وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جامعـــة محمـــد خيضـــر – بسكـــرة

كليـة الحقـوق والعلـــوم السياسيـــة
قســـم العلـــوم السياسيـة

الحـــروب الوقائيـــة فـــي الفكـــر الإستراتيجـــي الأمريكـــي

–دراســة حالــة العـــراق–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية

إعـداد الطالب:
بـن عمـار إمـام

إشـراف الأستـاذ:
الدكتـور بخـوش مصطفـى

أعضاء لجنة المناقشة:

– د/ فرحاتـي عمـر	رئيسـا	جامعة بسكرة
– د/ بخـوش مصطفـى	مشرفـا	جامعة بسكرة
– د/ لعجال محمد لميـن	عضوا مناقشا	جامعة بسكرة
– د/ بن الصغير عبد العظيم	عضوا مناقشا	جامعة بسكرة

السنـة الجامعيـة 2008/2007

إلى الوالدين الكريمين..

إلى إخوتي وأخواتي..

إلى كل من أحب العلم وسعى إليه..

إلى الأجيال المثقفة..

أهدي هذا العمل العم المتواضع..

الحمد لله أحمده وأستعينه ، وأشكره على ما أنعم علي من نعمة العلم وفضله، وأعانني بتوفيقه على انجاز هذه الرسالة المتواضعة ..

أتقدم بالشكر الخاص للأستاذ المشرف **بخوش مصطفى** لإشرافه علي لانجاز هذا البحث وإتمامه على أحسن وجه، خاصة ما لقيت من طرفه من دعم مادي ومعنوي.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم قبول قراءة رسالتي ومناقشتها، وتحياتي الخالصة **للدكتور فرحاتي عمر، الدكتور لعجال محمد لمين والدكتور بن الصغير**، هذا وأشكر هيئة التدريس لقسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة ، نظرا للجهود الحثيثة المبذولة من طرفهم ، وادعوا الله أن يسدد خطاهم ويرزقهم من فضله في المشوار العلمي والمهني إن شاء الله دون استثناء.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد، ومدّ لي يد العون والمشورة اللازمين لإنجاز هذا البحث العلمي، وفي هذا الصدد أشكر خالي الأستاذ **بن عمار الصغير** الذي تابعني خلال المشوار الدراسي وأعانني بفضل الله الكريم.

خـطـــــة البحـــــث

مقدمـــــــــة

الفصـــل الأول: الإطـــار المفاهيمـــي والنظـــري لدراســـة الموضـــوع

المبحث الأول: الإطـــار المفاهيمـــي للدراســـة

المطلب الأول: تعريف الحرب الوقائية

المطلب الثاني: التمييز بين الحرب الوقائية وبعض المصطلحات المرتبطة بها

المطلب الثالث: مسألة عدم مشروعية الحرب الوقائية من زاوية القانون الدولي

المبحث الثاني: التفسير النظري لموضوع الدراسة

المطلب الأول: التحليل النظري الواقعي لظاهرة الحرب والأمن في العلاقات الدولية

المطلب الثاني: تفسير المقاربة الواقعية الهجومية لظاهرة الحرب

الفصـــل الثانـــي: خلفية وتطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: بدايات التأسيس لفكرة الهجوم الوقائي الأمريكي

المطلب الثاني: تبلور إستراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية أثناء الحرب الباردة

المطلب الثالث: مبررات عدم تبني الحرب الوقائية أثناء الحرب الباردة

المبحث الثاني: تحول النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتأثيره على الفكر الإستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية والعسكرية

المطلب الثاني: التحولات الإقتصادية والتكنولوجية

المطلب الثالث: التحولات القيمية

المبحث الثالث: تطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر2001

المطلب الأول: خلفية إعداد مفهوم الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002

المطلب الثاني: تحديد مفهوم وأسس الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002

المبحث الرابع: الأهداف المعلنة والخفية للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

المطلب الأول: الأهداف المعلنة للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

المطلب الثاني: الأهداف الخفية للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

الفصـــل الثالـــث: الدراسة الميدانية للحرب الوقائية الأمريكية على العراق سنة 2003

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الأمريكية على العراق

المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه العراق في الفترة 1979–2001

المطلب الثاني: تطور المسألة العراقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

المبحث الثاني: المبررات الأمريكية للحرب الوقائية على العراق

المطلب الأول: ارتباط النظام العراقي بالإرهاب

المطلب الثاني: امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل

المطلب الثالث: ديكتاتورية النظام العراقي وضرورة إسقاطه

المبحث الثالث: الأهداف الأمريكية من الحرب الوقائية على العراق

المطلب الأول: حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج

المطلب الثاني: تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

المطلب الثالث: تحقيق مشروع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

خاتمـــــة

مقدمـــــــــــــــــــــــــــــة

يعتبر الفكر الإستراتيجي واحدا من أهم الحقول الأساسية في دراسة وفهم ميدان العلاقـــات الدولية ، نظرا للأهمية الكبرى التي يتميز بها، ويستمدها أساسا من دينامية وتعددية الظواهر التـــي يعالجها، كذلك من حيث النظريات والمفاهيم التي يتعامل بها الباحث في المجال، وتبرز أهميته أكثر بانفصاله عن مجال العلاقات الدولية بمثابة حقل معرفي مستقل، كعملية فرضها تطور هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية مثل باقي التخصصات المعروفة كتحليل السياســـة الخارجيـــة، ظـــاهرة الصراع والتكامل وغيرها.

يمثل الفكر الإستراتيجي الأمريكي واحدا من أهم الميادين دراسة وتطورا ضـــمن أدبيـــات العلاقات الدولية منذ سنوات، وهذا يعود دون شك إلى دور القوة المتعددة الأبعـــاد التـــي تمتلكهـــا الولايات المتحدة الأمريكية، والمكانة التي تحتلها في النظام الدولي عبر تأثير سلوكها الخارجي فـــي أوساط الساحة الدولية. فقد أصبح من أبرز مواضيع الدراسة والبحث، وعكفت على إثر ذلك الكثيـــر من مؤسسات الأبحاث ومراكز الفكر على تحليل ومتابعة تطور الإستراتيجيات الأمريكية المختلفـــة التي انتهجتها العديد من الإدارات المتعاقبة، خصوصا بعد نهاية الحـــرب البـــاردة، أيـــن أصـــبحت الولايات المتحدة تحمل شعار القوة العظمى الوحيدة الباقية على حد تعبير الكثير من المنظرين.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب الباردة تأثيرا كبيرا على ما شهده النظام الدولي من تحولات عميقة في بنيانه الأساسي، وكذا مراكز النفوذ فيه، هذا إلى جانب التحديات الأمنية التي تمخضت عن انتهـــاء الصراع الأيديولوجي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقا.

فبالنظر للموقع المؤثر الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف جوانب القوة مثلمـــا هـــو متداول في أدبيات الإستراتيجية، و بالأساس في الجانب العسكري في ظل النظام العـــالمي الجديـــد، دأبت إدارة الرئيس بوش الابن على رسم الخطوط العريضة المحـــددة لمجـــال النفـــوذ والسياســـة

الخارجية، وهذا تماشيا مع بروز رهانات خطيرة تقتضي المواجهة بمختلف وسائل القوة المعروفـــة في السياسة الخارجية، وعلى رأسها القوة العسكرية.

إن التحديات الكبرى التي ظهرت اثر انتهاء الحرب الباردة استدعت إحداث تغييـــر شـــامل في ملامح التوجه الإستراتيجي الأمريكي، وانصبت في الأساس على بروز الإرهاب العبـــر قـــومي وما ينتج عنه من مخاطر متحركة، تزامنا مع توفر وانتشار تكنولوجيات أســـلحة الـــدمار الشـــامل، إضافة إلى تداول مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية كالدول المارقة، الفاعلين الجدد وغيرها.

وسعيا لمواجهة هذه التحديات من جهة، وتأكيد القدرة على فعل ذلك بشكل إنفـــرادي علـــى مختلف المستويات، عملت إدارة بوش الابن على إدخال تغييرات جذرية في فكرهـــا الإســـتراتيجي عبر تجاوز مفاهيم الحرب الباردة التقليدية، وهذا بهدف الاستجابة للمتغيرات الجديدة التي أفرزهـــا تحول النظام الدولي، وبصفة أساسية عقب هجمات الحادي عشر مـــن ســـبتمبر ، والتـــي اســـتُغلت بدورها بشكل مدروس للإفصاح عن عقيدة إستراتيجية من نوع مختلف، اســـتهلت بـــإعلان حـــرب عالمية النطاق على الإرهاب واستهداف عدة دول تدخل في هذا الإطار.

وفي إطار معالجة إدارة بوش الابن للملف العراقي، استغل كبـــار المســـئولين فـــي الإدارة الأمريكية بيئة ما بعد هجمات سبتمبر من جهة، وتزايد الخطاب السياسي الأمريكي حول ضـــرورة تطويق الإرهاب والمخاطر الناجمة عنه من جهة أخرى، لتكييف نظام صدام حسين بالخطر الذي لا يلبث أن يتحقق ويهدد الأمن القومي الأمريكي، الأمر الذي تزامن مع إعلان البيت الأبيض لوثيقـــة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2002، والتي تحمل فـــي ثناياهـــا الخطوط الرئيسية لعقيدة الحرب الوقائية كمفهوم استراتيجي جديد في القرن الحادي والعشرين.

استطاعت الإدارة الأمريكية أن توجِد العديد من الروابط بين هذا المفهوم الجديـــد والنظـــام العراقي بقيادة صدام حسين، هذا الأخير الذي اعتُبر نظاما لا ينفع معه إلا استخدام القوة العســـكرية، تفاديا للتهديدات النابعة عن سياسته وسلوكه الخارجي، خاصة ضد الولايات المتحدة.

وفي إطار معالجة هذا الموضوع ضمن حلقات تطـــور الفكـــر الإســـتراتيجي الأمريكـــي واستهداف العراق، ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

كيف نفسر تحول الفكر الإستراتيجي الأمريكي إلى تبني مفهوم الحرب الوقائية في أعقـــاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر خصوصا في حالة العراق؟

تتدرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تمثل الحرب الوقائية الأمريكية خيارا أساسيا للتعامل مع التهديدات الجديدة لفترة ما بعـــد الحرب الباردة ؟
- هل يمثل العراق إطارا ميدانيا مناسبا لتطبيق هذا المفهـــوم الاســـتراتيجي الجديـــد للولايـــات المتحدة الأمريكية؟

بحكم طبيعة الموضوع والإشكالية الرئيسية التي يثيرها فيما يتعلق بالحرب الوقائية ضـــمن تطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي نظريا وممارسة، وهذا في إطار تناول القضية العراقية، عمدنا انطلاقا من ذلك إلى إعداد وصياغة الفرضيتين التاليتين:

- يرتبط استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحرب الوقائية بتحقيق الهيمنة العالمية.
- الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 تجسد ميدانيا مفهوم الحرب الوقائية.

أهمية الموضوع

إن التطرق لموضوع الحرب الوقائية بالدراسة والتحليل ينبع من عدة عوامل دافعـــة لـــذلك سواء على المستوى الذاتي أو الموضوعي، يمكن تبيان ذلك بذكر أسباب ذاتية متعلقة بالباحث نفسه، وأخرى ترتبط بموضوع البحث:

الأسباب الذاتية

يعكس اختيار موضوع الحرب الوقائية في هـــذه الرســـالة مـــيلا شخصـــيا قويـــا للبحـــث والاستقصاء في الشؤون الإستراتيجية، سواء في جوانبه النظرية أو الميدانيـــة علـــى حـــد ســـواء، وبالأساس بحكم التخصص المدروس المتمثل في العلاقات الدولية والإستراتيجية.

ولعل الإقدام على هذه الخطوة يوحي بأهمية المواضيع الإستراتيجية المتعلقة بـــدور القـــوة العسكرية وأثرها في رسم وتنفيذ خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، بالرغم من شيوع العديد من الأطروحات التي تنادي بزوال الحرب وتراجع الوسيلة العسكرية لحساب وسائل أخرى أكثر أهميـــة ثقافية، اقتصادية وحتى دينية.

إضافة إلى أن مفهوم الحرب الوقائية يمس قضايا عربية وإسلامية عديـــدة، بدايـــة بحربـــي أفغانستان والعراق ضمن خطة أمريكا لمكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية.

الأسباب الموضوعية

تعتبر الحرب الوقائية من المواضيع الحديثة والمطروحة بشدة على الســـاحتين الأكاديميـــة والعملية، حيث استولى الموضوع على اهتمام منظرين وخبراء ومفكرين لكونه يشكل سابقة لا مثيل لها في التاريخ الأمريكي والعالمي، وبدرجة أساسية بعد تحول النظام الـــدولي وتـــأثير المتغيـــرات

الجديدة التي أفرزها، الأمر الذي أفضى إلى بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى مسيطرة عالميا في العديد من المجالات أبرزها المجال العسكري.

كما أن دراسة مثل هذه المواضيع تساعد على إحياء الأبحـــاث الإســـتراتيجية ذات العلاقـــة الوثيقة بمفاهيم الأمن، الحرب والدفاع التي تشهد نقصا ملحوظا على مستوى المكتبات والجامعـــات الجزائرية، بالإضافة إلى تزويد الطلبة في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بمراجع متنوعـــة ومفاهيم جديدة يتداولها الخبراء في هذا المجال.

المناهج المستخدمة

أملت الضرورة في هذا البحث الاعتماد على ثلاث مناهج رئيسية، الأمر الذي يساعد إلـــى حد بعيد في الإلمام بمختلف جوانب الظاهرة محل الدراسة:

- منهج تحليل المضمون:

إن إدراج هذا المنهج ضمن دراسة الحرب الوقائية يساعد دون شك في تفسيرها وإيضـــاح كل ما يتضمن لبسا أو غموضا، خصوصا وأن الموضوع في حد ذاته يرتكـــز علـــى العديـــد مـــن الوثائق وعلى رأسها وثيقة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحـــدة الأمريكيـــة الصـــادرة فـــي سبتمبر 2002، التي عكست في أحد أهم فصولها نزعة بوش الابن وإدارته من المحـــافظين الجـــدد لعلاج التهديدات الجديدة بالوسيلة العسكرية ، التي نطلق عليها "عقيدة بوش"، حيث تم تحليل الأفكار الموجودة في الوثيقة ومناقشتها اعتمادا على الفحص والتمحيص، هـــذا إلـــى جانـــب العديـــد مـــن الخطابات والتصريحات الرسمية على لسان الرئيس الأمريكي ومعاونيه، مثلا تحليل خطاباته حـــول حالة الاتحاد، أو ما يتعلق بالنظام العراقي بشأن الإرهاب وتغيير نظامه.

- المنهج التاريخي

إن استخدام المنهج التاريخي المستند إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضـــر والمســـتقبل، يعتبر ضرورة قصوى لدراسة موضوع البحث، إذ لا يمكن فهم وإدراك أي ظاهرة مـــن الظـــواهر السياسية في العلاقات الدولية كالتعاون أو الحرب أو التحالف إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية.

ففي سياق دراسة موضوع البحث، تم تناول المسار التاريخي الممتد لظاهرة استخدام القـــوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة على نحو وقائي منذ بدايات تشكل الدولة، مرورا بفترة الحـــرب الباردة التي تمثل العصر الذهبي لميلاد هذا المفهوم في أحضان السباق نحو التسلح، ثـــم التعـــرض لفترة ما بعد الحرب الباردة والنظام الدولي الجديد وبصفة خاصة عقـــب هجمـــات الحـــادي عشـــر سبتمبر.

كما تمت الاستفادة من هذا المنهج في الإلمام بحيثيات الملف العراقي منـــذ نهايـــة الحـــرب الباردة وقيام حرب الخليج الثانية عام 1991، إلى غاية هجمات سبتمبر وقيادة الولايات المتحدة مـــع قوات التحالف الدولي للحرب على العراق عام 2003، حيث أمكن فهم أبعاد كـــل فتـــرة تاريخيـــة ومغزاها بالنسبة للسياسة الأمريكية، وبذلك كانت هناك ضرورة بحثية لاعتماد هذا المنهج كما هـــو الحال في باقي حقول العلوم الاجتماعية.

- منهج دراسة حالة

تم تخصيص هذا المنهج لتناول العراق كساحة اختبار ميدانية بشأن الحرب الوقائيـــة، فقـــد شكلت من ناحية تطبيقا يجمع الكثير من الخبراء في حقل الإستراتيجية والشؤون العسكرية على أنه الأنسب لهذا المفهوم الإستراتيجي الجديد، ومن ناحية أخرى حالة أساسية للحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، وفي سياق ذلك كانت هناك حاجة لتوظيف هذا المنهج مثلما يسري الأمر على بـــاقي البحوث والمذكرات التي تركز على حالات بعينها.

تقسيم الدراسة

اعتمدنا في دراسة الموضوع على خطة مقسمة إلى فصلين أساسيين، يسبقهما فصل تمهيدي ومقدمة التي تمثل إحاطة شاملة وسريعة بالموضوع. حيث يأتي الفصل التمهيدي مجسدا في الإطار المفاهيمي والنظري للظاهرة محل البحث، والذي قسم إلى مبحثين أساسيين، الأول يتنـــاول مفهـــوم الحرب الوقائية، تعريفها وعلاقتها ببعض المصطلحات المرتبطة بها، وكذا مسألة عدم مشـــروعيتها من منظور القانون الدولي، أما المبحث الثاني –الذي بدوره قسم إلى مطلبين–، فهو يقـــدم التفســـير النظري للظاهرة.

أما الفصل الأول الذي يندرج تحت عنوان خلفية وتطور مفهوم الحرب الوقائية فـــي الفكـــر الإستراتيجي الأمريكي، فينقسم إلى أربعة مباحث، تدور حول الخلفية التاريخية للمفهوم ضمن ثلاث مطالب، وكذا تأثير تحولات النظام الدولي على التوجه الإستراتيجي الجديد ضمن ثـــلاث مطالـــب أيضا، ويأتي بعد ذلك المبحث الثالث الذي يتناول عن كثب مفهوم الحرب الوقائيـــة ضـــمن وثيقـــة سبتمبر 2002 للأمن القومي الأمريكي، وينقسم إلى مطلبين؛ خلفيـــة إنشـــاء المفهـــوم، وخطوطـــه العريضة المتضمنة في الوثيقة.

ثم يأتي الفصل الثاني متناولا الحرب الأمريكية على العراق عـــام 2003 كحالـــة ميدانيـــة لتطبيق مفهوم الحرب الوقائية من منظور إدارة بوش الابن، ينقسم إلـــى ثـــلاث مباحـــث أساســـية، المبحث الأول يتعرض للخلفية التاريخية للحرب ضمن مطلبـــين؛ المطلـــب الأول حـــول السياســـة الأمريكية تجاه العراق في فترة ما بين 1979 و2002، والثاني حول تطور المسألة العراقية عقـــب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ثم انتقلنا إلى المبحث الثاني الذي يتطرق للمبـــررات الأمريكيـــة

للحرب ضمن ثلاث مطالب، وأخيرا المبحث الثالث المتعلق بالأهداف المسطرة من قبل إدارة بـــوش الابن من وراء هذه الحرب ضمن ثلاث مطالب.

في آخر خطوة توصلنا إلى وضع الخاتمة والتـــي تمثـــل بعـــض الاســـتنتاجات التـــي تـــم استخلاصها بعد دراسة الموضوع.

صعوبات انجاز البحث

خلال فترة إنجاز هذه الرسالة، صادفتنا العديد من العراقيـــل والصـــعوبات بحكـــم حداثـــة الموضوع كما أشرنا إلى ذلك سابقا، يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- النقص الملحوظ للمراجع التي تمس مباشرة موضوع الدراسة بحكم حداثته، ودخولـــه أدبيـــات السياسة والإستراتيجية مؤخرا، خصوصا ما يتعلق بالكتب العربيـــة، لأن معظـــم الإســـهامات النظرية في موضوع الحرب الوقائية متوفرة في مجلات ومقالات أجنبيـــة أنجلـــو سكســـونية بالأساس.
- صعوبة التعامل مع بعض المكتبات الجامعية فيما يخص استعارة المراجع المتعلقـــة بموضـــوع البحث.
- عناء الترجمة الذي بدوره يعود إلى كثرة الاعتماد على المراجع الأجنبية، والإنجليزية بصـــفة محورية، كون الموضوع يكثر تداوله في الولايات المتحدة خصوصا فـــي المراكـــز البحثيـــة والمعاهد العسكرية كذلك.

الفصـــــل التمهيدي

الإطـــار المفاهيمـــي والنظـــري لدراســـة الموضـــوع

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للدراسة
- **المبحث الثاني:** التفسير النظري لموضوع الدراسة

تبدأ دراسة موضوع البحث من خلال هذا الفصل التمهيدي الذي كان وفقا لمنهجية البحـــث ضرورة أولية، حيث عمدنا إلى تقديم مدخلا مفاهيميا ونظريا للدراسة، والذي خصص بدوره لتحديد مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي وكل ما يتعلق به من مفاهيم أخرى في حقل الإستراتيجية، هذا من جهة ، من جهة أخرى قمنا بتناول إطار نظري يساعد على تفسير الظـــاهرة محل الدراسة، وبذلك جاءت فكرة تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- المبحث الأول والمعنون بالإطار المفاهيمي للدراسة يتناول الأفكار الأساسية حول الحـــرب الوقائية من منظور مفاهيمي، حيث يبدأ بتعريـــف هـــذا المفهـــوم وتمييـــزه عـــن بعـــض المصطلحات المتداولة من قبل مفكري الإستراتيجية والسياسة الدولية، التي يمكن أن تختلط به في سياق الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وكذا الإطار القانوني المتصل بتحديد مشـــروعية أو عدم مشروعية هذا المفهوم الأمريكي من الحروب من وجهة نظر القانون الدولي.
- المبحث الثاني الذي يرتكز عموما على تحديد الإطار النظري للدراسة من خلال ضبط أهـــم نظريات العلاقات الدولية المفسرة لظاهرة الحرب الوقائية وأهدافها في السياســـة الخارجيـــة الأمريكية، وقد ارتأينا في هذا السياق اعتماد النظرية الواقعية في تفسير ظـــاهرة الحـــرب والأمن عموما، وهذا لكونها من أعرق النظريات والإضافات الكلاسيكية لفهـــم دور القـــوة العسكرية في تحقيق الأمن والمصالح القومية للدول في النظام الدولي. وقد قسم بذلك هـــذا المبحث إلى قسمين القسم الأول يتعرض لأهم افتراضات الواقعيين بشان ظـــاهرة الحـــرب والأمن والثاني يتناول أفكار المقاربة الواقعية الهجومية التي تسعى لتقديم شرح واف لسلوك الدولة الخارجي أساسا في جانبه العسكري وعلاقة ذلك بفكرة الأمن.

المبحث الأول: الإطـــار المفاهيمـــي للدراســـة

إن أي دراسة لموضوع من مواضيع العلوم الاجتماعية عموما، والعلوم السياسية خصوصـــا تقتضي في بداية الأمر تحديد الإطار المفاهيمي بغرض التمكن من فهم أوسع وأحســـن لموضـــوع الدراسة، وهذا بتحديد المفاهيم الأساسية، والتمييز بينها بشكل يسمح بضبطها، وكذا تناول أهم النقاط المتعلقة بالموضوع.

وفي إطار تناولنا لموضوع الحروب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، نسعى لتقديم مبحثين أساسيين بصفة مبدئية في هذا الإطار، بالنسبة للمبحث الأول فإنـــه يـــدور حـــول تحديـــد المفاهيم، الذي يشتمل على ثلاث مطالب، بالنسبة للمطلب الأول فهو يتعلق بتعريف الحرب الوقائية، من خلال إبراز أهم التعاريف لهذه الحرب من قبل مفكري الإستراتيجية، أما المطلب الثـــاني فقـــد خصص لإبراز الفرق بين الحرب الوقائية وأهم المفاهيم التـــي يمكـــن أن تـــرتبط بهـــا كـــالحرب الإستباقية مثلا، ثم نتطرق لمسألة موقع هذه الحرب في القـــانون الـــدولي بهـــدف معرفـــة مـــدى مشروعيتها ضمن الاستخدامات المختلفة للقوة العسكرية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول: تعريف الحرب الوقائية

إنه لمن المتعارف عليه في حقل الدراسات السياسية والعلاقات الدوليـــة ضـــرورة تحديـــد المفاهيم كأهم خطوة أولى للدراسة، لذا ارتأينا إلى تقديم مجموعة من التعريفات المختلفة في مجـــال الإستراتيجية، وهذا بطبيعة الحال يسمح بتوضيح المقصود من الحرب الوقائية، فلأجل فهم الحـــرب الوقائية ينبغي معرفة ما يقصد بكلمة وقائية كصفة مقدمة للحرب، فالكلمة كما ذكـــرت فـــي اللغـــة

الإنجليزية Preventive صفة مشتقة أساسا من الفعل اللاتيني Praevenire الذي يقصد بـــه منـــع شيء ما من الحدوث، كما ورد في قاموس أكسفورد الإنجليزي:

To prevent: "to forestall, to deprive of power, or hope of acting or succeeding"[1].

يرى المفكر العربي إسماعيل صبري مقلد أن الحرب الوقائيـــة تعتبـــر المظهـــر الرئيســـي لتخطيط الإستراتيجية النووية على الأساس الهجومي البحت، حيث يسعى طرف معين إلى احتضان هذه الإستراتيجية التي تضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصم، ويعتبر ذلك بمثابة البـــديل الأفضل للإستراتيجية الدفاعية، بصرف النظر عما يوضع تحت تصرف هـــذه الإســـتراتيجية مـــن إمكانيات[2].

لقد ارتبطت فكرة الحرب الوقائية في الفكر الإســـتراتيجي الأمريكـــي تقليـــديا، بكـــل مـــن عنصري توازن القوى والدافع الوقائي للحرب، بمعنى أن الدولة تستخدم قوتها العســـكرية لحمايـــة أمنها، والحيلولة دون حدوث تغير في ميزان القوى الذي من شأنه إذا حدث أن يهدد الوضع القائم[3].

وممن يرى الحرب الوقائية من هذا المنظـــور الباحـــث صـــمويل هنتغتـــون Samuel P. Huntington معرفا إياها بأنها «عمل عسكري تقوم به دولة واحدة ضد دولة أخرى، وهذا بهـــدف منع حدوث تغير في ميزان القوى بين الدولتين، مما يؤدي إلى التقليل من الأمن العســـكري للدولـــة الأولى»[4].

---

[1]– Definition taken from: The Oxford English Mini-dictionary, 6th edition, Clarendon press, Oxford. P 408.

[2]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية. بيروت، مؤسســـة الأبحـــاث العربية، سبتمبر 1979. ص 124.

[3]– Jonathan Renshon, "The psychological origins of preventive war", April 2006. Available at: www.people.fas.harvard.edu/.../Renshon-psychological%20origins%20preventive%20war.pdf

[4]– Jonathan Renshon, OP.cit.

كما يعرفها مايكل والزر منظر الحروب العادلة وغير العادلة بأنها «حرب يتم شنها لأجـــل الحفاظ على ميزان القوى القائم، وإيقاف ما يعتقد أنه يشكل تحول من حالة التـــوازن إلـــى علاقـــة السيطرة والخضوع»[1].

بينما يركز الباحث الإستراتيجي جـــاك ليفـــي Jacks Levy علـــى الـــدافع الوقـــائي للحـــرب Preventive motivation for war، الذي ينشأ –في نظره– من تبين تدهور القوة العســـكرية لدولـــة معينة، مقارنة بزيادة قوة الخصم والخوف من أثار ذلك التدهور، المتمثل في العجز النسبي للقـــوة الـــذي يؤدي إلى تدهور الوضع القائم، فالباعث الأساسي لشن هذه الحرب يكمن في عنصـــر تغيـــر أو تحـــول القوة في الميزان القائم كمصدر أساسي[2].

ما يمكن استنتاجه من الحرب الوقائية من ناحية الهجوم، هو أنها لا تعني الرد على هجـــوم الخصم لتصبح بذلك استخداما للقوة كأداة دفاعية ضد الهجوم الموجه إليها، أو دفعا للتهديـــد الـــذي تستشعره لمصالحها، وإنما الافتراض بالخطر كباعث للجوء للحرب, ويعرفها الباحث ميشال نوفـــاك Michael Novak في هذا الصدد كما يلي:

> «هي ذلك الهجوم الأحادي الجانب الذي يقضي على تأثير إمكانية هجـــوم الخصـــم المحتمل في المستقبل، بمعنى أن القوة العسكرية تستخدم ضد بلد لمنع تهديد يمكـــن أن يطرحه في المستقبل، والذي يثير مخاوف البلد المهاجم، ليغدو السبب الجوهري لهذه الحرب ليس في التهديد الحاضر من قبل الخصم، وإنمـــا الافتـــراض بنوايـــاه الممكنة مستقبلا»[3].

---

[1]– Ibid.

[2]– Jacks Levy and Joseph R. Gochal, "democracy and preventive war: Israel and the 1956 Sinai war", Security studies, 11, n° 02 (winter 2001/02). Available at: http://www.ciaonet.org/isa/lej01/

[3]– Juan Carlos Iscara, "why preventive war is immoral?", May 2003, available at: www.sspx.org/against-the-sound-bites/might-is-not-right.htm-53K.

إن النظر لهذه التعاريف يوحي بتوفر كلا من عنصري التهديد والخوف من تحركات العـــدو المستقبلية من جهة، وطبيعتها العسكرية من جهة أخرى، وهذا يعكس دون شك المفهـــوم التقليـــدي للحرب الوقائية ، خاصة الذي كان سائدا طيلة فترة الحرب الباردة، غير أنه و بتغير طبيعـــة القـــوة في العلاقات الدولية، ونشوء علاقات قوة وصراع جديدة بين الفاعلين، لم يلبث وأن طرأ تحول فـــي صياغة مفهوم مناسب لهذه الحرب في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، هذا إلى جانب إعادة النظر في شكل التهديدات والأخطار الجديدة التي تدعوا إلى تبني حربا وقائية ضدها.

ويشير في هذا السياق نائب مستشار الأمن القـــومي الســـابق للولايـــات المتحـــدة جـــيمس ستاينبارغ James Steinberg، في دراسة حديثة له إلى أن العمل الوقـــائي Preventive action يقتضي توفر ظروف دافعة له، وقد اختصرها في النقاط التالية:

- أن يكون ضد الإرهابيين.
- أن يستهدف إزالة مقدرات تمثل خطر.
- أن يكون بهدف التدخل في حالة الدول الفاشلة.
- أن يكون استخدامها لتغيير النظام[1].

والمتتبع لتطور الفكر الإستراتيجي الأمريكي، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانيـــة حيـــث فتحت صفحة جديدة من سباق التسلح بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكيـــة والإتحـــاد السوفيتي، وكان السعي حثيثا لتطوير القوات النووية ، يتبين اتصال مفهوم الحرب الوقائية الوثيـــق بعنصرين أساسيين:

أولا: تحديد نية العدو أو الخصم في الإضرار.

[1]– James Steinberg, "preventive force in the US national security strategy", survival, 47, (winter 2005-2006). Available at:
http://www.comw.org/qdr/preventivewar.html

ثانيا: تحديد المقدرات التي يمتلكها، والتي تشكل خطر.

بالنسبة لنية العدو في الإضرار، فهي تشكل السند القوي الذي يعتمد عليه المقرر الأمريكـــي في تبرير الاستخدام الوقائي للقوة ضد دولة معينة، قبل أن تتوفر المقدرة على الإضرار، ولهذا تعـــد مسألة تقييم نوايا الخصم التحدي الأكبر في المبادأة بالحرب[1].

فصانع القرار يرى في الحرب الوقائية حـــرب فرصـــة war of opportunity وليســـت حرب ضرورة war of necessity، حيث تدعوا للقتال مبكرا مع اكتشاف النوايا العدوانية للخصـــم بدلا من تأجيله إلى وقت متأخر، وهذا يعطي آفاقا كبيرة للنجاح والفوز، وكذا يجعـــل القتـــال أقـــل تكلفة.

تبقى مسألة تحديد النوايا محكومة ذاتيا على الأقل نسبيا من جانب تحقيق المصلحة، واختيار الحرب مع الخصم، فقد يخطئ المقرر في نواياه، أو يتعمد ذلك ضمن الأهداف المسطرة لدولته فـــي سلوكها الخارجي، فالأخطار التي يروج لها المقرر، ويدعي أنها آتية من طرف دول يحتمل وقـــوع خطر من جانبها، يمكن قياسها من منظور ذاتي، أي أنها ترتسم كما هي من وجهة نظره، لكن دون تجليها في الواقع بشكل موضوعي.

أما فيما يتعلق بالمقدرات capabilities، فإنه يتوجب على القادة والمسئولين القيام بتقيـــيم شامل لمقدرات الخصم العسكرية التي يتضح بعد دراستها بشكل دقيق من قبل الاستخبارات المعنيـــة مدى فعاليتها، وسرعة توظيفها خلال بدء العمليات العسكرية، فينظر الكثير من الخبـــراء للحـــرب الوقائية في هذا الإطار كأداة أساسية لحظر انتشار الأسلحة النووية[2].

[1]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق. ص 127.

[2]– Claire E. Rak, counter proliferation strategy: The role of preventive war, Preventive strikes and interdiction, Master's Thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 9/2003, P 2.

انطلاقا من هذين العنصرين ينظر للحرب المشروعة إذا تم شنها ضد معتـــدي أو خصـــم، بأنها قائمة على تحديد المعتدين المحتملين، الذين لهم كلا من المقدرة والنية على الإضـــرار، وكـــذا المبادرة في المستقبل القريب، وهذا بخلاف الحرب الوقائية التي تعتمد فقط على الافتراض بوقـــوع التهديد من قبل الخصم، حتى في ظل غياب أدلة ملموسة على قدرات الخصم[1].

يضيف البعض فكرة تفاوت في نسب ومعدلات النمو في المقـــدرات العســـكرية والتســـلح عموما من جهة، والتخوف من إمكانية حصول العدو أو تطويره لأسلحة نووية أو مقـــدرات جديـــدة دفاعية أو هجومية، وفي هذا الصدد تفسر الحرب الوقائية بأنها قرار صائب، يقتضي مـــن صـــانع القرار أن يضع في الحسبان كل التطورات التي تحرزها دول أخرى ، خصوصا في إطار تطـــوير الأسلحة الإستراتيجية والخطيرة التي تمتلكها، بحيث أن المبادرة بالعمل العسكري المسبق ضد هـــذه الدول – على وجه الافتراض لا اليقين – ، قد تعطي نتائج هامة كانت من توقعات صانع القـــرار، وبصفة أساسية إذا تعلق الأمر بدول معادية أو ساعية لتغيير معطيات الواقع الراهن.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن الحرب الوقائية عبارة عن عمل عسكري، تبادر إليه دولة ذات مقدرات عسكرية متفوقة ضد دولة أخرى، لأن الدولة الأولى ترى أن الدولة الثانية المستهدفة تشكل تهديدا، ليس بالضرورة وشيكا وإنما محتوما التصدي له في أقرب وقت، وهذا ضمن حسابات تقـــع في المستقبل على أساس التكهن والافتراض لا أكثر.

[1]– Neta C. Crawford, "the slippery slope to preventive war", Ethics and international affairs, Vol. 13, Issue 01, NY. P 33. Available at www.ceia.org/viewmedia.php/ppmid/868.

المطلب الثاني: التمييز بين الحرب الوقائية وبعض المصطلحات المرتبطة بها

إن النقاش الواسع الدائر بين الحرب الوقائية والحرب الإستباقية، أثاره العديد مـــن رجـــال الإستراتيجية والفكر العسكري الأمريكي، لإزالة اللبس والغموض عما تقوم به الولايات المتحدة من تدخلات عسكرية منذ بداية نشأتها، فعلى الرغم من اشتراك هذين النـــوعين مـــن اســـتخدام القـــوة العسكرية، في صفة المبادأة الضربة الأولى* First strike وكذا المظهر الإستراتيجي النووي علـــى الأساس الهجومي البحت، إلا أن كل مفهوم له محدداته وخصائصه التي تميزه عن الآخر.

لنفترض –على سبيل التوضيح– وجود دولتين (أ) و(ب) تربطهما علاقات عدائية، وقامـــت الدولة (ب) باستلام معلومات تفيد بأن الدولة (أ) تقوم بالتحضير لشن ضربة عسكرية ضـــدها، فـــي هذه الحالة، إذا تحركت الدولة (ب) للتأكد من أن الدولة (أ) لا تستطيع مهاجمتها كما هـــو مخطـــط، فالتالي فإنها تكون قد قامـــت بـــالهجوم إســـتباقيا Preemptively فيقـــول الباحـــث Laurence Freedman أن الحرب الإستباقية Preemptive war تحدث في اللحظة التي يقـــرر فيهـــا العـــدو الهجوم، أن يتم الإدراك بأنه على وشك الهجوم أو في حالة وقوع الهجوم فعلا[1].

لنتصور أن مقدرات الدولة (ب) تنمو مقارنة مع مقدرات الدولة (أ)، وتكون الدولة (ب) في حالة أضعف من الدولة (أ)، غير أن تباين القوة بينهما –Power differential– يتناقص، في هـــذه الحالة، إذا تحركت الدولة (أ) عسكريا، لمنع الدولة (ب) من المواصلة في زيادة قوتها النسبية، فإنها تكون –وفق اللغة الإستراتيجية– قد شنت حربا وقائية، هذه الأخيرة تهـــدف إلـــى إحبـــاط التهديـــد

*– إن ثمة فروقا واضحة وأساسية بين كل منهما، وإن تشابهتا في اعتمادهما على ما مبدأ ما يسمى بالقدرة الحركية Mobility power، وإتباعها في تكتيكات القتال لأسلوب الحرب الخاطفة Rapid war.

[1]– Laurence Freedman, 'Prevention not preemption, the Washington quarterly, 26: 2, spring 2003. Available at:
www.twq/03spring/docs/03spring-freedman.pdf

العسكري بعيد المدى، وغير المتحقق فعلا أو وشيك الوقوع[1]، بينما تحدث الحرب الإستباقية عنـــدما يتبين الهجوم المسلح من قبل دولة معينة على نحو وشيك، فالدولة في هذه الحالة، ليست بحاجة إلى التريث وانتظار وقوع الهجوم، قبل أن تبادر بالرد مستخدمة القوة.

أوضحت وزارة الدفاع الأمريكية الفرق بين الحربين الوقائية والإستباقية في قـــاموس وزارة الدفاع للمصطلحات العسكرية، نظرا لخبرة الولايات المتحدة في الحروب والتدخلات العسكرية منـــذ القرن التاسع عشر، حيث ورد تعريف الحرب الإستباقية على أساس أنها «هجوم يتم علـــى أســـاس وجود دليل قاطع بأن هجوم العدو يعد وشيكا بالوقوع Imminent» ،على خلاف الحـــرب الوقائيـــة التي «تتم مباشرتها على اعتقاد أن الصراع العسكري وإن لم يكن وشيك الوقوع، إلا أنـــه محتـــوم، ويكون لتأجيله أخطار كبرى»[(2)].

كما أشار Stephen W. Van Evera في كتابه أسباب الحرب Causes of war إلى أنـــه في كل من الحربين الإستباقية والوقائية، يقوم المهاجم –الدولة– بتوجيه الضربة، كونه يعتقد أن شن الحرب في الوقت الحالي أفضل من تأجيلها إلى وقت لاحق، إلا أن الأســـباب تختلـــف، فالضـــربة الإستباقية، تسبق لإحباط ضربة من الطرف الآخر، بينما تهدف الضربة الوقائية إلى منع التغير في ميزان القوى، فالمهاجم يرى قوته تتدهور، وبالتالي يبادر بالضربة الأولى لتجنب خوض حرب فـــي وقت لاحق في ظل ظروف سيئة وغير مناسبة.

إذا كانت الحرب الوقائية تستند إلى فكرة تدمير قوة العدو بواسطة الضربة النووية الأولـــى، دون اشتراط أن يكون هذا الهجوم مسبوقا باستفزاز من جانب الخصم، فإن الحرب الإستباقية تحاول أن تجد لها أساسا أخلاقيا، تبني عليه تبريرها لفكرة الحرب الهجومية، وهو أن الحـــرب الهجوميـــة

[1]– David Luban, "Preventive war", philosophy and public affairs, vol 23, n° 3. P 213.

[2]– Joint chiefs of staff, Department of defense dictionary of military and associated terms, Washington, D.C. : Joint chiefs of staff, 2004; P 415, available at: www.dtic.mil/octrine/jel/doddict

تصبح جاهزة ومبررة في الحالات التي يثبت فيها أن الخصم على وشك أن يشن هجومـــا نوويـــا*، ففي هذه الحالة، تعبأ كل مقدرات القوة النووية للدولة لكي تستخدم على وجه السرعة في إحباط هذا الهجوم الوشيك[1].

فما يميز الحرب الإستباقية Preemptive war عن الحـــرب الوقائيـــة Preventive war النقاط التي ذكرها Vaisse Hassner كما يلي:

- قرب وقوع الهجوم Imminence، أي أن يكون وشيكا، ويتبين ذلك من خلال دلائل ماديـــة كتجهيز الجيوش، أو حصول رجال الاستخبارات على معلومات كافيـــة لإثبـــات اســـتعداد الخصم للهجوم.
- اليقين Certitude في إثبات قوة ومقدرة الخصم على الإضرار بالطرف المبادر.
- الهجوم المعاكس Attaque adverse لرد عدوان الخصم بدافع الحماية[2].

يتضح إذا الفارق الذي يفصل بين ما هو استباقي ووقائي، والمرتكز أساسا حـــول عنصـــر الوقت Timing، ففي الحرب الإستباقية، يكون عامل الوقت قصيرا جدا في التحضير لخوض هـــذه الحرب، حيث أن التحضير يبدأ بعد أن يكون قد تأكد أن الخصم في طريقه إلى الانتهاء من تجهيـــز قوته استعدادا للحرب، أما الحرب الوقائية، فإنها لا تتم بمثل هذه السرعة الخاطفة، وإنما يكون شنها تحت الظروف وفي الوقت الذي يعتقد أنه يوفر أفضل الفرص للمبادأة بهذه الحرب[3].

---

*– هذا المفهوم كان سائدا خلال الحرب الباردة وارتبط بالسلام النووي بين القوتين العظميين، إلا أنه تطـــور فـــي الوقت الحالي خصوصا فيما يعرف بالحرب على الإرهاب.

[1]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق. ص 126.

[2]– Pierre Hassner et Justin Vaisse, Washington et le monde : Dilemmes d'une superpuissance. Paris, Autrement, 2002. P 112.

[3]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق. ص 126.

كما أتى على التفريق بين الحربين جون كينيدي J. Kennedy حيث أعلـــن فـــي أكتـــوبر 2002 من مجلس الشيوخ الأمريكي قائلا:

«الحرب الإستباقية تنطبق على الأوقات التي تقوم فيها الدولة بالرد على تهديـــدات وشيكة الوقوع بالهجوم، استنادا إلى الهجوم الإسرائيلي علـــى القـــوات المصـــرية والسورية بطريقة إست باقية على حدودها عام 1967، حيث كـــان عامـــل الوقـــت قصيرا لصد الهجوم، وفي المقابل فإن الحرب الوقائية تشير إلى تلك الضربات التي تقوم بها دولة ضد دولة أخرى تستهدفها، قبل أن تكون هذه الأخيـــرة قـــد طـــورت مقدرتها العسكرية، وتصبح بذلك مهددة لها»[1].

ترتبط فكرة الحرب الوقائية كذلك بما يطلق عليه الضربة الوقائيـــة[*] Preventive strike، إلا أن المفكرين في حقل الإستراتيجية، وضعوا حدا فاصلا بينهما، انطلاقا من فكرة أساسية مفادهـــا أن الضربات تمثل أعمالا محدودة Limited Actions لا تنوي إسقاط النظام الحاكم في الدولة، أو تحدي السلطة التي تقودها، وإنما تهدف إلى تدمير المفاعل النووي الذي يشكل تهديدا خطيرا للأمـــن الدولي، من خلال إنتاجه وعمله على نشر أسلحة الدمار الشامل[2].

وفي إطار توجيه ضربة وقائية ضد بلد يُتوقع أن يشكل تهديدا مستقبلا، أو توجيـــه ضـــربة إستباقية ضد بلد يكون تهديدا وشيكا (أي مفاعلاته النووية)، فقـــد أكـــد الإســـتراتيجيون والخبـــراء العسكريون، على ضرورة أن تدرس الدولة التي تريد شن مثل هذه الضربات، وأن تفحص تهديـــد الخصم بهذه الأسلحة، واحتمال إمكانية نجاحها، فيقول Barry Schneider في هذا الصدد ما يلي:

---

[1]– Paul Surlis, "Iraq war, unjust, illegal and immoral: just war condemns invasion", February 2005. Available at : www.cjd.org/papers/surlis.html-13

*– مصطلح الضربة هنا لا يشير في معناه الحقيقي إلى الحرب بأتم معناها، وهذا على الرغم من اشتمال معظم التعاريف حول الحـــرب الوقائيـــة معنـــى الضـــربات، إلا أن هذه الأخيرة تمتد من مجرد مبادرات وعمليات محدودة إلى غاية بلوغ مستوى الحرب.

[2]– Claire E. Rak, OP.cit. P 23.

«يتوجب على الولايات المتحدة دراسة هـــذه القضـــايا المرتبطـــة بنوايـــا الخصـــم الحاضرة، واحتمال وإمكانية نجاح الهجوم بالضربة الوقائية أو الإستباقية، والآثـــار الناجمة عنها من هجوم مفاجئ...»[1].

يستدل الكثير من الخبراء الإستراتيجيون بمثال الهجوم الإسرائيلي على المفاعـــل العراقـــي Ozirak الذي وقع في السابع من جوان 1981، لكونه يمثل ضربة وقائية، وهذا لتخوف إســـرائيل من مقدرات العراق النووية لضربها، خاصة بعد إصدار وكالة الأنباء العراقية الرسمية أثناء الحرب مع إيران في سبتمبر 1980 تصريحا يهدد إسرائيل، حيث جاء فيه:

«لا يجب أن يخاف الشعب الإيراني من المفاعل النووي العراقي، الذي لا يهدف اســـتخدامه ضد إيران، وإنما ضد الكيان الصهيوني»[2].

على خلاف ما كتب حول هذه الضربة الإسرائيلية الجوية لمفاعل تموز Osirak بأنها مهمة إستباقية، إلا أنها لا تعدو كونها وقائية، فالعراق كان بعيدا عن بلوغ إمكانية حصوله علـــى أســـلحة نووية في وقت الهجوم الإسرائيلي[3]، وهذا باستثناء حصوله علـــى الأجهـــزة وكـــذا التكنولوجيـــات والمعلومات المناسبة لتدعيم جهوده نحو الحصول على سلاح قابل للاستخدام، خاصة مع ثبـــوت أن الهجوم كان مسخرا لخدمة أهداف سياسية وانتخابية[4].

كما وردت صفة الوقائية في حقل الدبلوماسية، لما يطلق عليه بالدبلوماسية الوقائيـــة، التـــي تختلف اختلافا كبيرا عن الحرب الوقائية، كما يزعم البعض استخدامها بطريقة تبادلية، حيث يرتبط ظهورها بالأمين العام الأممي السابق Dag Hammarskjöld، الذي قام بتحليل الأســـباب الدافعـــة

---

[1]– Claire E. Rak, OP.cit.

[2]– Rebecca Grant, "Osirak and Beyond", Air force magazine, vol 84, N° 08 (August 2002): P 1. Available at: www.afa.org/magazine/aug2002/0802osirak.html

[3] –David Luban, OP.Cit. PP 213-216.

[4] –Claire E. Rak, Op.cit. P 28.

إلى انتهاج هذه الدبلوماسية في ظروف الأزمات الدولية، ففي هذه الأخيرة تتحرك الأمـــم المتحـــدة بوسائلها الخاصة، لكي تحول دون تفاقم النزاع، ومنـــع جـــذب القـــوى الكبـــرى إلـــى ســـاحته[1]. فالدبلوماسية السياسية تعنى أكثر بحفظ السلام من خلال التدخل الوقائي المبكر، ونشر قوات أمميـــة في المناطق ذات الأزمات المستعصي حلها، وهذا ما لا يتفق مع الرؤية الأحاديـــة والإســـتراتيجية بعيدة المدى للحرب الوقائية في العقل الإستراتيجي الأمريكي.

[1]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية،مرجع سابق. ص 327.

المطلب الثالث: مسألة عدم مشروعية الحرب الوقائية من زاوية القانون الدولي

لقد أثارت الحرب الوقائية نقاشا واسعا حول نقطتين أساسـيتين فـي الأوسـاط السياسـية والقانونية الدولية هما:

- معيار حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية.
- نطاق الدفاع عن النفس وصوره المختلفة في القانون الدولي.

1/ معيار حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية

تستخدم القوة المسلحة كأداة من أدوات السياسة الخارجية للدول، ويتخذ هذا الاستخدام أحـد مظهري الاستخدام المادي أو الفعلي للقوة المسلحة في الدفاع عن مصالح الدولة وأهداف سياسـتها الخارجية، وكذا التهديد باستخدام القوة المسلحة لإجبار الدول الأخرى علـى الرضـوخ والتسـليم بأهداف هذه السياسة[1].

مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى، سعت الولايات المتحدة، بعد أن أدركت أن الدول القوية تذرعت بالحق في الدفاع الوقائي الذاتي ضد الدول الضعيفة، إلـى تجريـد تلـك الممارسـة مـن المشروعية، وانضمت عام 1919 إلى الحلفاء في صياغة معاهدة فرساي المتضمنة لنص محاكمـة الإمبراطور الألماني (المادة 227)، وكانت تلك أول محاكمة لرئيس دولة حول العدوان.

وقد تبع ذلك توقيع الولايات المتحدة وفرنسا لميثـاق بريـان كيلـوج Briand Kellogg بتاريخ 26 أوت 1928، ودخوله حيز التنفيذ في 24 جويلية 1929، الذي نص في أحد أهم مبادئـه على إلغاء الحرب كوسيلة للسياسة الخارجية مهما كان شكلها، جاء فيه:

[1]– إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، الطبعـة الثالثـة. الكويـت، منشورات ذات السلاسل، أفريل 1984. ص 509.

«أن الأعضاء يعلنون باسم شعوبهم، أنهم يدينون اللجوء إلى الحرب لحل الخلافـــات الدولية وعدم اللجوء إليها كوسيلة للسياسات الوطنية فـــي علاقاتهـــا مـــع بعضـــها البعض»[1].

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، قامت كل من الولايـــات المتحـــدة، فرنســـا والمملكة المتحدة بالتوقيع على الاتفاقية، تأسست بموجبها محكمة نـــورمبرغ العســـكرية الدوليـــة، وتضمنت في المادة السادسة نصا يقضي بالمحاكمة على الجرائم ضد السلام، والتـــي تهـــدف إلـــى التخطيط والإعداد لشن الحرب العدوانية التي تنقض الاتفاقيات الدولية.

عقب هذه المحاكمات، حثت الولايات المتحدة واضعي الميثاق الأممي على رفض استخدام القوة صراحة، واعتباره عملا عدوانيا[2]، بحكم أن الميثاق عقد لإنقاذ الأجيال المقبلـــة مـــن ويـــلات الحرب، ولاتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب المهددة للسلم، وقمع أعمال العـــدوان وفقـــا لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية، فحددت المـــادة الثانيـــة الفقـــرة –4– منـــع استخدام القوة كالآتي:

«يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديـــد باســـتعمال القـــوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة»[3].

على الرغم من أن الفقرة لم تستعمل كلمة عدوان أو سيادة، فإن المعنـــى الرئيســـي لمنـــع الاستخدام الأول للقوة، هو منع العدوان ضد الدول الأخرى وعلى السيادة، وهذا مـــا أثبتتـــه المـــادة الثانية الفقرة–1–

---

[1]– شريف بسيوني، (الحرب الأمريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة)، السياسة الدولية، المجلـــد 39، العـــدد 151، جانفي 2003، ص 16.

[2]– صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام، مالطا، منشورات ELGA، 2002. ص 343.

[3]– صلاح الدين أحمد حمدي، المرجع نفسه. ص 373.

والاستثناء الوحيد لاستخدام القوة يكمن في المادة (51) من الميثاق التي لـــم تهمـــل الحـــق الطبيعي للدفاع عن النفس الفردي والجماعي ضد الاعتداءات المسلحة على أحـــد أعضـــاء الأمـــم المتحدة.

وقد أثير نقاش حول ما يعنيه مصطلح القوة أو استخدام القوة، هل تعني القـــوة المســـلحة أم غيرها، القوة المادية أو أنها قوة أخرى دون استخدام السلاح مثل التهديد Threat، فالميثاق الأممـــي استخدم مصطلح القوة وكذلك التهديد في المادة الثانية الفقرة –4–، دون الإشارة إلى القوة المســـلحة ودون أي تفصيل، بينما أشارت المادة (51) إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس في حالـــة حصـــول الهجوم المسلح، والذي يفهم منه القوة المسلحة Armed force.

وفي هذا الصدد يقول الفقيه القانوني Verdross أن القوة هي الاستخدام الفعلي لها، وهذا لا يشمل أي نوع من التهديد، مفسرا رأيه في ضوء ما جاءت به ديباجة الأمم المتحدة:

«إن شعوب الأمم المتحدة، إذ تكفل بقبوله مبادئ معينة ورسم الخطـــط اللازمـــة لهـــا، ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة».

على الرغم من وجود من يسلم بأن التهديد يقتضي أيضا استخدام القوة*، إلا أن هذا مناقض للمادة (51) من الميثاق الأممي التي أقرت الدفاع المشـــروع Legitime defense، وفـــي حالـــة هجوم مضاد لعدوان مسلح، لكن لم يقر بمشروعية إمكانية كل دولة في اللجوء إلى القـــوة، عنـــدما تشك في تهديد مصالحها أو أمنها، إلا إذا اقترن التهديد باستخدام القوة، حيـــث يصـــبح مـــن غيـــر المنطقي أن تواجه الدولة التهديد بموقف المنتظر، وأن تنتظر قيام الدولة الموجهة للتهديد بتصـــعيد الموقف إلى المبادأة بالهجوم المسلح[1].

*_ يعتبر الفقيه Kelsen من المسلّمين بهذا الاتجاه، حيث يقرر الدفاع عن النفس ضد التهديد، والذي قد تبـــرر بـــه بعـــض الدول الحرب الوقائية لمواجهة هذا التهديد.

[1]– صلاح الدين أحمد حمدي، مرجع سابق. ص 335.

وبهذا يبدو جليا عدم مشروعية الحرب الوقائية في جميع أبعادها القانونية والأخلاقية، لأنهـــا تسعى إلى تفسير القوة من خلال الرد ضد التهديد أو العدوان المحتمل، وقد أنجزت دراسات عديـــدة خاصة في العالم الغربي، سعى أصحابها إلى تحريم الحرب الوقائية، واعتبارها خارجة عن نطـــاق الشرعية الدولية، ومن أبرزهم Michael Walzer في كتابه "الحروب العادلة وغير العادلة، حيث عالج هذه الحرب انطلاقا من منظور قانوني Legalist paradigm، وانطلـــق فـــي دراســـته مـــن مقترحات أساسية تنافي هذه الحرب الوقائية تماما في كل أبعادها:

1- يوجد مجتمع دولي متكون من الدول المستقلة.

2- ولهذا المجتمع الدولي قانون ينشئ حقوقا لأعضائه، وقبل كل شيء، حقوق السلامة الإقليمية والسيادة السياسية.

3- أي استخدام للقوة أو التهديد الوشيك بالقوة من طرف دولة ضد السيادة السياسية أو السلامة الإقليمية لدولة أخرى يشكل عدوانا وهو عملا إجراميا Criminal act.

4- يبرر العدوان نوعين من الاستجابة العنيفة: حرب الدفاع عن النفس من قبل الدولة الضحية، وثانيا حرب تنفيذ القانونlaw enforcement من قبل الضحية أو أي عضـــو آخـــر مـــن المجتمع الدولي مثل الحرب على العراق عام 1990.

5- لا يبرر الحرب إلا وقوع عدوان، بمعنى أنه لا يجوز شن هجمة عسكرية ضد دولة حتـــى يثبت عدوانها[1].

2/ نطاق الدفاع عن النفس وصوره المختلفة في القانون الدولي:

يوصف حق الدفاع عن النفس Self defense بأنه أكثر الحقوق المعترف بها في القـــانون الدولي إثارة للجدل، فمن الناحية النظرية تستدعي حالة الدفاع عن الـــنفس وجـــود هجـــوم مســـلح

[1] –David Luban, OP.cit. P 211.

Armed attack ضد دولة أو أكثر، وقد اعتبر عنصر المبادأة باستخدام القوة دلـــيلا فـــي إثباتهـــا Prima Evidence من جهة[1]، وبرهانا لوقوع فعل العدوان من جهة أخـــرى. أمـــا مـــن الناحيـــة العملية، فيصعب تحديد ذلك، حيث أن الدول التي تستخدم القوة العسكرية ضد غيرها تســـتند عـــادة على فكرة الدفاع عن النفس، بمعنى أنه قد يختلط الأمر عمليا، ويصعب تحديـــد الدولـــة المعتديـــة والدولة الضحية، لأن كل دولة تستخدم القوة تدعي أنها في حالة دفاع.

يستند الخلاف حول نطاق هذا الحق بالأساس على تفسير نص المـــادة (51) مـــن الميثـــاق الأممي، فهناك اتجاهان فقهيان إزاء تفسير هذه المادة.

بالنسبة للتيار المؤيد للتفسير الموسع لهذا النص، مؤداه أن الحق في الدفاع عن النفس، هـــو حق واسع، ولا يقتصر على حالة التعرض لهجوم أو عدوان مسلح، وإنما يتعدى ذلـــك إلـــى حالـــة الدفاع الوقائي عن النفس الذي تتذرع به الولايات المتحدة، وكذا الحرب على الإرهاب[2].

- **الدفاع الوقائي عن النفس:**

يقصد به قيام دولة أو أكثر بهجمات عسكرية، عندما تكون متأكدة، أو لديها أسباب تـــدفعها إلى الاعتقاد بأن دولة أخرى أو أكثر ستشرع بمهاجمتها عسكريا، حيث تمنح هـــذه الفكـــرة الـــدول الحق في استخدام القوة العسكرية قبل تعرضها لهجوم عسكري موجه ضد إقليمها، أو ضـــد قـــوات عسكرية تابعة لها موجودة خارج إقليمها، استنادا إلى حجة مفادها أن عالم اليوم يعج بأسلحة تهـــدد أمن الدول ووجودها، مثل الصواريخ الباليستية بعيدة ومتوسطة المدى، والأسلحة النووية، وغيرهـــا من أسلحة الدمار الشامل، وهذا الحق في الدفاع الوقائي كان يعتبر قاعدة دولية عرفية موجودة قبـــل

[1]– صلاح الدين أحمد حمدي، مرجع سابق. ص 227.

[2]– محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، عمان، دار وائل للنشر والتوزيـــع، 2004، ص 123.

وضع الميثاق الأممي، وبشهادة رجال الإستراتيجية الأمريكية، فإن الـــدفاع الوقـــائي يســـعى إلـــى إجهاض التطورات المنذرة بالخطر، قبل أن تصبح في حاجة إلى علاجات حاسمة[1].

كما أثارت أحداث الحادي عشر سبتمبر مسألة الدفاع عن النفس عموما، والدفاع عن النفس الوقائي على وجه الخصوص، فجرى توسيع فكرة الهجوم المسلح، لتشمل هجوما مسلحا، تفترضـــه جماعات أو كيانات غير متمتعة بوصف الدول Non-state entities، فإن كانت الدول قد رفضت قبل تلك الأحداث الدفاع الوقائي، فإنها أقرت به الآن كرد على الإرهاب، وليس كـــاعتراف عـــالمي بهذه الصيغة من صيغ الدفاع عن النفس[2].

- **حماية مواطني الدولة في الخارج:**

أقر فقهاء القانون الدولي التقليدي جواز استخدام القوة مـــن أجـــل حمايـــة حيـــاة وأمـــوال وممتلكات مواطني الدولة المقيمين في الخارج، وقد برزت هذه القاعدة القانونية على أســـاس حـــق المحافظة على النفس Self-preservation، أو على أساس الـــدفاع عـــن الـــنفس، أو الضـــرورة، والسبب الكامن وراء إجازة ذلك، يتمثل في اعتبار مواطني الدولة المقيمين فـــي الخـــارج كامتـــداد للدولة ذاتها، وفي أن أساس وجود الدولـــة La raison d'être هـــو حمايـــة مواطنيهـــا ورعايـــة مصالحهم، وقد استخدمت هذه النظرية بشكل واسع قبل إقرار الميثاق الأممـــي عـــام 1945، ففـــي الفترة الممتدة من 1813 إلى 1913 استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية قوتها العســـكرية ســـبع مرات لأجل حماية المواطنين الأمريكيين في الخارج، خاصة المقيمين في دول أمريكـــا الوســـطى واللاتينية.

1ـ أشتون ب. كارتر، وليام ج. بيري، الدفاع الوقائي، إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، ترجمة أسعد حليم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2001، ص 17.

2– محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص 132.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تحظ هذه النظرية إلا باستخدامات معدودة، كمـــا أثـــارت التدخلات العسكرية خلافا واسعا مثل التدخل في السويس 1956، لبنـــان 1958، الكونغـــو 1960، جمهورية الدومينيك 1965، إيران 1980، غرينادا 1983، بنما 1989 موضوعا للنقاش.

وقد اشترط أصحاب هذا الاتجاه شروطا لابد من توافرها كي يغدو للدولة الحق في استخدام القوة لهذه الغاية وهي كما يلي[1]:

- تعرض مواطني الدولة لخطر حال أو لتهديد خطر وشيك الوقوع ومؤكد.
- عدم قدرة الدولة المختصة أو عجزها عن حماية هؤلاء الأشخاص أو عدم رغبتها في ذلك.
- أن يكون استخدام القوة المتخذة لحماية هؤلاء المواطنين متناسبا ومتفقا مع غـــرض حمايـــة المواطنين من الخطر، وفي حدود هذا الغرض.

أما الاتجاه الرافض لهذا الرأي، يؤكد على أن استخدام القوة في هذا الإطار، قد تترتب عنه أضرار أكثر من الأضرار التي سيحول دون حصولها لهؤلاء المواطنين.

- **الدفاع عن النفس ضد الإرهاب:**

ينصرف حق الدفاع عن النفس، إلى الرد على هجوم تتعرض له دول من دول أخرى، وقد كانت هذه الفكرة حاضرة تماما في أذهان واضعي الميثاق الأممي، أما اليوم، فقد أصـــبحت الـــدول عرضة لهجمات مسلحة من جانب كيانات من غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية أو الأفراد، وقد تكون هذه الكيانات مرتبطة بصورة وثيقة بإحدى الدول المرتبطة بعلاقة ما مع إحـــدى الـــدول، أو غير مرتبطة بمثل هذه العلاقة.

إذا كانت الجماعات الإرهابية مرتبطة بصورة وثيقة بإحدى الدول، فيطبق هنا قانون الـــدفاع عن النفس بصورته المعروفة والتقليدية[1]. أما في حالات أخرى فقد تم تكييف الدفاع عن النفس وفق

[1]– محمد خليل الموسى، المرجع نفسه. ص ص 135–136.

رأي الدولة المبادرة بها، فقد ظهر تفهم المجتمع الدولي للفكرة القائلة بإمكانية اللجوء إلى الدفاع عن النفس ضد الإرهاب واضحا، عندما قامت الولايات المتحدة بالرد على الهجمـــات الإرهابيـــة التـــي تعرضت لها سفارتها في كينيا وفي إثيوبيا عام 1998، حيث وجهت ضـــربات صـــاروخية علـــى معسكرات تدريب في أفغانستان وعلى مصنع منتجات دوائية في السودان، فأوضحت في تقريرهـــا المقدم إلى مجلس الأمن، أنهما جاءتا للرد على الهجمات الإرهابية التي وقعـــت علـــى مواطنيهـــا، ومرافق تابعة لها في الخارج، ولمنع تكرارها في المستقبل*.

وبررت العمليات العسكرية انطلاقا من الدفاع عن النفس، إلا أنه في الواقع فإنها أقرب إلـــى أعمال الثأر والانتقام، لأنها كانت تتضمن إجراءا عقابيا أكثر منه دفاعيا، ويبقى هذا الحق الـــدفاعي ضد الإرهاب مرهونا بقدرات ومكانة القوة التي تتذرع به، فالولايات المتحدة تخفي طابعـــا سياســـيا وراء أعمالها وسلوكياتها الخارجية تحت مبررات عديدة.

---

[1]– محمد خليل الموسى، مرجع سابق، ص 138.

*– يجب أن لا يقفز إلى الذهن أن استخدام لفظ "الجماعات الإرهابية" هنا يعني الإقرار بأن هذا اللفظ يشمل "حركات التحرر الوطني"، فحركات التحرير المعترف بها قانونا لا تمارس إرهابا دوليا عندما توجه عملياهـــا العســـكرية ضد قوات الاحتلال الأجنبي لتحرير الشعب الذي تمثله.

المبحث الثاني: التفسير النظري لموضوع الدراسة

في إطار تناول موضوع الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، يلزم التطرق إلى الجانب النظري لكونه أساس تفسير الظاهرة المدروسة، حيث يعرف في مجال دراســات العلاقــات الدولية الحاجة الماسة إلى النظريات ودورها المعروف من قبل علماء السياسة في الإلمام بمختلــف الظواهر التي يفكر فيها الباحث ويسعى للكشف عن أسبابها.

وفي هذا الصدد أمكننا إعطاء تفسير نظري لظاهرة الحرب الوقائية التي تطورت بفضــل العقل الإستراتيجي الأمريكي، وهذا ضمن المبحث الثاني من خلال تناول الطرح الواقعي للعلاقــات الدولية بصفة عامة، لأنه بحسب العديد من رواد الفكر الاستراتيجي يمثــل أهــم مفســر للطبيعــة الصراعية في علاقات الدول، واعتمادها الوسيلة الحربية كأبرز الوسائل فعالية لتحقيــق المصــالح والأهداف المسطرة من قبل صناع القرار في الدولة.

ثم الانتقال بصفة محورية إلى نظرة الواقعيين لظاهرة الحرب والأمن، باعتبار ذلك محــك الدراسة، وقد اعتمدنا على المقاربة الهجومية في تفسير الحرب الوقائية بمختلف افتراضاتها، وهــذا في إطار توضيح الرؤية لهذا المفهوم الاستراتيجي الأمريكي الجديد.

المطلب الأول: التحليل النظري الواقعي لظاهرة الحرب والأمن في العلاقات الدولية

يعتبر الواقعيون ظاهرة الحرب أمرا طبيعيا في المحيط الـــدولي، حيـــث تختلـــف مصـــالح الوحدات السياسية وتتصادم خصوصا حول عنصر القوة والأمن،فتاريخ السياسة الدولية يعد ســـجلا حافلا بسلوكيات الدول التي دخلت في حروب مع دول أخرى بهدف تحسين أمنها طويـــل المـــدى، وهذا أمر يشترك في النظر إليه العديد من الواقعيين.

بالنسبة للفكر الواقعي، تعود بدايات البحث حول ظاهرة الحرب وكيفية تحقيق الأمـــن مـــن خلالها إلى المفكر والمؤرخ اليوناني القديم ثيوسيديدس Thucydides، الذي قام بدراســـة وتحليـــل ظاهرة الحرب بين أثينا وإسبرطة (431ق.م إلى 404 ق.م) ضمن كتابه تاريخ الحرب البيلوبونزية History of Peloponnesian war، وتوصل إلى أن هذه الحرب وقعت بسبب نمو قـــوة أثينـــا، والخوف الذي أحدثته لإسبرطة، وبالتالي أضحى الهاجس الأمني المفسر الرئيســـي للصـــراع فـــي السلوك الدولي[1].

يرى العديد من المفكرين أمثال كلاوزفيـــتش Clausewitz، هيجـــل Hegel، ميكيـــافيلي Machiavelli وهم دعاة الحرب القتالية على منطلقات المدرسة الواقعية، أن السياسة الدولية هـــي صراع من أجل القوة struggle for power، وهي حرب الجميع ضد الجميع وفقا لما عبر عنـــه هوبز Hobbes.

[1] –John Baylis and Steve Smith, The globalization of world politics : an introduction to international relations, third edition. Oxford, University press, 2001. P 167.

يرى ميكيافيلي Machiavelli أن على الدولة أن تأخذ الحروب الاستعمارية بجدية، علـــى أساس أن الدولة التي لا تتوسع على حساب غيرها، تكون عرضة لتوسع الـــدول الأخـــرى علـــى حسابها[1].

يشترك الكثير من رواد الفكر الواقعي في حقيقة أساسية مفادها أنه بـــالرغم مـــن أن القـــوة Power تعتبر في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق أهداف الدولة في المجال الدولي، بيد أنـــه مـــن الممكن اعتبارها أيضا هدفا أساسيا تسعى جميع الدول لتحقيقه.

وفي إطار تطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، استفاد المنظرون من أفكار سابقيهم بخصوص تفسير السلوك الصراعي القائم على الحرب، وقياس الأمن من ذلك المنظـــور، ويشـــير هانس مورغنتو Hans Morgenthau ، وهو أحد أهم أقطاب المدرسة الواقعية، إلى أن السياســـة الدولية تمثل عبارة عن صراع من أجل القوة، وأنه مهما كانت المقاصد البعيدة للسياســـات، تبقـــى القوة دائما هي الهدف المباشر لها[2].

كما يرى أيضا أن الالتزام الأساسي لكل دولة في البيئة الدولية، هو السعي من أجل تعزيـــز وتحقيق المصلحة القومية National interest المحددة بمعيار اكتساب القوة، وفي ذلك قام بـــالربط بين المصلحة العليا للدولة بمدى تمكنها من الحصول على القوة، نفس الفكرة نلمســـها عنـــد بـــاقي المنظرين ضمن المدرسة الواقعية.

والواقع أن الدافع الرئيسي لبناء القوة والزيادة فيها يكمن في الهاجس الأمنـــي، أي معضـــلة الأمن القومي، فكل الدول تسعى لدعم أمنها وحماية كياناتها من مختلف التهديدات والحفـــاظ علـــى استمرارية وجود هذا الكيان في ظل ظروف بعيدة عن كافة أشكال السيطرة والتبعية والتهديد.

---

[1]– زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس، دار الرواد، 2002. ص 163.

[2]– زايد عبد الله مصباح، المرجع نفسه. ص 305.

وبالتالي يمكن تفسير الحرب بأنها نزعة الدول إلى اكتساب أكبر قدر من القـــوة، والحفـــاظ عليها واعتبارها جزءا من أمنها، واللجوء للقوة العسكرية في سبيلها، ويلاحظ الواقعي إدوارد كـــار E.H. Carr أن المواجهة بين الدول إنما ترجع إلى رغبتها في القوة ومنع أطـــراف أخـــرى مـــن تهديدها ضمن الميزان القائم، وذلك يعكس بطبيعة الحال السياسات المنتهجة:

- سياسة الوضع القائم، وتهدف لحفاظ الدولة على قوتها.
- سياسة الإمبريالية وهي مخصصة لزيادة الدولة لقوتها.
- سياسة الهيبة، وتهدف إلى إبداء الدولة لقوتها[1].

كما يفترض الواقعيون أن كلا من الفوضى الدولية وغياب حكومـــة عالميـــة قـــادرة علـــى التوفيق بين الدول وحل النزاعات، يجعل الثقة التامة بين الوحدات أمرا مستحيلا، ومن خـــلال هـــذا المعطى يظهر السلوك الحربي، حيث أن كل دولة تعتمد على قـــدراتها وإمكاناتهـــا للحفـــاظ علـــى استقلالها وقوتهاSelf help.

وفي ظل الافتراضات الواقعية، قام المفكر جون هرتـــز John Herz بتوصـــيف الوضـــع الدولي على أنه عالم هوبزي يجسد ما يطلق عليه بالمعضلة الأمنية Security Dilemma، التـــي تقوم على فكرة أن عامل الخوف والشك، كلاهما يلعب دورا محددا في قرارات القيام بشـــن حـــرب وقائية، فإن مخاوف بعض الدول قد تقود بعضها لاتخاذ خطوات حاسمة لزيادة أمنها كإجراء دفاعي في المقام الأول، والتي بدورها تزيد من لاأمن الدول الأخرى، وبالتالي فإن الإحساس بالتهديد يـــدفع الدولة لزيادة أمنها في سلسلة من الفعل ورد الفعل، ينجم عنها في النهاية ما يسمى بمعضلة الأمن[2].

1 _Fréderic Charillon, Politique étrangère, Nouveau regards, paris, Presse de science politiques, Avril 2002. P 42.

2 –Jean J. Roche, Théories des relations internationales, 5ème édition. Paris, Montchrestien, EJA, Juin 2004. P 62.

لهذه المعضلة مضامين أساسية بالنسبة لقرارات شن حروب وقائية، يمكـــن إجمالهـــا فـــي النقطتين التاليتين:

- سعي الدول لزيادة أمنها قد يثير شكوك ومخاوف دول أخرى، هذه الأخيـــرة التـــي تبـــادر حرب وقائية إدراكا منها أنها تحت التهديد.
- الدول التي تبادر بعمل وقائي نظرا لما تدرك أنه يعد باعثا دفاعيا في الأساس، قد تسبب رد فعل موازن من قبل الدول الأخرى في النظام الدولي، والتي هي الأخرى تحس بأنها مهددة من قبل الدولة العدوانية المبادرة بالعمل الوقائي.

وفي هذا السياق يذكر بعض المفكرين أن الحرب الوقائية في مفهومها الراهن، تشبه إلى حد بعيد ما كان يعرف بسياسة توازن القوى الأوربية في أدبيات العلاقات الدولية الكلاســـيكية، و التـــي كانت سائدة بشكل رئيسي في فترة ما بين القرنين 17 و 18، حيث تقوم على ضرورة منع الـــدول من زيادة قوتها Power-accretions بالشكل الذي يهدد عدم استقرار ميزان القوى ، ولفهـــم هـــذا المنطق في التفكير يشير أحد المتخصصين في المجال بقوله أن:

1– توازن القوى يحفظ الحريات الأوربية.

2– القتال مبكرا، قبل أن يصبح الميزان غير مستقر هو أقل تكلفة من الانتظار حتـــى يصـــبح التهديد وشيك الوقوع[1].

وبذلك يمكن القول أن النظرية الواقعية قد ساهمت بدرجة معتبرة فـــي شـــرحها للظـــاهرة الحربية والأمنية على حد سواء، بحيث أمكن النظر للحياة الدولية كصراع مستديم حول القوة، بحثـــا عن الأمن بمختلف أبعاده، وسعيا لتحقيق المصالح القومية للوحدات السياسية في ظل النظام القائم.

[1] –David Luban, OP.cit. P 219.

المطلب الثاني: تفسير المقاربة الواقعية الهجومية لظاهرة الحرب

تمثل الافتراضات التي أتت بها الواقعية الهجومية Offensive realism سبيلا لفهم أكبـــر لسلوكيات الدول الخارجية، خصوصا تلك التي تتميز بالطابع الهجومي والمتعلقة أساســـا بـــالحروب ومختلف استخدامات القوة العسكرية في العلاقات بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.

فقد تطورت هذه المقاربة من صلب الواقعية الكلاسيكية، وهذا بفضل إسهام المنظر بـــاري بوزان Barry Buzan، الذي شهد معه تطور وازدهار الدراسات الأمنية في حقل التنظير للعلاقات الدولية ضمن كتابه: الفرد، الدول والخوف People, States and fear عام 1983.

يرى أصحاب هذا التيار أن الدول بطبيعتها تتبع سياسات عدوانية، أو تبحث ببساطة لأجـــل توسيع قوتها ونفوذها ولو على حساب أمن واستقرار الدول الأخرى، وهذا عائد على– حـــد تعبيـــر الكثير من أنصاره– إلى ما يعرف بندرة الموارد والثروات المتوفرة[1]، الأمر الـــذي بـــدوره يـــدفع مختلف الوحدات السياسية إلى انتهاج مختلف السياسات للحفاظ على قوتها ، أو بالأحرى لزيادة هذه الموارد، وعلى العموم يمكن ذكر أهم النقاط التي أتت بها على شكل افتراضات ، والتـــي تســـاعد على فهم أفضل لظاهرة الحرب، ومن أبرزها:

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.
- مركزية القوة والبحث عن سلوك دبلوماسي–استراتيجي مقبول وعقلاني.
- تفوق الدولة كفاعل أساسي مع استحالة تجاوز الطبيعية الصراعية للعلاقات الدولية[2].

[1]– Gideon Rose, (Neoclassical realism and theories of foreign policy), World politics, n° 51 October 1998, PP 144-172.

[2]– Frédéric Charillon, OP.cit. P 42.

وقد جاءت الواقعية الهجومية كرد فعل على أطروحات الواقعية الدفاعية فيما يتعلق بتأييـــد هذه الأخيرة للحفاظ على الوضع القائم كرغبة الدول في النظام، ورفض زيادة القوة وعلاقـــة ذلـــك بالأمن في النظام الدولي، وعلى عكس هذه الفرضيات، يركز الهجوميون علـــى النزعـــة التعديليـــة Revisionism للدول في الوضع القائم، والتي ترتبط بالسياسات الخارجية هجومية الطـــابع للـــدول في عالم صراعي تحكمه الفوضى.

كما يؤمن الهجوميون بأن سياسة القوة تدفع الدول للبحث عن النفوذ والتأثير في ســـلوكيات أطراف أخرى، دون الاكتفاء بحاجة البقاء، والذي يفهم منه طموح للغزو والتوسع على حساب دول أخرى، خاصة وأن تغير القوة عندهم بالتوسع أو التدهور، يؤدي إلى تشكل طموحات جديدة للدول[1].

يستند أنصار هذه المقاربة أيضا إلى فكرة أن النظام الدولي يتميز بعدم التســـاهل والشـــكوك حول نوايا الخصم المستقبلية، مما يقود الدول لتبني استراتيجيات هجومية، تفضي فـــي كثيـــر مـــن الأحيان إلى الحرب، ويقول فريد زكريا في هذا السياق أن بنيات السياسة الدولية تشترط على الأمم الأكثر قوة أن تضمن مسؤوليات واسعة بحكم مواردها ووزنها في الميزان، كما يقودها فـــي نهايـــة المطاف إلى انتهاج سلوكيات توسعية[2].

إذا كانت دول معينة في مواجهة خصم صاعد Rising adversary، وتتوقع وقوع تحـــول القوة Power shift، فإنها تبادر في هذه الحالة بانتهاج سلوك مقابل لذلك، وهو شن حـــرب وقائيـــة مسبقة، وبالتالي فإن الباعث في الحرب الوقائية خاصة عند القـــوى الكبـــرى كالولايـــات المتحـــدة الأمريكية بالخصوص، يكمن في توقع حدوث تغير سلبي في القوة وموازينها، والخوف مـــن آثـــار حدوث ذلك على حد تعبير المفكر الاستراتيجي جاك ليفي Jacks Levy، ويشير أيضا كيـــد Kidd

1_ John J. Mearsheimer, "Structural realism››, 31 July 2006, available at : www.oup.com/UK/Oct/Bin/9780199298334/Dunne-chap04.pdf

2– Jean J. Roche, OP.cit, P 64.

إلى أن الحرب الوقائية تحدث إثر مخاوف دولة من الدول من بواعث مســـتقبلية فـــي الإضـــرار، مرتبطة بأعمال عدائية موجودة بين وحدات النظام وصراع المصالح بينها، بحكم الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية كما يرى الواقعيون[1].

[1]– Jack S. Levry and Joseph R. Gochal, OP.cit.

الفصـــل الأول

خلفية وتطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي

- **المبحث الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي**
- **المبحث الثاني: تحول النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتأثيره علـــى الفكـــر الإستراتيجي الأمريكي**
- **المبحث الثالث: تطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعـــد أحداث 11سبتمبر**
- **المبحث الرابع: الأهداف المعلنة والخفية للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي**

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الحرب الوقائية فـــي الفكـــر الإســـتراتيجي الأمريكي

تمثل عقيدة الحرب الوقائية فكرة تقليدية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، على الرغم مـــن أن الكثير من الباحثين يرجعونها إلى فترة ما بعد 9/11 أين تعرضت الولايات المتحـــدة لهجمـــات على إقليمها ،إلا أنها تضرب بجذورها في عمق التاريخ العسكري الأمريكي، فقد ارتبطـــت ببنـــاء الدولة والدفاع ضد الأخطار الخارجية، حيث تبلورت كخطة أمنية في القرن التاســـع عشـــر، كمـــا تبناها الرئيس مونروMonroe في سياسته الخارجية في إطار التوسع في القارة الأمريكية، وبقيـــت فكرة قوية في العقل الإستراتيجي الأمريكي حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية، أين كانـــت تشـــكل الطور الأول في تطور الإستراتيجية الهجومية الأمريكية التي يؤرخ لها في الفتـــرة 1945–1949، عندما كانت أمريكا تحتكر امتلاك السلاح الذري في العالم، حيث شغلت اهتمام الأمـــريكيين ساســـة وعسكريين وحتى مدنيين ضمن حلقات الصراع الإيديولوجي مع الإتحاد الســـوفييتي، غيـــر أنهـــا ولأسباب عديدة فشلت في أن تصبح سياسة رسمية للحكومة وأساسا لسياستها الخارجية، خاصة مـــع تغير المعادلة عندما أصبح السوفيت يملكون القدرة على الضربة الثانية، وتغير التوجـــه السياســـي للإدارة الأمريكية في الخمسينات والستينات من فكرة الهجوم العسكري المسبق إلـــى إســـتراتيجيات الردع والاحتواء التي بقيت مطبقة طيلة سنوات الحرب الباردة، وفي ظـــل هـــذا المبحـــث ســـيتم التعرض بالتفصيل للبدايات الأولى لفكرة الهجوم الوقائي، وإن لم تتشكل بعد في تلك الفترة كعقيـــدة رسمية، ثم ننتقل إلى الإطار الزمني والفكري لبلورتها كإستراتيجية مبتدعة لمواجهة السوفيت، وفي النهاية نعكف على توضيح العقبات التي حالت دون تطبيقها مع تغير الظروف الإســـتراتيجية فـــي الخمسينات من القرن العشرين.

المطلب الأول: بدايات التأسيس لفكرة الهجوم الوقائي الأمريكي

على الرغم من أن العديد من المتخصصين في الشؤون العسكرية والإستراتيجية، ينظـــرون للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة المتمثلة في الحرب الوقائية على أنها وليدة أحـــداث الحـــادي عشر من سبتمبر 2001، إلا أن هذه الأخيرة –في حقيقة الأمر– لم تعمل إلا على تسريع صـــياغة دقيقة وكاملة لهذه العقيدة، التي أصبح يطلق عليها في الأدبيات المعاصـــرة بعقيـــدة بـــوش Bush doctrine، وبلورتها ضمن خطة عمل ضد الدول التي تراها إدارة بوش مـــن المحـــافظين الجـــدد المستهدف الأساسي Target لتطبيق ما يسمى بالحرب الوقائية.

فأصل الفكرة في توجيه ضربات وقائية أولى ضد دولة لها إرادة بالاعتداء، يعود إلى فتـــرة تاريخية بعيدة نسبيا، يمكن تحديدها مع بداية القرن 19، وهذا في إطار ما عُرِف قديما بمبدأ مونرو Monroe في السياسة الخارجية الأمريكية[1]، والذي نص في أحد أهم نقاطه الأساسية علـــى قابليـــة الولايات المتحدة للتدخل العسكري الوقائي في الجزء الجنوبي من القارة الأمريكيـــة، وهـــذا بحجـــة الدفاع والحماية، وقد سجل التاريخ حوالي 1800 تدخل عسكري[2]، والتي لم يكن هدفها الرد علـــى عمل عدواني، أو حتى تهديد العدوان من جانب أية دولة من دول هذه القـــارة ضـــدها، وإن كـــان المبرر هو حماية الولايات المتحدة لمصالحها الاقتصادية من استثمارات وشركات مهددة فـــي هـــذه الدول، وتقوم بالتدخل لوضع حد للاضطرابات في دول أمريكا الجنوبية، لكي لا تمتد لأراضيها[3].

---

[1]– محمد الهزاط، (إستراتيجية الحرب الإستباقية الأمريكية، الجذور والأهداف)، شؤون عربية، العدد 123، خريـــف 2005. ص 85.

[2]– غسان العربي، (ندوة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي)، شؤون الأوسط، العدد 110، ربيع 2003. ص 11.

[3]– محمد الهزاط، مرجع سابق.

ويعرف هذا النوع من التدخلات الوقائية بنظرية الإخماد*، التـــي اشـــتهرت بهـــا الدولـــة الأمريكية في بداياتها الأولى، ويشير المؤرخ جون لويس قاديس G. Louis Gaddis إلى اســـتخدام السلطات الأمريكية لهذه الحرب أكثر من مرة مع مطلع القرن 19، حيث تتبع تاريخ نشأة أمريكـــا، ليجزم أن فكرة الحرب الوقائية ارتبطت بإستراتيجية الغـــزو والتوســـع علـــى المســـتوى القـــاري، وبالخصوص تجليها في مبدأ مونرو، كما ردد قاديس مرات عديدة فـــي كتابـــه "المفاجـــأة، الأمـــن والتجربة الأمريكية"، بأن الغزو الأمريكي لفلوريدا خلال القرن التاسع عشر، لم يكن يتعلق بـــالأمن إطلاقا، وإنما ضمانها كمنطقة يمكن أن تهدد الولايات المتحدة مستقبلا، مؤكـــدا أن أفضـــل طريقـــة لضمان أمن الدولة تكمن في التوسع[1]. فالمتتبع للسياسة الخارجية الأمريكيـــة، خصوصـــا ســـلوكها العسكري، يتبين تماما ارتباط فكرة المبادأة بالضربة الأولى First strike بنزعتي التدخل والتوسع.

كما عرف في التاريخ العسكري الأمريكي تبني مبدأ الضربة الأولى، بحجـــة الـــدفاع عـــن الأمن والإقليم على أساس الاستباق، وهو ما يختلف –بطبيعة الحال– عـــن الوقايـــة Prevention، كما ورد ذلك في فصل سابق، حيث يرتبط حق الاستباق للدول بثبوت قرب وقوع هجوم الخصـــم، وينسب إلى وزير الخارجية الأمريكية الأسبق دانيال ويبستر Daniel Webster الذي اعتبر هـــذه الحرب الإستباقية كإطار مشروع لاستخدام القوة، من خلال بيانه الشـــهير الصـــادر عـــام 1842، بمناسبة حادثة كارولين Caroline، جاء فيه أن حالة الدفاع عن النفس تُعْهَد إلـــى الحـــالات التـــي

*– مفاد النظرية أنه عندما تتردى الأوضاع في الأراضي المجاورة لحدود دولـــة، وتســـودها الفوضـــى، وتعجـــز السلطات القائمة عن إحلال الأمن، ومنع امتداد الاضطرابات إلى أراضي الدولة المجاورة، فإن من واجب هـــذه الأخيرة التدخل لإعادة الأمن إلى نصابه في حدودها، ووضع حد للفوضى.

[1]– Noam Chomsky, La doctrine des bonnes intentions : Entretiens avec David Barsamian, traduit par Paul Chemla. Fayard, 2006, PP 206 – 207.

يكون فيها الخطر وشيكا، فوريا، ولا يترك أي خيار من الوسائل ولا لحظة من الانتظار للمباشـــرة به[1].

[1]– Colin S. Gray, "The implications of preemptive and preventive war doctrines: a reconsideration", strategic studies institute, July 2007, P9, available at: http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pvb789-pdf

المطلب الثاني: تبلور إستراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية أثناء الحرب الباردة

تشكل فكرة الحرب الوقائية المرحلة الأولى من مراحل تطور هذه الإستراتيجية الهجوميـــة للولايات المتحدة، ويقع الإطار الزمني لهذه النظرية في الفترة ما بين 1945 و1949 التي احتكرت فيها ملكية الأسلحة النووية في المجتمع الدولي[1].

فقد ساد الاعتقاد في دوائر الخبراء العسكريين والسياسيين المسئولين عن التخطيط لمثل هذه الإستراتيجية، بأن الإتحاد السوفييتي –وهو الخصم الإستراتيجي– كان في طريقه إلى امتلاك قـــوة نووية، وحينئذ كان من المتعين على الغرب أن يواجه خطر الهجوم النووي، الذي كان من المحتمل أن يبادئ به السوفييت، ومن هنا تبلور مفهوم الحرب الوقائية، على أنه كان يعني السعي نحو تدمير قوة الخصم والإجهاز عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها[2].

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، أثار العديد من المسئولين الأمريكيين وحلفـــائهم البريطانيين، فكرة أساسية وجادة تنبئ عن التخوف الكبير من التهديد المتنامي مـــن قبـــل الإتحـــاد السوفييتي، والحاجة الملحة لتطبيق الحرب الوقائية[3].

فبزوال الخطر المشترك المتمثل في قوات المحور أصبحت البيئة الدوليـــة تتميـــز بـــالتوتر والشكوك خصوصا بين القوتين العظميين، في ظل سعي كل منهما للحفاظ على تفوق إيديولوجيتـــه وقوته في العلاقات الدولية، وقد بدأ التفكير في شن حرب وقائية أمريكية ضد الإتحاد السوفييتي في مطلع سبتمبر 1945 مع إصدار هيئة الأركان المشتركة الأمريكية التابعة للجنـــة تنســـيق الحـــرب

[1]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية ، مرجع سابق. ص 125.

[2]– المرجع نفسه، ص 124.

[3]– Marc Trachtenberg, "a wasting asset : American strategy and the shifting nuclear Balance, 1949-1954", International security, 13, n° 3 (winter 1988/89): 9-10, available at: http://.www.sschet.vcla.edu/polisci/faculty/Trachtenberg

البحرية لمذكرة ينوي فيها طائفة من الجنرالات والقادة السياسيين، شن هجوم وقـــائي جـــوي ضـــد بعض المراكز السوفييتية بنية الحيلولة دون أن تتطور عسكريا وتلحق بمضمار السباق نحو التسلح، حيث جاء في المذكرة ما يلي:

«إذا بدا أن العدو على استعداد للحرب، حينئذ يتوجب على الأمة أن تبدي اســـتعدادها وعزمها على القيام بعمل عسكري فـــوري وفعـــال لمنـــع هجـــوم علـــى الولايـــات المتحدة»[1].

فقد كان تفكير الإدارة الأمريكية في تلك الفترة بالعمل العسكري نابعـــا عـــن رغبتهـــا فـــي الحفاظ على التفوق النووي، وقطع سبيل السوفييت للوصول إلى ذلك المركز، حيث جاء في تقريـــر الجنرال الأمريكي هنري أرنو لد Henry H. Arnold، المقدم لوزارة الخارجية الأمريكية، دعـــوة صريحة لاتخاذ عمل وقائي حربي يضمن استمرار الاحتكار النووي للأمة، جـــاء فيـــه: «الحمايـــة الوحيدة والأكيدة ضد العدوان تكمن في مواجهته والقضاء عليه، وهذا قبل أن يتم ويصـــبح عمليـــا ساري المفعول» [2].

ارتبطت الحرب الوقائية بحلقة السباق نحو التسلح، حيث رغبت الولايات المتحدة في فرض سيطرتها على المضمار العسكري، والاحتفاظ بخيار الضربة الأولى النووية ضد السوفييت ، لتشكل بذلك المقاربة الأمريكية لاستخدام القوة العسكرية في فترة الصراع الإيديولوجي– الحرب البـــاردة– إما سلام أو حرب ذرية، وقال الجنرال الأمريكي المشهور أور فيل أندرســـون Orvil Anderson في هذا الصدد للرئيس ترومان، إذا أردت أن تمنع وقوع الضربة عليك فبادر إليها، ليتجـــه بـــذلك الفكر الإستراتيجي إلى تبني فكرة الهجوم التي تتضمن إلحاق أكبر قدر ممكن من الدمار بالخصـــم،

[1] –Karl P. Mueller, “Striking first, Preemptive and preventive war attack in US national security policy”, Rand corporation, 2006, P 124, available at : www.rand.org/pubs/monographs/2006/rnd-MG403.pdf.

[2] –Karl P. Mueller, OP.cit.

وتحقيق انتصار عسكري ساحق، وأصبح التدمير بالضربة الأولى هاجس الإدارة الأمريكية خـــلال السنوات الأولى للحرب الباردة[1].

وفي ظل التحول الكبير الذي طرأ على المنظومة العسكرية والإستراتيجية عمليا ونظريـــا، بفعل تأثير السلاح النووي، ارتفعت الدعوات لممارسة الضربات الوقائية ضد السوفييت، في زمـــن يحظى فيه الأمريكيون بالتفوق كميا ونوعيا من حيث الأسلحة والتكنولوجيا، خاصـــة مـــع كتابـــات المفكر الإستراتيجي برودي B. Brodie الذي وصف من خلالها هذه الأســـلحة الجديـــدة بالســـلاح المطلق Absolute weapon[2].

في جانفي 1946 أصدر الجنرال الأمريكي ليسلي غروفز Leslie Groves قائد مشـــروع ماناتان Manhattan Project في زمن الحرب، مـــذكرة ذات بعـــد أساســـي، يتعلـــق بالـــدلالات العسكرية للقنبلة الذرية، جاء فيها:

«سوف لن نسمح لأي قوة خارجية لا نثق فيها إطلاقا، ولسنا متحالفين معهـــا بـــأن تصنع أو تمتلك الأسلحة الذرية، إن بدا أن بلدا ما يصنع هذه الأسلحة، فسوف ندمر قدراته على صنعها، قبل أن تتطور بشكل كاف يمكنه تهديدنا»[(3)].

كما تبينت المقاربة الأمريكية في التعامل مع الخصم السوفييتي في ظـــل الحـــرب البـــاردة، انطلاقا من قيامها على أساس تحديد نيته المستقبلية، وقدرته علـــى الإضـــرار بامتلاكـــه الســـلاح النووي، أكثر من ذلك الحيلولة دون التفكير في حدوث الضربة الثانية، ومنافسة الولايـــات المتحـــدة عسكريا وسياسيا.

---

[1] –Gian P. Gentil, "Planning for preventive war 1945-1950", JFQ, Spring, 2000, available at: www.DTIC.mil/doctrine/jel/JFQ-pubs/1424.PDF

[2] –Pierre de Senarclens et Yohan Ariffin, La politique internationale : Théories et enjeux contemporains, 5ème 2d, paris, Armand Colin, 2006, P 71.

[3] –Marc Trachtenberg, OP.Cit. P 5.

ومن خلال اتصالات سرية، تلقى الرئيس الأمريكي ترومان H. Truman تأييدا واسعا مـــن طرف الرئيس البريطاني ونستن تشرشل W. Churchill، يدعو من خلالها الإدارة تقـــديم تحـــذير للسوفييت بشأن طموحاته في التوسع الإيديولوجي، وامتلاك الأسلحة في إطـــار الســـعي لمنافســـة المكانة المتميزة للمؤسسة العسكرية الأمريكية في تلك الفترة، جاء في رسالة ونســـتن تشرشـــل مـــا يلي:

«إذا لم ينسحبوا من برلين ومن ألمانيا الشرقية، سوف ننسف مدنهم، إذ ليس بإمكاننا استرضاؤهم، فاللغة الوحيدة التي يفهمونها هي استخدام القوة، فـــلا يتوجـــب علينـــا الانتظار حتى تصبح روسيا على أهبة الاستعداد... الضربة الوقائية الأولى ســـتكون الحل الأمثل للخروج من الحرب على قيد الحياة»[1].

وقد علل دعاة تطبيق الحرب الوقائية من المسئولين الأمريكيين مدنيين وعسكريين مـــنطقهم الهجومي المسبق ضد السوفييت بالحجج الآتية:

1- أن الالتجاء إلى تنفيذ هذه الحرب، كان يضمن تحقيق انتصار عسكري ســـاحق للغـــرب بأســـلحته النووية ضد الاتحاد السوفييتي، الذي لم يكن يمتلك هذه الأسلحة.

2- أن التباطؤ في تنفيذ هذه الحرب الوقائية، كان يوفر الوقت الذي يتيح للإتحاد الســـوفييتي أن يعمـــل على بناء قوته النووية، وفي هذه الحالة، فإن وقوع صدام نووي مروع بـــين القـــوتين الأمريكيـــة والسوفييتية كان احتمالا كبيرا[2].

---

[1] –Claire E. Rak, OP.cit. P 09.

[2] – إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 125.

المطلب الثالث: مبررات عدم تبني الحرب الوقائية أثناء الحرب الباردة

على الرغم من الدعوات الملحة من قبل رجال السياسة والجيش الموجهة لإدارتـــي هـــاري ترومان وأيزنهاور خلال السنوات الأولى للحرب الباردة لشن حرب وقائية ضد الســـوفييت، بحجـــة تفادي وقوع خطر من طرفهم في زمن لاحق، إلا أنها كانت محل دراسة ومناقشة واسعة، آلت إلـــى الرفض، بالنسبة لترومان، فعلى الرغم من ارتيابه بشأن النوايا العدوانية للسوفييت، إلا أنـــه ضـــمن اتجاهه السياسي القائم، أعرب عن عدم موافقته في شن مثل هذه الحرب، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقوم بمبادرة الضربة الأولى ضد الخصم ما لم يثبت بالدليل القاطع أن تلـــك الضـــربة تمثل هجوما مضادا Counter-Attack على ضربة في طريقها إلى الوقوع[1].

فقد كان موقف إدارته نوعا ما يميل إلى العقلانية، بشأن استخدام القوة العســـكرية مبكـــرا، ونابع أساسا من رغبته في الحفاظ على الأمن القومي، والحيلولة دون وقوع حرب نوويـــة شـــاملة مكلفة على الطرفين، والأكثر من ذلك تغير الظروف الأمنية والإستراتيجية، مع تمكن السوفييت من الحصول على مقدرة الضربة الثانية ضد الولايات المتحدة عام 1949، حيث اتجـــه الخصـــم إلـــى توزيع قوته النووية وتنويع وسائل الردع، لتنتهي فترة ما يطلق عليه الاحتكار الذري الأمريكي[2].

[1] –Harry S. Laver, "Preemption and the evolution of America's strategic defense", Parameters, Summer 2005, P 113, available at : http://www.carlisl.army.mil/USAWC/Parameters/05summer/contents.htm

[2] – إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص 126.

وأصبح الحديث جاريا في الخمســـينيات عـــن إســـتراتيجية الـــردع النـــووي* Nuclear deterrence التي تحكم العلاقات المتبادلة بين القوتين العظميين في مختلف مناطق العالم، وتوجـــه سلوك كل طرف، وبذلك تم تجاهل مبدأ الضربة الأولى على أساس وقائي، وقد ثار الجدل حول هذه الحرب من قبل المفكر الإستراتيجي برودي B. Brodie، الذي خلص من خلال كتابه الكلاســـيكي: الإستراتيجية في عصر الصواريخ Strategy in the missile age إلى وجود ثلاث نقاط أساســـية تشكل جوهر ذلك النقاش:

- يقر الجميع بأن المقدرات العسكرية الهجومية للدولة، لم تعد كافية كوسيلة فعالة للدفاع، فلن تستطيع الأسلحة التقليدية أو النووية التصدي التام لهجوم مدمر.
- تقر الغالبية بأن ذلك الهجوم سينجم عنه تدمير وإصابات لا تطاق.
- لا تلوح في الأفق مؤشرات على استحداث تقنية متطورة في المستقبل القريب لتحسين هذا الوضع[1].

وهذا يدل في حقيقة الأمر على حدوث نقطة تحول حاسمة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أثناء تلك الحقبة، ففي ظل إدارة الرئيس ترومان، رفضت الإدارة الأمريكية مجـــرد التفكيـــر فـــي استخدام القوة العسكرية في وقت مبكر تفاديا للخطر السوفييتي القريب، وهذا تحت دعـــوة ســـفيرها السابق جورج كينان George Kennan الذي دعا إلى انتهاج خط سياســـة جديـــد، يتماشـــى مـــع الوضع الدولي السائد، يقوم على فكرة الاحتواء Containment تجاه الخصم السوفييتي، بدلا مـــن المواجهة النووية Nuclear standoff.

*– مفهوم الردع في العلاقات الدولية يعني في أبسط معانيه تلك الحالة التي تجعل الدولة تتجنب استخدام القوة كـــأداة هجومية خشية من عواقبها الوخيمة، ذلك لأنها تدرك أنها إذا أقدمت على ذلك فتتعرض لرد فعل مضاد يستهدف تدميرها، فإذا عرف العدو أنك تمتلك القوة الرادعة فإنه وفقا للمنطق العقلاني لن ويتجرأ على البـــدء بـــالهجوم، وهذا هو جوهر ما يسمى بالردع.

[1] –Bernard Brodie, "Strategy in the missile age", Rand Corporation, January 15, 1959, available at : http://rand.org/pubs/commercial_books/CB137-1/

جاء في إحدى رسائله حول هذا التوجه الإستراتيجي الجديد:

«العنصر الأساسي لأي سياسة تجاه الإتحاد السوفييتي يجـــب أن تكـــون الاحتـــواء الحذر، الكامل والطويل المدى للميول الروسية التوسعية، وأن الولايـــات المتحـــدة يتوجب عليها القيام بسياسة الاحتواء الهادئة لمواجهة الروسيين...» [1].

بدأت ملامح الإستراتيجية الجديدة تتجسد بفضل تصريحات جورج كينان، التي تـــدخل فـــي برقية أرسلها من موسكو عام 1947، ثم نشرها فيما بعد تحت عنوان: مصادر الصراع السوفييتي، في مجلة شؤون خارجية، لتصبح الدليل الأساسي الذي يصنع به صانع القرار الأمريكي إستراتيجيته في فترة الصراع الإيديولوجي، وقد نشرها مجلس الأمن القومي رسميا تحت إشراف مـــدير هيئـــة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية عام 1950، وأصبحت بديلا عن فكرة الضربة الأولى الوقائيـــة في الأوساط العسكرية والأكاديمية[2].

هذا إلى جانب توفر العديد من الاعتبارات التي تدل على تعثر فكرة الهجوم الوقـــائي علـــى الإتحاد السوفييتي، كما خطط لها الأمريكيون، يمكن ذكرها في النقاط التالية:

– أنه كان من الصعب تبرير الحرب الوقائية من الناحية الأخلاقية، في ظل مبادأة دولة نووية بشن هجوم ضد دولة غير نووية، لأن ذلك كان لابد وأن يعزل أمريكا عن العالم كله[3].

فقد تنبه وزير الخارجية دين أتشيسون Dean Acheson لهذه النقطة فـــي جـــوان 1950، عنـــدما اعترف بأن الحرب الوقائية كما خططتها الدوائر الأمريكية السياسية والعسكرية، تبقى خيار سياســـة محتمل، دون التفكير في العمل بها، كونها تخرق كل مبدأ أخلاقي في التقليد الأمريكي، نفس الرؤية

---

[1] –Clair E. Rak, OP.cit, P 10.

[2] –Marc Trachtenberg, OP.cit. P 11.

[3]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق. ص 125.

بالنسبة لرئيس هيئة أركان الجيش ريدغواي ماتيو M. Ridgway عندما اعتبرها في تلـــك الفتـــرة متناقضة مع قيم المجتمع الأمريكي[1].

– على الرغم من شيوع فكرة الاحتكار الذري الأمريكي بعد الحرب العالميـــة الثانيـــة، إلا أن الولايات المتحدة كانت تفتقد حقيقة لمقدرات تطبيق هذه الحرب، وسط دعوات مختلفة في المجتمـــع الأمريكي لتدمير قوة السوفيت، ففي أواخر الأربعينيات، كان مخزون الأسلحة الذرية ضـــئيلا، ولـــم يتطور بشكل سريع يمكن الخبراء العسكريين من التفكير في شن هجوم وقائي ضد مواقع سوفييتية، وقد فصل المؤرخ روزنبرغ D. Alan Rosenberg هذه النقطة كالأتي:

«مع نهاية عام 1945 كان في المخزون الأمريكي سلاحين فقط، ثم بلغ تسع أســـلحة فـــي جويليـــة 1946، وثلاث عشر في جويلية1947، ليصل إلى عدد الخمسين في 1948».

حتى وإن امتلكت الولايات المتحدة أعدادا من القنابل في خطـــط الحـــرب، إلا أن القـــوات الجوية إفتقرت خلال تلك الفترة إلى المقدرات المناسبة لإطلاقها ضد الإتحاد السوفييتي[2].

وبالتالي يمكن القول أن الانتقال من إستراتيجية الحرب الوقائية إلى الردع والاحتواء كـــان محكوما –دون شك– بالظروف المحيطة بالقوى الدولية الكبرى وخياراتها السياسية من جهة، ومـــن جهة أخرى بعنصر العقلانية في الموقف والسلوك، وهذا ما تجسد بالضبط في أزمة كوبـــا، فلـــولا التعقل والحكمة المتبعة من قبل صناع القرار في كلا المعسكرين، لأفضى ذلك إلى حـــرب نوويـــة مدمرة للطرفين، إضافة إلى حلول النظرية الإستراتيجية القائمة على افتراض القدرة علـــى التـــدمير المؤكد Assured destruction عن طريق الضربة الثانية، فقد استطاع الاتحاد السوفييتي أن يبلـــغ مرحلة التكافؤ النووي التقريبي، وأن يعيد النظر في مواقفه العسكرية والإستراتيجية في أوربا، حيث

[1] –Karl P. Mueller ant others, OP.cit. P 149.

[2]– Karl P. Mueller ant others, OP.cit. P 144.

أشار الرئيس السوفييتي السابق خروشوف إلى هذه النقطة في منتصف الخمسينيات في خطـــاب لـــه قائلا:

«إن القدرات العسكرية اللازمة لردع أي عدوان محتمل من المغامرة بهجوم نووي لا يمكن أن تتماثل مع تلك القدرات المطلوبة لمحاربة عدو حقيقي في حرب نووية، فالحـــد الأدنـــى المطلوب لمنع الولايات المتحدة من ضرب الإتحاد السوفييتي بالأسلحة النووية، هـــو تملـــك أسلحة نووية على نطاق يكفي لإلحاق تدمير أكبر بالولايات المتحدة»[1].

[1]– إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية السياسة الدولية، مرجع سابق. ص 200.

المبحث الثاني: تحول النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتأثيره على الفكـــر الإســـتراتيجي الأمريكي

نظرا للأهمية الكبرى لفترة ما بعد الحرب الباردة في توجيه كلا من التفكير والممارسة فـــي الإستراتيجية الأمريكية، لذا ارتأينا إلى التطرق لطبيعة النظام الدولي بعد سقوط الإتحاد الســـوفييتي بكل متغيراته وملامحه في مختلف الجوانب الجيوسياسية ،العسكرية ،الاقتصادية ،التكنولوجية وكـــذا القيمية، لأنها تعطي تفسيرا أكبر لسر التغير الإستراتيجي فكرا وســـلوكا لـــدى الولايـــات المتحـــدة خصوصا، وتبني إدارة بوش بعد أحداث 11 سبتمبر لعقيدة الحرب الوقائية كإستراتيجية مطبقة.

فكما هو معروف أن النظام الدولي تحول جذريا بعد انتهاء الحرب الباردة، وتحولـــت معـــه مختلف المتغيرات من طبيعة وعدد الوحدات "الفواعل" وكذا طبيعة العلاقات القائمة بينهـــا ،إضـــافة إلى تحول القطبية الثنائية إلى قطبية أحادية تتمثل في تزعم الولايات المتحدة للنظام الدولي، بســـبب القوة المتعددة الأبعاد التي تملكها.

من جهة أخرى، فقد ميز النظام الدولي بروز متعاظم لأهمية المتغير الاقتصادي والثقـــافي، وما صاحبهما من تدعيم مكانة وهيمنة الولايات المتحدة في العلاقات الدولية، وكـــل هـــذه الأمـــور ساعدتها في بناء إستراتيجيتها وتوجيهها نحو بناء ما أصبح يطلـــق عليـــه فـــي الأدبيـــات الدوليـــة بالإمبراطورية الأمريكية.

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية والعسكرية

إن المتتبع لحركية السياسة الدولية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص من سنة 1989 إلى 1992، يتبين أن العالم قد خضع لكثير مـــن التحـــولات Shifts المتتالية، التي تركت انعكاساتها بشكل واضح على معادلة التفاعل الدولي، الأمر الذي يعني في المقام الأول حدوث ثورة كبرى في الجوانب المختلفة. وأكثر ما يلفـــت النظـــر هـــو الجانـــب الجيوسياسي، فانتهاء حقبة الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة والإتحـــاد الســـوفييتي دفـــع الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في كيفية تشكيل إستراتيجيتها بما يتلاءم والوضع الجديد وأهدافها ومصالحها كذلك.

يمكن تحديد أهم التحولات في هذا الجانب كما يلي:

– تحول بنية النظام الدولي من جهة، وإعادة ترتيب مراكز القوى وفقا للبيئة الدولية الجديـــدة، فكما هو معروف، شهد العالم بعد زوال الإتحاد السوفييتي قدوم عهد الأحادية القطبية الـــذي تمثلـــه الولايات المتحدة في مختلف الجوانب، بدءا بتصريح الرئيس الأمريكي السابق جورج بـــوش علـــى إثر حرب الخليج عام 1991، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم نظام عالمي جديد[1].

فعقب سقوط الإتحاد السوفييتي ارتأى العديد من كبار المفكرين الإستراتيجيين إلى توصـــيف الفترة الجديدة بكونها فترة القطب الأوحد، المتوجة بانتصار الرأسمالية وكل ما كانـــت تـــدعو إليـــه أمريكا من قيم ومبادئ خلال فترة الحرب الباردة، وكذا ميل الولايات المتحدة إلى تقلـــد مســـؤوليات القيادة في سياستها الخارجية، بدءا بأزمة الخليج وما تلاها من عدوان ضد العراق، ويصف الكاتـــب هيثم الكيلاني هذا الوضع كما يلي:

[1]– زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق. ص 393.

«ويمكن أن نصف الهيكل الجديد لعلاقات القـــوى، بأنـــه متعـــدد الأقطـــاب غيـــر المتعارضة من حيث أنه مجموعة من الدول الكبرى يقوم كل منها بدور في القطبية التعددية، وبأنه في الوقت نفسه، ذو قطب واحد بمعنى أن ثمة قطب واحد مســيطر يحكم العلاقات الدولية...» [1].

رأى بريجينسكي أن انهيار السوفييت كان له تداعيات متعددة المســتويات علـــى السياســـة العالمية، فالمتغير العالمي الأساسي الذي تولد من سقوط القطب الآخر، خلـــق فرصـــا وتهديـــدات للولايات المتحدة، الأهم فيها هو أن أصبحت أمريكا القطب الأوحد، واعتبـــار أنهـــا ســـتبقى القـــوة العظمى الحقيقية الوحيدة خلال جيل قادم على الأقل[2].

وما يميز فترة ما بعد الحرب الباردة هو الغموض والقلق الناجم عن اختفاء العدو التقليـــدي –السوفييت–، وغياب بديل له، مع أن فكرة العدو تعبر عن واحد من أهم الأسس التي تقـــوم عليهـــا السياسة الخارجية الأمريكية، ويقول ستانلي هوفمان S. Hoffmann في هذا السياق:

«كان مفهوم الاحتواء Containment قد اكتسب من الصلابة ما جعله يستخدم في كل أنواع الظروف، والمؤكد أن هذا هو السبب الذي يجعل الإدارة المذهولة اليـــوم أمام تسارع إيقاع الأحداث، تتصرف وكأنها حرمت من نظريـــة احتـــواء الخصـــم السوفييتي، فباتت تتعلق ببقايا إستراتيجية تخطاها الزمن، بينما تجد نفســـها عـــاجزة عن تحديد واحدة جديدة»[3].

---

[1]– زايد عبد الله مصباح، المرجع نفسه، ص 396.

[2]– هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت، الـــدار العربيـــة للعلوم ناشرون، 2008. ص 104.

[3]– غسان سلامة، أمريكا والعالم، إغراء القوة ومداها، ترجمة مصباح الصمد، الطبعة الثانية. بيروت، دار النهـــار، 2006. ص 47.

مع مطلع التسعينات، قوبل الأمريكيون بنظرة قائلة أن العدو الأكبر للولايات المتحـــدة فـــي المستقبل، قد يكون اليابان كقوة اقتصادية، غير أن النظرة تغيرت عند صناع القرار، حيث أصـــبح التلميح إلى التهديد الأكبر المنقسم بين الأصولية الإسلامية والصين، يمكن القول إذا أن نهاية الحرب الباردة والتفكير مجددا في العدو، ومسؤولية الولايات المتحدة في القيادة، أعطت دفعا قويا لتبني فكر إستراتيجي مميز، ينادي بالتفوق والهيمنة والقوة العسكرية في النظام الدولي.

– أولوية القوة العسكرية في السياسة الخارجية، فرغم الدعوة المتزايـــدة لبـــروز المتغيـــرات الثقافية والاقتصادية بعد الحرب الباردة، إلا أن القادة الأمريكيين بدءا بالرئيس كلينتون لـــم يهملـــوا أهمية الوسيلة العسكرية في السعي لتحقيق المصالح والأهداف القومية لأمريكا، مثل تدخل كلينتـــون في كوسوفو والصومال وهايتي والعراق، وما فعله بوش الأب مباشرة بعد سقوط الإتحاد السوفييتي، في العراق وباناما، كل هذه التدخلات تم تسويغها تحت غطاء التطهير العرقي، أو الحكومة الفردية، أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، بعض هذه التدخلات كانت باسم الإنسانية ولذا تم تبريرها من قبـــل الإدارات الأمريكية بأنها رد على تهديد مفترض[1].

وقد أعطت فترة ما بعد الحرب الباردة هامش مناورة أكبر للولايات المتحدة، لكـــي تنفـــرد بالسيطرة على مراكز القوة عالميا، فتبرز أحادية الدور الأمريكي في النظام العالمي الجديد في عديد من المظاهر لعل أهمها ما يلي:

1/ تفضيل الخيار العسكري على الخيارات الأخرى المتاحة في معالجة القضايا والأزمات الدوليـــة، فقد بادرت الولايات المتحدة منذ أن انفردت بقيادة النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلـــى استخدام القوة العسكرية في كثير من الحالات، ومن أبرز الأمثلة حرب الخلـــيج 1991م، وحـــرب أفغانستان 2001، فقد جادل الكثير من المحافظين الجدد في أواخر التسعينات من 1990، أن علـــى

[1]– نصير عارودي، العراق الغزو الاحتلال و المقاومة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر، 2003. ص 90.

الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية المسيطرة لتأكيد الهيمنة على الأجزاء المهمة من العالم من الناحية الإستراتيجية.

وقد تدعم ذلك بالثورة في الشؤون العسكرية RMA[1]، التي عبرت عن تفكيـــر المحـــافظين الجدد ضمن مشروع القرن الأمريكي الجديد PNAC[2]، لبلورة عـــالم جديـــد يســـتجيب للمطالـــب الأمريكية، وأعتبر دونالد رامسفيلد في هذا الإطار أن صياغة إستراتيجية جديـــدة تحقـــق الغايـــات والأهداف القومية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين من جهة، وفي نفس الوقت تقضـــي علـــى السلبيات الأمنية والدفاعية التي كشفت عنها في وقت لاحق أحداث 11سبتمبر، حيث أوضح وجهة نظره فيما ينبغي على الولايات المتحدة القيام به، معتقدا أن وزارة الدفاع قد حـــددت ســـتة أهـــداف ينبغي تأمينها في المستقبل القريب حفاظا على أمنها القومي وإستراتيجيتها فـــي المـــديين المتوســـط والبعيد، وهي كالآتي:

1- حماية الوطن الأمريكي U.S Homeland والقواعد الأمريكية في الخارج من أية هجمات معادية.

2- القدرة على إرسال قوات عسكرية إلى ميادين بعيدة، والإبقاء عليها هناك وذلك بـــالحجم والنوعيـــة التي تلائم المهمة.

3- حرمان الأعداء من الحصول على أي مكان في العالم، وجعلهم يدركون قدرة الولايات المتحدة على الوصول إليهم في أي مكان يلجئون إليه.

4- حماية شبكات المعلومات الأمريكية من أي هجوم عليها.

5- استخدام تقنية المعلومات لربط الأنواع المختلفة من القوات الأمريكية لرفع قدراتها على العمل فـــي معركة الأسلحة المشتركة.

---

[1] –The report of the revolution in military affairs, available at : http://www.defencejournal.com/2000/sept/military.htm

[2] –The report of the project for the new American century, available at : http://www.newamericancentury.org/rebuildingamericasdefenses.pdf

6– رفع القدرات الأمريكية على استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية، وحماية القدرات الأمريكيـــة في الفضاء من هجمات معادية[1].

2/ ممارسة الولايات المتحدة الهيمنة على المؤسسات الدولية والمنظمة الأممية، فبالنسبة للمؤسسات الدولية، يبرز ذلك بشكل واضح في النفوذ الأمريكي في صندوق النقد الـــدولي والبنـــك العـــالمي، منظمة التجارة العالمية، حيث أصبحت هذه الأخيرة، كما يعقب على ذلك المفكر الأمريكـــي نعـــوم تشومسكي N. Chomsky كوسائل لتصدير القيم الأمريكية لدول العـــالم، المتمثلـــة فـــي تحريـــر التجارة، وتنظيم الاقتصاد، وحرية الأسواق وتشجيع التنافس التجاري[2].

أما بالنسبة للهيمنة على مراكز القرار في هيئة الأمم المتحدة، فيظهر من خـــلال القـــرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وفي هذا الصدد يشير الباحث محمد الأطرش إلى أن هناك أمثلة كثيرة تشير بوضوح إلى أن السلوك الأمريكي قد أضعف لدرجة كبيرة دور الأمم المتحدة وبخاصـــة مجلس الأمن، إذ أصبح هذا الأخير وبدرجة كبيرة أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية[3]، من خلال إيجاز أبرز ملامح التحول في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، يمكن الإشـــارة إلـــى فكـــرة أساسية مؤداها أن الفكر الإستراتيجي الأمريكي قد تغير كلية من حيث توصيف الســـلوك السياســـي الأمريكي في البيئة الدولية الجديدة التي ترتكز على قوة وهيمنة القطب الأحـــادي بكـــل إملاءاتـــه وقواعده من جهة، وإعادة النظر في الإستراتيجية التي ستعتمدها الولايات المتحـــدة تجـــاه أعـــداء وخصوم جدد من حيث الوسائل والتكوين من جهة أخرى.

---

[1]– كمال مساعد، الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتاغون العسكرية والتكنولوجية، بيـــروت، [د.د.ن]، 2004، ص ص 30–31.

[2] –Noam Chomsky, le profit avant l'homme, traduit par Jacques Maas, Paris, Fayard, 2003, PP 113-118.

[3]– زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق. ص 399.

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والتكنولوجية

مما لا شك فيه أن نهاية الحرب الباردة وميل الولايات المتحدة إلى تزعم نظام دولي جديـــد، كان لهما عميق الأثر على الجانبين الاقتصادي والتكنولوجي، حيث زادت أهميتهمـــا فـــي السياســـة الخارجية للدول القوية، خصوصا مع تسارع وتيرة العولمة، التي أعطت فرصة عظيمـــة للولايـــات المتحدة لأن تصبح القوة الكبرى المهيمنة، حتى أصبح يقال أن العولمة ما هي إلا تلميح يشـــار بهـــا إلى الهيمنة الأمريكية[1].

ولإبراز دور المتغير الاقتصادي،نشير إلى ظهور حركة مضادة لهيمنة المسائل العســـكرية في الدراسات الإستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة ، ولذلك بدأ البعض يؤكد أنه فـــي هـــذه الفترة بدأت بعض الظواهر تبرز بشكل كبير كالاعتماد المتبـــادل Interdependence، والتكـــتلات والاتحادات الاقتصادية الفاعلة، كما هو الحال بالنسبة لرابطة دول جنوب شـــرق آســـيا، مجموعـــة أمريكا الشمالية، التي أصبحت تميز وتطبع العلاقات الاقتصادية العالمية، وقـــد عملـــت الولايـــات المتحدة كل ما في وسعها لتبقى القوة الاقتصادية الأولى عالميا، ضمن خطة طويلة المـــدى تضـــمن تحقيق المشروع المتمثل في إبقاء السيطرة على العالم، والحيلولة دون بروز منافسين محتملين فـــي المستقبل*.

هذا وقد عكفت الولايات المتحدة على تقوية علاقاتها مع قوى أخـــرى كالصـــين، روســـيا، وأوربا ضمن خطة لتقسيم موازين القوى في أوراسيا، كما يرى بريجنسكي، تقـــوم أمريكـــا بـــدور

[1] –Jean Claude Barreau et Guillaume Bigot, Toute l'histoire du monde de la préhistoire à nos jours, Février 2007, P 396.

* –بالنسبة لهذا الهدف "منع بروز تحدي ومنافس مستقبلي" أدرج في العديد من الوثائق النظرية التي حررهـــا فريـــق المحافظين الجدد من عام 1990 إلى غاية إعداد وثيقة إستراتيجية الأمن القومي عام 2002.

إدارتها القسم الأول تشترك فيه الولايات المتحدة، الإتحاد الأوربي وروسيا، أما الثاني فتشترك فيـــه الولايات المتحدة، اليابان، والصين[1]. وفي هذا الصدد يتم الحديث عن تعددية أطراف جديدة خاصـــة في الجانب الاقتصادي، ولكن بدرجة تضمن تربع أمريكا على الهرم الدولي.

ويعتقد بريجنسكي أن على الولايات المتحدة أن تختار بين القيادة والهيمنة، حيـــث يـــرى أن رؤية المحافظين الجدد في مرحلة القطبية الأحادية عقب الحرب البـــاردة، تتعلـــق بهـــدف تحقيـــق مشروع السيطرة على موارد النفط العالمية بشكل كامل، كخطوة أولى نحو السيطرة على الاقتصـــاد العالمي، وقد كانت نفس الفكرة لدى الرئيس السابق بيل كلينتون، فمسعاه للحفاظ على التفـــوق فـــي فترة ما بعد الحرب الباردة كان أن ركز على العولمة الاقتصادية كوسيلة أساسية تنطوي على آليات تتضمن الثماني الكبار (8–6) ،منظمة التجارة العالمية، منظمة التعاون الاقتصادي فيمـــا بـــين دول آسيا وصندوق النقد الدولي وغير من المنظمات، التي صارت عمليا سلاح كلينتون فـــي التســـعينات للتسلط العولمي[2]، واعتبرت من سمات النظام الدولي الجديد التي سوف تستغلها الولايات المتحدة في فكرها الإستراتيجي، من جهة لإثبات قوتها وتفردها في قيادة العالم، ومن جهة أخرى لإملاء قواعد سلوكها الخارجي في أي مكان تستدعيه مصالحها القومية.

كما لعبت التكنولوجيا دورا لا يستهان به في تطوير العلاقات بين الوحدات في ظل النظـــام الدولي الجديد، من خلال نشر الاتصالات والمعلومات في الميدان العسكري والاقتصـــادي، ودعـــم التعاون والتبادل التجاري، خصوصا في ظل العولمة، وقد استفادت الولايات المتحدة بدرجة كبيـــرة من تسارع التطورات في التقنيات العسكرية نتيجة الأبحـــاث العلميـــة والتكنولوجيـــة فـــي مجـــال

[1]– هادي قبيسي، مرجع سابق. ص ص 105–106.

[2]– نصير عارودي، مرجع سابق. ص 72.

الاتصالات والتوجيه والفضاء والكمبيوتر، بحيث فرضت التقنيات الجديـــدة تغييـــرا فـــي التكتيـــك العسكري في استعمال الأسلحة[1].

المطلب الثالث: التحولات القيمية

بعد غياب الإتحاد السوفييتي كقطب دولي مؤثر في السياسة الدولية، تعرض التوازن الدولي إلى خلل كبير، وكان هذا الحدث إيذانا بنهاية القطبية الثنائية وبداية عهد الأحاديـــة القطبيـــة مثلتهـــا الولايات المتحدة الأمريكية طارحة شعارات ودعوات تتفق وإستراتيجيتها المعلنة في العمـــل علـــى نشر قيمها الخاصة، كالديمقراطية وحقوق الإنسان، ومبادئ الاقتصاد الحر، وظهر ذلك على لســـان الساسة الأمريكيين، حيث وقف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عام 1990 أثناء إلقاء خطابه التقليدي السنوي بالكونغرس وكان أهم ما قاله أن الولايات المتحدة تقف على أبواب القـــرن الواحـــد والعشرين، ولابد أن يكون هذا القرن الجديد قرنا أمريكيا بمقدار ما كان القرن الـــذي ســـبقه قرنـــا أمريكيا[2].

فقد فسر انهيار الإتحاد السوفييتي وأوربا الشرقية انتصارا لأفكار الغرب فـــي الديمقراطيـــة والتعددية السياسية وحقوق الإنسان، ودعما للقيم الأمريكية التي طويلا ما كانت تدعو إليها وتحـــاول نشرها عبر استخدامها للقوة العسكرية، ويقول أحد المفكرين، أن المقصود بالنظام الدولي هو النظام الأمريكي في المفهوم، لأنه إذا أقررنا بوجوده، فإنه نشأ نتيجة عاملين أساســـيين، غيـــاب القطـــب

[1]– كمال مساعد، مرجع سابق.

[2] –Charles Krauthammer, "The Unipolar moment revisited", the National interest, winter 2002/03, available at :
http://www.belfercenter.ksg.harvard.edu/files/ Krauthammer

السوفييتي، وإدراك الولايات المتحدة بأنها القوة الوحيدة القادرة على ملأ الفراغ بعد انهيار الاتحـــاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية.

كما كان نشر القيم الأمريكية في الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية وحتـــى الدينيـــة، هاجسا تقليديا بدأ مع دعوة الرئيس وودرو ولسن، وتكرر على لسان بل كلينتون، بعد نهاية الحـــرب الباردة، حيث كان يعني أن قيم أمريكا الليبرالية تتسم الشمولية، وأن نشرها ســـيعني إفـــادة العـــالم بأكمله، فيرى جون لويس قاديس المؤرخ الأمريكي ، أن قيم الرأســـمالية حـــول حريـــة الأســـواق والانتخابات الحرة، المرتبطة بالديمقراطية تشكل إلى حد بعيد عقيدة بوش الحالية، التي دعـــا مـــن خلالها الأمم إلى اعتناق قيم أمريكا ضمن إستراتيجية الأمن القومي[1].

مع نهاية الحرب الباردة كسر المنطق الإيديولوجي، وأستبدل بالمنطق الأحادي السائد الـــذي تتزعمه أمريكا، حيث أصبح النظام الدولي يتسم بالعولمة والهيمنة الأمريكية، وكليهمـــا كانـــا قنـــاة رئيسية لنقل ونشر المبادئ والقيم الغربية الليبرالية الأمريكية في الأســـاس، فقـــد كانـــت خطابـــات الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب الباردة تحمل بعدا قيميا معياريا، وهذا من خلال الـــربط بـــين حقوق الإنسان والديمقراطية من جهة، وبينها وبين اقتصاد السوق الحر من جهة أخـــرى بالطريقـــة التي تنشر مبادئ المشاركة السياسية، والمبادرة الفردية كأصل في تنظيم الحياة العامة.

وقد ساعدت العولمة بشكل كبير في تعميم النموذج الأمريكي على العالم، حيـــث أصـــبحت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، تروج لمفاهيم أعدها مفكرون ومثقفون كبـــار، كالتـــدخل الإنســـاني، ومحاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية، تحت ستار بعث السلم والأمن بين الدول، وقد ساعدت القـــيم

[1]– Robert Jervis, "Understanding the Bush doctrine", Political science quarterly 118 (Fall 2003) PP 366-369, available at : web65rollins.edu/~ebouris/19Jervis,%20r.pdf

الأمريكية في العمل على تسويغ السلوك الخارجي الأمريكي في مناطق كثيرة كالشـــرق الأوســـط، إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المبحث الثالث: تطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحـــداث 11سبتمبر

المطلب الأول: خلفية إعداد مفهوم الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القـــومي الأمريكي 2002.

استنادا إلى قانون Goldwater-Nicols عام 1986 حول إعادة تنظيم الدفاع، عملت كـــل إدارة أمريكية تحت إشراف الرئيس إلى إعداد إعلان رسمي حول إستراتيجية أمنها القومي، يتضمن السياسة الخارجية والإستراتيجية العملية للولايات المتحدة، وفي هذا الإطار تم إعداد واحـــدة داخـــل البيت الأبيض ونشرها في سبتمبر2002، تحت عنوان: إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحـــدة الأمريكية[1].

وما ميز هذه الوثيقة هو بلورة مفهوم عريض للحرب الوقائية، التي اعتبرهـــا كثيـــر مـــن المفكرين تحولا كبيرا في منظور الولايات المتحدة للطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها علـــى ضـــوء التحديات الأمنية في البيئة الدولية الجديدة خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فقد جـــاء تغيير الإستراتيجية من عقيدتي الردع والاحتواء إلى الوقاية والتدخل، كاشفة الغطـــاء عـــن تفكيـــر المحافظين الجدد Neo-coservatists المؤثر بشكل واسع في صياغة هذه الوثيقة.

ولأجل فهم الحرب الوقائية ودوافعها في الفكر الإســـتراتيجي الأمريكـــي الجديـــد، ينبغـــي التطرق إلى الخلفية النظرية المتمثلة في وثائق وتصريحات هامة ساعدت على بلورتها، ففـــي عـــام 1991 أعد بول ولفويتس Paul Wolfowitz نائب وزير الحربية الأمريكي آنذاك، دلـــيلا للأمـــن

[1]– The national security strategy of the United States of America, September 2002, available at: www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf

القومي أكد فيه على فكرتين، الأولى أن حلفاء الولايات المتحدة هم منافسون محتملون، لابـــد مـــن منعهم من الطموح إلى دور إقليمي أو عالمي أكبر مما ينبغـــي، والثانيـــة، أن التـــدخل العســـكري الأمريكي سمة ملازمة للشؤون الدولية[1].

ثم تبعها إعداده دليل الخطة الدفاعية Defense planning guidance فـــي 15 فيفـــري 1992 ضمن وثيقة سرية، قام وزير الدفاع دونالد رامسفيلد D. Ramsfildبـــالتوقيع عليهـــا، ثـــم طرحتها الإدارة الأمريكية على قادة عسكريين كبار يصيغون وفقها خططهم وميزانياتهم في العقـــد المقبل وما بعده، وفكرة الهجمات الوقائية احتلت مكانة مركزية في مضمون الوثيقة، حيث تكشـــف عن التحول الكبير الذي طرأ في تفكير رامسفيلد وزعماء مدنيين آخرين، المتمثل في التركيز الجديد على أسلوب يعتمد أكثر على التدخل وتفضيل الفعل العسكري[2].

كما كانت وفق هذا الدليل خطة صريحة ودعوة إلى الشروع في وضع نظام دولـــي جديـــد يقوم على هيمنة الولايات المتحدة العالمية، واستعمال الأسلحة النووية والكيماويـــة بصـــفة وقائيـــة، تزامنا مع إعادة التوجه التام للإستراتيجية العسكرية الأمريكية عقب سقوط الاتحاد السوفييتي، ومـــا تبعه من قيام حرب الخليج الثانية 90–1991[3].

وقد لخص باسفيتش Bacevich العناصر الثلاثة الأساسية التي تضـــمنتها هـــذه الوثيقـــة ومغزاها بالنسبة للروح العسكرية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما يلي:

- إيمان عميق بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها.

---

[1]– غازي حسين، "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية والعالمية والإمبريالية الأمريكية"، منشورات اتحاد الكتـــاب العرب، دمشق، 2005، متوفر على الرابط:
www.awi-dam.org/book/05/study05/318-A-H/book05-sd004.htm

[2]– كمال مساعد، مرجع سابق ص 24.

[3]– سامي ناير، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة علي المخلبي، طرابلس، منشورات اللجنة الشعبية العامـــة للثقافة الجماهيرية، 2006. ص 70.

- التزام باستمرارية التفوق العسكري الأمريكي أطول مدة ممكنة.
- استغلال فوائد هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شاملة[1].

وللملاحظة، فإن هذه الخطة الدفاعية 1992، أصبحت كتيب الإرشادات للإدارة الأمريكيـــة مع وصول الرئيس بوش وفريقه من المحافظين الجدد للسلطة في 2001.

بالإضافة إلى أهمية هذه الوثيقة، صدرت وثيقة أخرى لا تقل أهمية تتمحور حـــول الـــدور العسكري لأمريكا في العالم بعد الحرب الباردة، تحت عنـــوان: إعـــادة بنـــاء دفاعـــات أمريكـــا: الإستراتيجية، القوات والموارد من أجل قرن جديد، يمثلها المحافظون الجدد ضمن مشروع القـــرن الأمريكي الجديد The project of the new American century[2].

كرست الدراسة حول إعادة بناء الدفاع في ظل هذا المشروع على القطاع العسكري الـــذي يعد مصدر القوة والهيمنة الأمريكية، وإعادة تجديد دوره بما يســـتجيب وظـــروف البيئـــة الدوليـــة الجديدة، خصوصا وأن واضعيه من المحافظين الجدد، سعوا لمنع بروز قوى أخـــرى تهـــدد أمـــن ومكانة الولايات المتحدة في العالم، وقد جاء في الوثيقة ما يلي:

> «...يدعو الولايات المتحدة (أي المشروع) لتحكم في قيادة العالم، واتخاذ خطـــوات ملموسة للحفاظ على مكانة أمريكا وتوسيعها... فالولايـــات المتحـــدة تمثـــل القـــوة الكبرى الوحيدة، التي تجمع بين القوة العسكرية المتفوقـــة والريـــادة التكنولوجيـــة العالمية وأكبر اقتصاد وأنها تقف على رأس نظام التحالفـــات... حاليـــا لا تواجـــه الولايات المتحدة أي منافس، وإستراتيجيتها الكبرى ينبغي أن تهدف إلـــى الحفـــاظ

[1]– غسان سلامة، مرجع سابق، ص 89.

[2] –The project of the PNAC, OP.cit.

على هذا الموقع المميز أكبر قدر ممكن في المستقبل... كما أن دور القوة العسكرية يكمن في الحيلولة دون بروز منافس قوي أكبر لها»[1].

كما صدرت عن البنتاغون عام 1997 وثيقة بعنوان المراجعة رأسا على عقـب Bottom up-review ووثيقة أخرى عام 1999 بعنوان الثورة فـي الشـؤون العسـكرية Revolution in Military affairs أقرتا بوجوب إعداد الجيش الأمريكي ليكون قادرا على خوض حـربين علـى غرار الخليج الثانية، في مكانين متباعدين من العالم في الوقت نفسه، وقد حدد رامسفيلد في ثناياهـا المخاطر المستقبلية على الولايات المتحدة من أسلحة الدمار الشامل، لتبرير الحرب الوقائية، وإحكام السيطرة العسكرية على العالم[2].

مثلت وثيقة الاستعراض الرباعي للدفاع Quadrennial defense review، بدايـة قويـة لإدماج إستراتيجية الدفاع الوقائي ضمن أعمال وزارة الدفاع الأمريكية، خاصة التي صـدرت فـي 2001، حيث انصبت على واجب استخدام تكنولوجيا جديدة لدرء التهديـدات الجديـدة الكبـرى إذا ظهرت في المستقبل، خصوصا التي حددت في الخليج الفارسي وشبه الجزيرة الكورية[3].

وقد أجرى خبراء البنتاغون في الواقع ثلاث دراسات أساسية منذ تولي الرئيس بوش الابـن زمام الرئاسة، واحدة حول ظروف حياة العسكريين، لكن الاثنتين الآخرين هما تقرير حول الأسلحة النووية Nuclear posture review قدم في جانفي 2002، والثاني تقرير يقدم كل أربع سـنوات حول السياسة الدفاعية، كان لها بعد استراتيجي جوهري.

كما عكست خطابات بوش ملامح هذا التوجه الاستراتيجي الجديد، خصوصـا فـي حالـة الاتحاد، في مطلع السنة، وكان دونالد رامسفيلد أكثر وضوحا عندما أعلـن فـي 2002/01/31 أن

1 –James A. Russell, (Strategy, security and war in Iraq, the US and the gulf in the 21st century), Cambridge review of international affairs, Vol. 18, n° 02, July 2005, P 287.

2– أشتون ب. كارتر ووليام ج. بيري، مرجع سابق. ص 26.

3– المرجع نفسه.

الدفاع عن الولايات المتحدة يتطلب الوقاية Prevention، والدفاع الذاتي، وأحيانـــا المبـــادرة فـــي العمليات، وقد يتطلب الدفاع ضد الإرهاب وغيره مـــن المخـــاطر البـــارزة فـــي القـــرن الحـــادي والعشرين، نقل الحرب لدى الأعداء، ففي بعض الحالات يكون الدفاع الجيد أفضل أشكال الهجوم[1].

على الرغم من أن فكرة الدفاع الوقائي كانت مطروحـــة بقـــوة فـــي الفكـــر الاســـتراتيجي الأمريكي طيلة فترة ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها بدأت تأخذ شكلا أكثر تبلورا في فترة مـــا بعـــد هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة، ففي خطاب حالـــة الاتحـــاد State of the Union في جانفي 2002، أشار الرئيس جورج بوش إلى أن المخاطر التـــي تواجههـــا الولايـــات المتحدة تأتي من جماعات إرهابية دولية، ومن دول تتساهل معها وتؤويها أو تدعمها، وأيضـــا مـــن هؤلاء الذين يملكون أسلحة الدمار الشامل أو الذين يتزودون بها أو يستعدون لإنتاجها، وأكـــد أنـــه لطالما أن هذه المخاطر قد تغيرت من حيث مصدرها وطبيعتها، فإن الرد عليهـــا أيضـــا يجـــب أن تتغير[2].

بدأت العقيدة الوقائية تتضح أكثر من خلال خطاب بوش في الأول من جانفي 2002، أمـــام أكاديمية ويست بوينت العسكرية West point، حيث تضمن في مـــا يتجـــاوز المفهـــوم الـــدفاعي الجديد، إعادة نظر صريحة في المبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة مع مـــا يترتـــب على ذلك من نتائج أساسية في السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وقيادتها.

باختصار كل هذه الوثائق والخطابات من طرف الرئيس الأمريكي ووزير الدفاع في البيـــت الأبيض شكلت الأساس النظري لبلورة مفهوم الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي.

1 –George W. Bush, State of the Union Address, 29 janvier 2002, available at : www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html

2– أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق. ص 113.

المطلب الثاني: تحديد مفهوم وأسس الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002

برزت فكرة الحرب الوقائية كإستراتيجية أمريكية جديدة بعد أحداث الحـــادي عشـــر مـــن سبتمبر 2001، وتبنتها الإدارة الأمريكية للرئيس ورج بوش الابن كعقيدة ونظريـــة معتمـــدة فـــي السياسة الخارجية، بعدما تم نشرها من قبل البيت الأبـــيض فـــي ســـبتمبر 2002 ضـــمن وثيقـــة إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحـــدة* National security strategy of the US. فهـــي تعبر –مفاهيميا– عن سياسة أو إطار عمل، تحتفظ فيها الولايات المتحدة بحق مهاجمة دول تعتبـــر طامحة لأن تشكل تهديدا أو منافسة محتملين على الصعيد العسكري.

كما تعتمد أساسا على الافتراض بأن العدو سيبدأ الحرب في المســـتقبل القريـــب، وبالتـــالي ستصبح ملائمة جدا للطرف الذي يباشر بها، بمعنى أوضح، فهي تعبر عن القيام أو التحول في الرد على هجوم فعلي، إلى المبادرة بالهجوم Ti initiate attack لمنع هجوم معاد محتمـــل Potential adverse attack من قبل خصوم أمريكا[1].

وتكمن النواة الأساسية للحرب الوقائية ضمن وثيقة إستراتيجية الأمن القومي، في الجمع بين تهديدين بالغي الخطورة من منظور أمريكي وهما الدول المارقة والإرهابيين من جهـــة، وإمكانيـــة حصولهم على أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى:

---

*– تعبر الأفكار الواردة في الوثيقة عن تصور المحافظين الجدد لعالم ما بعد الحرب الباردة، وللإشارة فإن واضـــع هذه الوثيقة من أقوى المحافظين الجدد في البيت الأبيض وهو فيليب زيليكو Ph. Zelikow، الذي أصبح والمـــدير التنفيذي للجنة 11 سبتمبر بعد اختياره من طرف كوندوليزا رايس ليكون واضع مسودة 2002.

1– إبراهيم بن إسماعيل كاخيا، "في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصـــر: الحـــرب الوقائيـــة"، مجلـــة خالـــد العسكرية، 2006/03/01، متوفر على الرابط:
http://www.kkmar.gov-sa/detail.aspInnewsItemID:209151

«على الولايات المتحدة إيقاف الدولة المارقة وعملائها الإرهابيين، قبل أن يتمكنـــوا من تهديدنا، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايـــات المتحـــدة وحلفائنـــا أو أصدقائنا... مما يقتضي التحرك ضد هذه التهديدات قبل أن تتشكل تماما»[1].

تنطلق الوثيقة من أن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لوضع حـــد للـــدول المارقـــة وعملائها من الإرهابيين، قبل أن يتمكنوا من التهديد أو استخدام أسلحة الدمار الشـــامل ضـــدها، أو ضد حلفائها أو أصدقائها، أي أن اللجوء للعمل الوقائي يمثل وسيلة أساسية لمواجهة مثل هذا النـــوع من التهديدات، خاصة في فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

يقول فرانسيس فوكوياما F. Fukuyama أن أحداث 11سبتمبر، قد غيرت إدراك الولايات المتحدة للتهديد المتغير Changing Threat، لأن الهجمات جمعت معا تهديدين أكثر خطورة فـــي حزمة واحدة، وهما الراديكالية –التطرف– Radicalism، والتكنولوجيا –أسلحة الدمار الشـــامل– Technology، حيث رفعت القضيتان لأول مرة الاحتمال الوشيك لتهديد نووي مباشـــر لا يمكـــن ردعه[2]، وهذا ما جاء في الوثيقة:

«إن الخطر الأكبر لأمتنا يكمن في تلاقي التطرف والتكنولوجيا، وقد صرح أعداؤنا علانية بأنهم يسعون إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، ويشير الـــدليل إلـــى أنهـــم يفعلون ذلك بعزم، والولايات المتحدة لن تسمح لهذه الجهود بالوصول إلى النجاح... وسوف تعمل أمريكا، وهذه مسألة تعقل ودفاع عن النفس، ضد مثل هذه التهديـــدات قبل أن تتشكل تماما، التاريخ سيحكم بقسوة على الـــذين رأوا الخطـــر القـــادم ولـــم

1 –The national security strategy, OP.cit, P 14.

2– فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجدد، ترجمة محمد محمود التوبة، الرياض، العبيكان، 2007. ص 96.

يتحركوا، في العالم الجديد الذي أقحمنا فيه، السبيل الأمثـــل للســـلم والأمـــن هـــو العمل»[1].

فإدارة بوش أوحت للعالم بضرورة وواجب مقدس ينطوي تحت حمايـــة العـــالم مـــن هـــذه التهديدات باللجوء للهجوم، وقد تحدث عن ذلك وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد عنـــدما أوحـــى عن بروز صلة بين الشبكات الإرهابية، الدول الإرهابية، وأسلحة الدمار الشامل، مما يجعل خصوما من دول ضعيفة وفقيرة أكثر قوة، وحتى الجماعات الصغيرة من الأفراد[2].

على الرغم من أن الاستباق الذي طبع التاريخ العسكري الأمريكي لفترة طويلة، وحاز على طابع المشروعية، باعتباره وسيلة دفاع ضد التهديدات الوشيكة بالوقوع، وواجب أساسي للدولة مـــن حيث درأ الخطر قبل مثوله، إلا أن ما يلفت النظر من خلال قراءة الوثيقـــة هـــو اســـتخدام الإدارة الأمريكية لهذا المصطلح بشكل جديد، وتكييفه مع الواقع، فما شكل تغييرا جوهريا في إســـتراتيجية الأمن القومي 2002 هو تمديد الاستباق ومحاولة تبرير العمل العسكري انطلاقا من ذلك، وهذا مـــا تضمنته الوثيقة:

«ينبغي تكيف التهديد الوشيك Imminent threat مع مقدرات وأهـــداف خصـــوم اليوم، فالدولة المارقة والإرهابيين لا يسعون لمهاجمتنا استخدام الأسلحة التقليديـــة، فهم يعرفون أن مثل هذه الهجمات ستبوء بالفشل...» [3].

تشير الوثيقة إلى أن الدفاع في الماضي كان يرتبط بالتهديد الوشـــيك، وهـــذا مـــن خـــلال مؤشرات محددة مثل تحركات واضحة للجيوش والقوات البحرية والجوية استعدادا للهجوم، إلا أنـــه

1 –The national security strategy, OP.cit.

2 –Donald Rumsfeld, "The price of inaction, can be truly catastrophic", Asahi Shimbun (Jpaan), 10/09/2002, available at: http://ebird.dtic.mil/sept2002/e20020910Price.htm

3 –The national security strategy, OP.cit, P 15.

في عالم ما بعد 11 سبتمبر، توجب إعادة النظر في كيفية الاستجابة لتهديـــدات الإرهـــاب والـــدول المارقة المسلحين الأسلحة النووية، حيث أن التمييز بين الاستباق والوقاية قد صار تميزا قديم العهد، وصار التعريف المحدد للاستباق محتاجا إلى التوسيع[1].

وبذلك يمكن أن نفسر العمل الوقائي على أنه مبادرة الولايات المتحدة اتخاذ خطوات مبكـــرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية، لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها، انطلاقا من قاعـــدة أن المبادرة بالهجوم أفضل بكثير من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك[2].

وفقا لعقيدة بوش –الحرب الوقائية– فإن التهديد يتحدد في ثلاثة قواعد أساسية: التنظيمـــات الإرهابية عالمية الانتشار، دول ضعيفة تؤويها وتدعمها، وكذا الدول المارقة[3].

حدد مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق جيمس ستاينبرغ J. Steinberg ثـــلاث حـــالات لاستخدام القوة العسكرية بصفة وقائية، بكونها مقاربة بوش لمعالجة تهديدات ما بعد 11 سبتمبر للولايات المتحدة:

1/ الطبيعة المتغيرة للفاعلين الذين يشكلون تهديدا للولايات المتحدة، المتمثلين في الـــدول المارقـــة Rogue States والإرهابيين Terrorists، مقابل الخصوم التقليديين من الـــدول، وبالتـــالي ينظـــر إليهم الرئيس بوش كمستهدفين Targets لحربه الوقائية:

> «يتوجب علينا الاستعداد لإيقاف الدول المارقة، وعملائها الإرهابيين قبل أن يتمكنوا من تهديدنا، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ضـــد الولايـــات المتحـــدة وحلفائنـــا وأصدقائنا...»[(1)].

1– فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق. ص 116.

2– أحمد إبراهيم محمود، (حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي)، السياسة الدوليـــة، العـــدد 153، المجلد 38، جويلية 2003، ص 113.

3 –James Steinberg, OP.cit. P 4.

وفقا لعقيدة بوش، فإن ضرورة العمل الوقائي ضد الإرهابيين تكمن في نقطتين هما:

أ/ الإرهابيين لا يمكن ردعهم.

«المفاهيم التقليدية للردع ليست مجدية أمام عدو إرهابي، تتمثل أهدافه المعلنة في التـــدمير العابث، واستهداف الأبرياء... وتستند حمايتهم الأكثر فعالية إلى عـــدم ارتبـــاطهم بأيـــة دولة»[2].

ب/ الإرهابيين يتحركون سريا وفي جماعات صغيرة، ولا يعتمدون على الأسلحة التقليدية، كمـــا أن هجماتهم من غير الممكن أن تعطي إنذارا مرئيا واضحا.

«أعداء الماضي كانوا بحاجة إلى جيوش ضـــخمة، ومقـــدرات صـــناعية كبـــرى للمخاطرة بأمريكا، لكن حاليا بإمكان الشبكات الظِّلية، أو الأفراد مـــن الإرهـــاب أن تسبب فوضى هائلة ومعاناة لنا»[3].

لذلك ترى الوثيقة أن الأولوية هي تفكيك وتدمير المنظمات الإرهابية ذات القدرات العالمية، ومهاجمة قياداتها واتصالاتها، وقطع الدعم المالي عنها.

أما بالنسبة للدول المارقة، فقد اعتبرتها الوثيقة من ابرز تحديات الأمن القـــومي الأمريكـــي على مستوى المصالح، لما تشكله من تهديد لمصالح أمريكا وحلفائها، وعلى مستوى القيم، لما تحمله من قيم تتناقض مع قيم العالم الحر، وهنا تأتي حالة التوحد بين القيم الأمريكية والمصالح من خـــلال سعي أمريكا إلى ربط سياستها الخارجية لمحاربة هذه الدول، وتضع الوثيقة تعريفا إجرائيـــا للـــدول المارقة Rogue States ، التي برزت خلال التسعينيات على النحو التالي:

- أنها تقمع شعوبها وتسخر مواردها الوطنية لصالح الحكام.

---

1 –The national security strategy, OP.cit, P 14.

2 –The national security strategy, OP.cit, P 15.

3 –Ibid. Cover letter.

- لا تحترم القانون الدولي وتهدد جيرانها، وتخرق المعاهدات الدولية التي التزمت بها.
- تصمم على امتلاك أسلحة الدمار الشامل مع التكنولوجيا العسكرية.
- ترعى الإرهاب، وترفض القيم الإنسانية، وتكره الولايات المتحدة وكل ما تمثله[1].

أ/ ترى الوثيقة أن الردع يعتبر أقل فعالة تجاه الدول المارقة، مؤكدة على ما يلي:

«الردع الذي يستند إلى التهديد بالرد الانتقامي يعد أقل احتمالا للنجاح ضـــد قـــادة الدول المارقة، الراغبين أكثر لخوض المخاطر والمقامرة بحياة شـــعوبهم وثـــروات بلادهم»[(2)].

ب/ لأن الدول المارقة أكثر ضعفا للاضطلاع بالمقدرة العسكرية الأمريكية التقليدية، فإنهـــا شـــبيهة بالإرهابيين في رغبتها الاعتماد على التهديدات اللاتناظرية Asymmetrical Treats التي يصعب اكتشافها، وهذا ما بينته الوثيقة:

«لا تسعى الدول المارقة والإرهابيين لمهاجمتنا استخدام الوسائل التقليديـــة، لأنهـــم على علم بمدى فشل هذه الهجمات، وعوضا عن ذلك، فكلاهما يرتكز على أعمـــال الإرهاب، ومن المحتمل استخدام أسلحة الدمار الشامل»[(3)].

ج/ الدول المارقة قادرة على تقديم الأسلحة، خصوصا التي تتعلق بأســـلحة الـــدمار الشـــامل ســـرا للإرهابيين، وهذا لتفادي تعرضها للمحاسبة وتحمل مسؤولية الهجمات ضد الولايات المتحدة، وهـــذا ما ورد في الوثيقة:

«الاحتواء غير ممكن عندما يستطيع دكتاتوريون مع امتلاكهم أسلحة الدمار الشامل، تمكين حلفائهم الإرهابيين سرا من الحصول عليها»[(1)].

---

1 –The national security strategy, OP.cit, P 14.

2 –Ibid, P 14.

3– Ibid, P 15.

د/ أن الدول المارقة بامتلاكها أسلحة الدمار الشامل تطرح تهديدا، حتى وإن أمكن ردع مثـل هـذه الأسلحة من الاستخدام، كما نصت الوثيقة على ذلك:

«النسبة للدول المارقة، تشكل هذه الأسلحة وسائل رعب وعـدوان عسـكري ضـد جيرانها، بإمكان هذه الأسلحة أيضا السماح لهذه الدول مـن اللجـوء إلـى ابتـزاز الولايات المتحدة وحلفائنا بالتهديد، وهذا لمنعنا من ردع أو صد السـلوك العـدواني للدول المارقة»[2].

2/ تزايد المخاطر على إثر سوء تقدير التهديد، فالإدارة الأمريكية استندت إلى هجمات 11سـبتمبر كسند قوي يوحي بوجود تهديد جديد وخطير على نحو جـدي، يتطلـب مجموعـة مختلفـة مـن الاستجابات وردود الفعل السياسية، ولهذا ثم تكييف الخطر على أنه قريـب الوقـوع Imminent، وبالتالي يقتضي التحرك ضده، حتى في ظل غياب أدلة كافية تثبت وقوعه.

«لقد احتفظت الولايات المتحدة طويلا بخيار الأفعال الاستباقية لدرء التهديـد الكـافي لأمننا القومي، التهديد الأكبر، والأكبر منه هو السكون، وما يجبرنا أكثر هو في حالة التحرك الاستباقي للدفاع عن أنفسنا، حتى في غياب اليقين حول وقت ومكان هجـوم العدو، لإحباط ومنع مثل هذه الأعمال العدوانية مـن طـرف خصـومنا، سـتتحرك الولايات المتحدة إذا تطلب الأمر استباقيا»[3].

فقد كانت مشكلة الإدارة مع عقيدة إستراتيجية الأمن القومي، هي أنها من أجل أن تبرر مـد تعريف الاستباق Preemption لتضمينه الحرب الوقائية ضد التهديدات غير الوشيكة، احتاجت إلى

---

1 –George W. Bush, "Remarks by the president at 2002 graduation exercise of the United States Military academy", West point, NY june1, 2002, available at : http://www.whitehouse.gov/news/rleses/2002/06/20020601-3.html

2– The National security Strategy, OP.cit, P 15.

3– Ibid.

أن تكون على حق بشأن الأخطار التي تواجه الولايات المتحدة، وكما ثبت في نهاية المطـــاف، فقـــد بالغت إدارة بوش في حجم التهديد الذي تطرحه الدول المارقة وبالخصوص التهديد النووي، وعلاوة على ذلك، دمجت الإدارة تهديد الإرهاب النووي مع مشكلة الدول المارقة والانتشار، وطبقت علاج الحرب الوقائية على أقل الخطرين شأنا.

3/ عدم ملائمة آليات الأمن الجماعي لتوفير ضمانة كافية لأمن وهيمنة الولايات المتحدة، وبالتـــالي النزوع نحو التوسع والتفرد القرار عبر العمل العسكري إذا اقتضى الأمر، وهذا ما يعكس مبدأ مـــن مبادئ المحافظين الجدد، المتمثل في الارتياب في مشروعية القانون الدولي وفـــي فاعليتـــه، وفـــي مشروعية مؤسساته، وفي فاعليتها في تحقيق الأمن، أي أن القوة ضرورية، و الولايـــات المتحـــدة بوصفها القوة العالمية المهيمنة، لها مسؤولية خاصة في مجال الأمن[1].

وفي نهاية المطاف، يمكن القول أن التطور الرئيسي في الفكـــر الاســـتراتيجي الأمريكـــي، يتمثل في تبني معادلة ثلاثية جديدة تقوم من ناحية على تحول إستراتيجية الأمن القومي الأمريكـــي من الاعتماد على مفهومي الردع والاحتواء، إلى الاعتماد على مفهوم العمـــل الوقـــائي باعتبـــاره الركيزة الأساسية في هذه الإستراتيجية، إلى جانب تطوير بنية القوات المسلحة الأمريكيـــة والقـــوة العسكرية عموما، ومن خلال الاستفادة إلى أقصى درجة ممكنـــة مـــن التطـــور فـــي التكنولوجيـــا العسكرية.

1– فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق. ص 74.

المبحث الرابع: الأهداف المعلنة والخفية للحرب الوقائية فـــي الفكـــر الإســـتراتيجي الأمريكي

إن النظر إلى كيفية استخدام القوة العسكرية عند الأمريكيين يوحي بأن قوة كبرى تسعى من خلال سلوكها الخارجي إلى بسط سيطرتها مختلفة الأبعاد على العالم، خاصة في أعقـــاب الحـــرب الباردة عندما تبين أنها القوة العظمى الوحيدة الباقية كما يشاء أن يقول اغلب المفكرين، فمما لا شك فيه، أن إعلان الولايات المتحدة عن إستراتيجية البيئة الدولية الجديدة بعد أحداث 11 سبتمبر، يعبـــر عن الرغبة في تحقيق أهداف محددة تحددها البيئة الدولية الجديدة، فكما هو معروف فـــي أدبيـــات العلاقات الدولية، لكل حرب تبادر دولة محددة إلى القيام بها أهداف حقيقية تخطط لها، مثبتـــة فـــي إستراتيجيتها الحالية والمستقبلية وأخرى أهدافا ظاهرية تبريرية تتذرع الدولة السعي لأجل تحقيقهـــا وإظهارها للرأي العام العالمي، وتعتبرها كافية للحرب، وهذا ما يتضمنه هذا المبحث، حيـــث نلقـــي الضوء على الأهداف المعلنة، التي جرت إدارة بوش على إعلانها للعـــالم، متمثلـــة فـــي محاربـــة الإرهاب كعدو جديد مقابل للولايات المتحدة.

والخطر الثاني المرتبط به وهو انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يتطلب حربا وقائية، ومن جانب آخر نعرض الأهداف الحقيقية والخفية التي دأبت الولايات المتحدة لأجل تحقيقها والتي تصب جميعا في قالب واحد ألا وهو فرض الهيمنة الأمريكية على العالم، كمنطق وحقيقة مسلمة بها مـــن قل المجتمع الدولي، سواء على الصعيد العسكري، السياسي، أو الاقتصادي، وبالتالي سنحاول مـــن خلال هذا المبحث إظهار الطموح الأمريكي الذي طال بناؤه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، والذي تم التعبير عنه عبر أهم وسائل السياسة الخارجية ألا وهي القوة العسكرية.

المطلب الأول: الأهداف المعلنة للحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

لقد فرض اختفاء الخطر الشيوعي ومعه التهديد العسكري السوفييتي على الولايات المتحـــدة ضرورة إعادة صياغة إستراتيجيتها الكبرى بما يتلاءم ويستجيب لما تعتبره تهديدات ومخاطر البيئة الدولية الجديدة، وأضحى التهديد الذي استقر عليه اختيار المؤسسة العسكرية الأمريكية في عالم مـــا بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد هجمات 11 سبتمبر متمثلا في انتشار الإرهـــاب ومعـــه أســـلحة الدمار الشامل، وبهذا حُددت أهداف الإدارة الأمريكية من وراء تطبيقهـــا وتبنيهـــا لفكـــرة الحـــرب الوقائية، في مهمتين أساسيتين هما مكافحة الإرهاب، والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

1/ مكافحـــــة الإرهـــــــاب:

إذا كانت الأهداف والمصالح الأمريكية كما تبلورت خلال الحرب الباردة تدور حول احتواء النفوذ الشيوعي مع ما أبداه من نفوذ وتوسع في حقبة الخمسينات والستينات بشكل خاص، فإن هـــذه الأهداف والمصالح قد اكتسبت أبعادا أخرى بعد انقضاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد الســـوفييتي، ومن ثم انتفاء هدف احتواء الشيوعية ونفوذها، حيث بدأت تتطـــور أهـــداف جديـــدة منـــذ بدايـــة التسعينات، وبلغت قمتها في أحداث 11سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة، فقد كانـــت هـــذه الأحداث، وما فرضته من تحديات أمنية، فرصة جيدة للإدارة الأمريكية لتجسيد الإرهـــاب كخصـــم استراتيجي جديد، مع ما انطوى على ذلك من إحداث تغيير شامل للعقيدة الأمنية التقليديـــة ومعهـــا الإستراتيجية، حيث تراجعت عن مبدأ الردع والاحتواء الذين سادا فترة الحرب الباردة[1].

وأصبح بذلك الشغل الشاغل للولايات المتحدة من وراء تطبيقها للعمل العســـكري الوقـــائي متمثلا في الإرهاب كتهديد جديد، فلم يعد التهديد كما كان في السابق يصدر عن قوى عظمى محددة

1– أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق. ص 113.

المعالم، ويمكن التعامل معها عن طريق إمكانية الرد النووي بضربة ثانية ردا على العـــدوان الأول، ولكنه وفقا للوقت الحالي، يصدر عن شبكات إرهابية عابرة للقوميات، ليس لها موطن معـــروف ولا يمكن ردعها، لأن أعضاءها من الإرهابيين على استعداد للقيام بنشاطاتهم التدميرية في سبيل مبادئ محددة، ومن ثم فليس هناك من وسيلة لمواجهة الأخطار التي يمثلونها سوى الهجوم عليهم.

ويرى المحافظون الجدد في إدارة بوش وعلى رأسهم رامسفيلد وولفوتيز أن استخدام القـــوة العسكرية لابد أن يكون وقائيا، بمعنى توجيه الضربات Strikes ضد مصادر التهديد المحتملة قبـــل أن تصبح واقعا[1].

وقد تجسد العدو تحديدا في الأصولية الإسلامية، كما دعا إلى ذلك الرئيس الأمريكي بـــوش الابن في الإرهاب، فإنهما تداخلا حتى كادا يتطابقان في التصور الأمريكي بعد أحداث 9/11. فعلى مدى التسعينيات بدا الإسلام مجسدا في التيار الأصولي الإسلامي المتصـــاعد هـــو العـــدو الجديـــد للولايات المتحدة الأمريكية بل والحضارة الغربية[2]، وانطلقت نظريات تحاول أن تؤصـــل لمفهـــوم العدو الجديد وتضعه في إطار أشمل من صدام الحضارات، فهنتنغتـــون يعتـــرف أن الحضـــارات ستصطدم يوما ما خصوصا الحضارة الكونفوشيوسية مع الحضـــارة الإســـلامية ضـــد الحضـــارة الغربية.

سواء كانت الآراء صائبة أو غير ذلك بشأن الطابع الثقافي والحضاري لصراعات ما بعـــد الحرب الباردة وبالأساس 11سبتمبر، وحول طبيعة العدو الجديد وسبل مواجهته، فهذا يدعم اتجـــاه الولايات المتحدة لكي تلعب دورا مباشرا من غير قيود، في تصديها للإرهاب كتحد عالمي النطـــاق

1– السيد يسين، الإمبراطورية الكونية، الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشـــر والتوزيـــع، جانفي 2004. ص 23.

2– السيد أمين شلبي، (هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط)، شؤون عربية، العدد 109، ربيع 2002، ص 34.

والأثر عبر إستراتيجيتها الجديدة، لاقتناعها أولا وأساسا بعدم وجود أية دولة أو قوة دوليـــة قـــادرة على لعب هذا الدور، والتي تعود إلى إحساسها المتزايد القوة العسكرية الفائقة، ومســـؤولياتها عـــن حفظ الأمن والسلام في العالم.

اعتمدت الإدارة الأمريكية على تهديد الإرهاب، وتسطير ســـبل مكافحتـــه، وأصـــبح مـــن الأولويات الكبرى لسياستها الخارجية بعد 11سبتمبر التي وجهت انتباه الولايات المتحـــدة إلـــى مـــا يطلق عليه الأخطار غير المتوازية آتية من فاعلين ليس دولا Non state-actors ووضـــعهم فـــي دور عدو إستراتيجي والسعي لتدميره بالوسيلة العسكرية[1].

وقد عبر الرئيس بوش عن قلقه تجاه الإرهاب في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي:

«يأخذ منا عقدا من الزمن تقريبا لفهم طبيعة هذا التهديد الجديد، نظرا لأهداف الـــدول المارقة والإرهابيين، فإنه لم يعد للولايات المتحدة قدرة للاعتماد على حالة رد الفعـــل فقط كما كان الأمر في الماضي، فعدم القدرة على ردع مهاجم محتمل، وكذا الطـــابع الفوري لتهديدات اليوم وحجم الأذى المحتمل الذي يمكن أن يتسبب فيها خصومنا عن طريق الأسلحة، لا يسمح بذلك الخيار، لا يمكننا السماح لأعدائنا بضربنا أولا»[(2)].

فما أحدثه الإرهاب، يشكل ثورة إستراتيجية هامة في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، لا تقـــل أهمية عما أحدثه تفجير القنبلة الذرية في هيروشيما عام 1945، حيث اكتســـبت الإســـتراتيجية ذات البعدين النووي والتقليدي بعدا ثالثا يتمثل في الإرهاب، تطلب طريقة جديدة للتفكير[3].

وقد تميز التحدي الذي يطرحه الإرهاب النقاط التالية:

أ/ المفاجأة بتوقيت تنفيذ الهجمات أو الضربات ضد المصالح الأمريكية.

1– أليس جي كي بايلز، (الأمن العالمي في عام 2005 ودروس العراق)، المستقبل العربي، العدد 323. ص 28.

2 –The National security Strategy, OP.cit.

3 –Harry S. Laver, OP.cit.

ب/ تنوع المواقع المستهدفة (ضرب سفارات أمريكية، خطف وتفجير طائرات أمريكية، بل وحتـــى ضرب مواقع داخل أمريكا).

ج/ الدقة والسرية، فالضربات التي تعرضت لها الولايات المتحدة اتســمت بالدقـــة فـــي التخطـــيط والسرية، الأمر الذي استعصى على أجهزة الاستخبارات الأمريكية التنبؤ بحدوثها[1].

ولهذا السبب، أثارت الولايات المتحدة حملة كبيرة وواسعة ضد الإرهابيين، بدأت مع إعلان الرئيس بوش الحرب على الإرهاب War on terror، مع انعقاد الجلسة المشـــتركة للكـــونغرس فـــي 20 سبتمبر 2001، حيث فسر أحداث 11سبتمبر كأعمال حرب عوضا عن كونها أفعالا إجرامية، ممـــا يقتضي تمديد التعريف التقليدي للحرب، ليشمل أعمالا عدوانية تتورط فيها جماعات وأفراد من غير الدول.

2/ الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل:

إن المهمة الأساسية الثانية التي حددتها العقيدة العسكرية الأمريكية حول الحـــرب الوقائيـــة، هي الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم، وبدرجة من الأهمية في دول الجنوب، ويعتبـــر امتلاك هذه الدول وبخاصة الدول التي صنفتها باسم الدول المارقة Rogue states أحد أهم وأخطر تهديدات الأمن القومي الأمريكي، والأمن العالمي بعد الحرب الباردة، مما يقتضي اللجـــوء الوقـــائي للقوة العسكرية ضدها.

ويرى كثير من المختصين في الشؤون العسكرية أن الأسلحة النووية بعد انتهـــاء الحـــرب الباردة التي كانت تهدد العالم بحرب شاملة، حافظت على مجالها في تحقيق الأهداف التالية:

1– زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق. ص ص 401– 402.

- تحقيق التوازن الاستراتيجي المتبادل بين القوى الإقليمية حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهـــائي، ومـــن أمثلة ذلك ما يحدث في شبه القارة الهندية من صراع بين الهند وباكستان، فكلاهما يســـعى لتطـــوير سلاح نووي، وكذا وسائل الإطلاق الصاروخية.
- تحقيق الردع، مثال ما تقوم به إسرائيل الآن وهي الدولة النووية الوحيدة فـــي المنطقـــة باحتفاظهـــا برسالة ردع للدول العربية المعنية، بأنها تمتلك الأسلحة وقادرة على استخدامها في حالة تعرضـــها للتدمير[1].

أما في ظل تنامي وتطور ظاهرة الإرهاب العالمي Global Terrorism، وتزايـــد حـــدتها في ظل النظام العالمي الجديد، فإنه قد يحدث تسريب لبعض تلك الإمكانيات النووية بشكل أو بـــآخر إلى المنظمات الإرهابية[2].

فانتهاء الحرب الباردة قلل من احتمالات خطر اندلاع حرب نووية شاملة بـــين المعســـكرين الشرقي والغربي، غير أنه زاد القلق من انتشار أسلحة الدمار الشامل بعد سقوط الاتحاد الســـوفيتي، خصوصا في ظل النزاعات التي تدور في جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط التي حفزت الجهـــود المتزايدة لكي تمتلك الدول أسلحة نووية، مع إزاحة الستار عن جهود جادة تبذل في العـــراق ســـابقا وكوريا الشمالية لأجل حيازة مثل هذه الأسلحة[3].

أصبح بديل الحرب الوقائية ضد الدول التي يحتمـــل أن تمتلـــك هـــذه الأســـلحة الخطيـــرة وتستخدمها تواطؤا مع الإرهابيين ضد الولايات المتحدة جد قوي، بل وفرصة أكبر لإثبـــات منطـــق

1– حسنين المحمدي بوادي، الإرهاب النووي لغة الدمار، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007. ص ص 114–115.

2– المرجع نفسه. ص ص 115–116.

3– ران دال فورسبرج وآخرون، منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، مقدمة في وسائل الانتشـــار، ترجمة سيد رمضان هدارة، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالميـــة، 1998. ص ص 10–12.

القوة الأمريكي لردع مثل هذه المحاولات، وعلى هـــذا الأســـاس أصـــبح انتشـــار هـــذه الأســـلحة Proliferation وانتقال تكنولوجياتها وموادها مسألة خطيرة تستدعي مراجعة دقيقـــة فـــي الفكـــر الاستراتيجي، وهذا لاحتمال امتلاكها من قبل الفاعلين المدرجين فـــي وثيقـــة إســـتراتيجية الأمـــن القومي:

«الإرهابيون والدول المارقة يمثلون أخطارا جديدة قاتلة، لا تساوي أي منهـــا قـــوة التدمير البسيطة المنتشرة ضدنا سابقا من قبل الاتحاد السوفييتي، الآن طبيعة نوايـــا هؤلاء الخصوم الجد، وعزمهم للحصول على قـــوة التـــدمير الشـــامل حتـــى الآن، واحتمال استخدامهم لهذه الأسلحة ضدنا، تجعل المحيط الأمني الحالي أكثر تعقيـــدا وخطورة»[1].

فأكثر ما يسترعي الاهتمام هو أن الرئيس بوش قد بنى مسلمة أساسية مفادها أن وقوع هـــذه الأسلحة الفتاكة في أيدي المجموعات الإرهابية أو الدول المارقة، تعتبر خطرا داهما، يقتضي مـــن الولايات المتحدة كقوة عظمى أن تتحرك قبل وقوع الخطر[2].

فالحرب الوقائية تضع خطورة أسلحة الدمار الشامل، ومهمة الحد منها كعنصر من عناصر الخطة الأمريكية لضمان وحماية الأمن القومي، فالنظر إلى الاحتمال المتمثل في أن تستطيع منظمة صغيرة وضعيفة وليست دولة أن تنزل ضررا كارثيا ، يعتبر تحديا أمنيا غير مســـبوق، وبالتـــالي فان الهجوم النووي من قبل الإرهابيين، كما يجادل غراهام أليسون G. Allison هـــو فـــي نفـــس الوقت حتمي، وقابل للمنع والوقاية منه.

1 –The National security Strategy, OP.cit, P 13.

2 –Esther Brimmer, «L'action préventive selon George W. Bush», available at : www.diplomatie-gouv.fr/fr/ing.pdf

المطلب الثاني: الأهداف الخفية للحرب الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي

على الرغم من وصف الرئيس بوش عقيدته العسكرية الجديدة بشكل واضح في خطابه بكلية وست بوينت العسكرية بأنها رد مناسب على تهديدين بالغي الخطورة من الإرهاب وأسلحة الـــدمار الشامل، إلا أنه في الحقيقة تكمن أهداف أخرى بعيدة المدى كانت تسعى الولايات المتحدة لتجســـيدها على أرض الواقع، منذ السنوات الأولى لبروزها كدولة في النصف الشمالي من القارة ألأمريكيـــة، واستمرت بنفس الوتيرة خلال الحرب الباردة في أثناء المواجهة مع الخصـــم الســـوفييتي، لتظهـــر ضمن أطر بارزة تحت تأثير نزعة المحافظين الجدد التوسعية، في أعقاب انهيار الاتحاد الســـوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، حيث يمكن تحديدها في نقاط أساسية:

1/ ضمان التفوق العسكري الأمريكي الدائم:

إن الولايات المتحدة تولي أهمية كبرى للوسيلة العسكرية فـــي تحقيـــق أهـــداف السياســـة الخارجية، وهذا ما برز بشكل جلي في الحروب التي قامت بها في مختلف أنحاء العالم، فقد أحصى المعهد الأمريكي للمراجعة التاريخية 216 مغامرة عسكرية أمريكية منذ نهاية القرن 19، تم احتلال الأراضي في أكثر من مائة من هذه المغامرات، كما في احتلال الفلبين لفترة تقارب 12 سنة، وكـــذا هايتي لـــ 20 سنة، واحتلال كوبا وبنما والدومينيك والأرجنتين وغرينادا، وزنجبـــار، والصـــومال والكونغو وأنغولا وليبيا، ثم يوغسلافيا سنة 1999، وفـــي لبنـــان فـــي كـــل مـــن 1958 و1982، وأفغانستان سنة 1998، و2001، وفي العديد من دول شرق آسيا[1]، وهذا إن دل على شـــيء فإنمـــا يدل على النزعة العسكرية والأمريكية للتفوق والبقاء كقوة قادرة علـــى فـــرض ســـيطرتها حيـــث مصالحها تستدعي ذلك، ناهيك عن تغيير الأنظمة الحاكمة.

1– خير الدين عبد الرحمن، "مستقبل الحروب الوقائية الأمريكية"، 2005، متوفر على الرابط:
http://www.awv-dam.org/book/05/study05/322/book05-sd005.htm

فمنذ تأسيس وزارة الدفاع الأمريكية عام 1947، كان كل التفكير الاســـتراتيجي الأمريكـــي ينصب على كيفية الاستعداد لحرب ضد قوى كبرى، وذلك ببناء مقدرة عسكرية هائلة تستطيع مـــن خلالها ضمان بسط سيطرتها في المحيط الدولي، وهذا ما يتجلى بوضـــوح فـــي ســـنوات الحـــرب الباردة، من خلال سلسلة الأحلاف العسكرية التي أنشأته لمحاصرة المد الشيوعي في شـــتى أنحـــاء العالم.

غير أن أحداث 11 سبتمبر والحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب قلبت كل التوقعات بشـــأن حروب المستقبل، وهناك ثلاث أسباب عجلت بضرورة مراجعة الإستراتيجية الأمريكية:

1/ ظهور تهديدات جديدة لا يمكن توقعها، وتقلص التهديدات التقليدية، حيث أصـــبحت التهديـــدات اليوم من نوع مخالف لتهديد الحرب الباردة، الذي مثل حجر الأساس للعقيدة الإستراتيجية الأمريكية لما يقرب من 60 عاما[1].

وصاحب تغير التهديدات تغير بيئة العلاقات الدولية، حيث صارت وحـــدات أخـــرى غيـــر الدول تمثل تهديدا للأمن العالمي والأمن الأمريكي في الوقت نفسه، ويرى الكثير من المســـئولين أن الحل الأساسي في هذه الفترة يكمن في السلام الذي يتوفر بتحقيق تفوق عسكري أمريكي لا يضاهيه أي قوة عسكرية أخرى، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار التهديدات التي تصدر من الصـــين، كوريـــا الشمالية، أو حدوث حرب بين الهند وباكستان، وكذا التوترات المتكررة في منطقة الخليج العربي[2].

2/ عامل التكنولوجيا، فقد سمحت التطورات التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية القيـــام بمهـــام كثيرة تضمن تحكمها في المعلومات والاتصالات، وهذا بنية بقائها المسيطر الأول على هذا المجال، وإثبات تفوقها بالدرجة الأولى في الميدان العسكري، فقد سمحت التكنولوجيا بسرعة وســـهولة نقـــل

1– عمر بغزوز، (فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطـــار العولمـــة)، الفكر البرلماني، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 6، جويلية 2004. ص 186.

2– أشتون ب. كارتر ووليام ج. بيري، مرجع سابق. ص ص 16–26.

القوات الأمريكية إلى أي مكان من العالم، ومع أهمية هذا العنصر جعلت الدول تتســـابق للحصـــول على أحدث التكنولوجيات العسكرية، والقيام بتطوير ترساناتها العسكرية، وفي الوقت نفســـه تســـعى الجماعات الإرهابية للحصول على تكنولوجيات وأسلحة متطورة.

3/ ضرورة مراجعة انتشار القوات الأمريكية حول العالم، فقد عملت الولايات المتحدة علـــى نشـــر قواعدها العسكرية في المناطق التي بإمكانها أن تهدد أمن العالم ومصالح أمريكا بالدرجة الأولى.

من خلال نشر بوش لعقيدته الأمنية والإستراتيجية حول الحرب الوقائية بعـــد أحـــداث 11 سبتمبر، تبين لكل مخطط استراتيجي بعد قراءة معطيات الواقع، الهدف الأســـمى مـــن وراء ذلـــك المتمثل في بقاء أمريكا القوة العسكرية الأولى دون منافس، فقد أعربت الإدارة الأمريكية على لسان الكثير من مسئوليها عن هذا الهدف، حيث أخذت تتشكل بوادر هذه النزعة التوسعية والتدخلية، فـــي سبعينات القرن العشرين مع مشروع القرن الأمريكي الجديد للمحافظين الجدد الذي كان يدور حول نقاط ثلاث:

1– استباق التهديدات الخارجية بشن الحرب.

2– نشر المبادئ الأمريكية في العالم، بما يؤدي إلى تغيير الأنظمة التي لا تتناسب مع هذه المثل.

3– تطوير القوة الأمريكية لتبقى متفوقة، بحيث لا تستطيع أي قوة أخرى أن تضاهيها[1].

فمشروع القرن الأمريكي الجديد يدعوا إلى هيمنة عسكرية أمريكية على مقـــدرات العـــالم، ومحاربة أي نظام يعارض السياسة الأمريكية:

«ليس لدى الرئيس النية السماء لأية أمة باللحاق الزعامة التـــي حققتهـــا الولايـــات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، ستكون قواتنا على ما يلزم من القوة لمنع أي

1– كمال مساعد، مرجع سابق. ص 71.

عدة محتمل من تحقيق قدرة عسكرية، تطمح إلى تجاوز قدرة الولايات المتحـــدة أو مضاهاتها»[1].

وفي مجمل القول، نقول أن الولايات المتحدة تسلك سلوكا إمبراطوريا هدف تأسيس مشروع جديد يحكم العالم، لذا جاءت إدارة بوش لتتبنى فكرة الإمبراطورية والتي تستهدف ديمومـــة تفوقهـــا العسكري والاقتصادي وهيمنتها السياسية، وهذا بطبيعة الحال وفقا للرئيس بوش لا يتـــأتى إلا مـــن خلال الوجود العسكري في كل مكان تحتاجه المصلحة الأمريكية

2/ الحفاظ على القوة الاقتصادية العالمية للولايات المتحدة

بالرغم من تعدد التفاسير حول تبني الولايات المتحدة لإستراتيجية الحرب الوقائية في فتـــرة ما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر، وعلى رأسها تفسير صـــامويل هنتنغتـــون حول صدام الحضارات، غير أن التفسير الأفضل والأدق هو الأمن الاقتصادي.

حيث أن المحرك الأساسي الذي يكمن وراء محاولة صياغة الإدارة الأمريكية منـــذ نهايـــة الحرب الباردة للنظام الدولي الجديد، هو السعي الدؤوب وبوسائل متعـــددة بقصـــد تحقيـــق الأمـــن الاقتصادي على المستوى الدولي، وهو الهاجس الكامن وراء إستراتيجية التـــدخل الوقـــائي وبـــاقي التدخلات العسكرية في الخارج من قبل الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ففكرة أن الدول المارقة والإرهابيين يشكلون تهديدا للولايات المتحدة هي بالطبع ذريعة لشن الحرب، وحقيقة إدراجها في إستراتيجية الأمن القومي أو مبادئ بوش الجديدة لا علاقة لها بالتهديـــد الآتي من دول ضعفت على مر السنين، فبالأساس تطرح إستراتيجية الأمن القـــومي 2002 ســـؤالا وحيدا في الحقبة التي تلي الحرب الباردة، ما الذي ستفعله الولايات المتحدة للمحافظة على سيطرتها

1 –The national security strategy, OP.cit.

2– منذر سليمان، (دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي)، المستقبل العربي، العدد 325، سنة 28، مـــارس 2006، ص 28.

الاقتصادية وقوتها في العالم[1]، بالفعل ستلجأ إلى القوة العسكرية لمنع منافسين محتملـــين مـــن تقلـــد الدور الذي تلعبه، خاصة من قبل الأقطاب الاقتصادية الناشئة.

يبدو أن فائض القوة العسكرية الذي تملكه الولايات المتحدة، وتستمر في صياغته وتعزيـــزه سيشكل الأداة الرئيسية لها، لضمان تربعها على قمة النظام الاقتصادي الدولي، إلى أقصـــى فتـــرة ممكنة، وضمان تحقيق أمنها الاقتصادي، مرتبط بتوظيف فائض القوة العسكرية للـــتحكم بمفاصـــل الدورة الاقتصادية العالمية، وخاصة العجلة المحركة لها –النفط The Oil– وما الحرب الوقائية إلا خطوة في اتجاه إحكام السيطرة على مصادر الطاقة مخزونا وإنتاجا وتسويقا وتســـعيرا، فاســـتدامة الهيمنة الاقتصادية والحيلولة دون بروز منافس أو تكتل مواز للولايات المتحدة في الأفق المســـتقبلي يدخل في صلب توجهات السياسة الأمريكية الراهنة.

3/ تطبيق السيطرة الأمنية الأمريكية على العالم

كانت حماية الأمن القومي الأمريكي لعقود طويلة تعني التصدي لخطر يأتي مـــن الخـــارج، وقد عكفت المؤسسات القومية الأمريكية على تحقيق هذه المهمة من خلال إعدادها لبـــرامج طويلـــة المدى تستهدف حرمان الأعداء خاصة الإرهابيين من الأضرار والمساس بأمن الولايات المتحـــدة، وقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة كبيرة لدى فريق المحافظين الجدد الذين يشـــكلون الفريق الحاكم حاليا وبعد نهاية الحرب الباردة من خلال نفوذهم في الأجهزة الأمنية، الاستخباراتية، وكذا المؤسسات السياسية في النظام الأمريكي للإفصاح عن مشـــروعهم الأكبـــر، والمتمثـــل فـــي السيطرة المطلقة على الأمن العالمي، وضمان انتشار القوات المسلحة في القارات الخمس.

1– ميسون عزام، مشاهد وآراء، الفيلم الوثائقي: الحرب الاستباقية.. حقائق وذرائع، من قنـــاة العربيـــة، الخمـــيس 2006/03/30.

وقد تبين هذا الهدف الأسمى عبر وثائق سرية تمت صياغتها داخل البنتاغون، وعلى رأسها وثيقة 1992*، التي تم التركيز فيها على إحكام السيطرة الأمنية الأمريكية، وتلتهـــا وثـــائق أخـــرى تحذو حذوها، كما قام الرئيس بوش بوضع نظام أمني لحماية الولايات المتحدة في القـــرن الحـــادي والعشرين، على المستوى الداخلي تم وضع قانون مكافحة الإرهاب الذي أعطـــى بـــدوره للـــرئيس صلاحيات واسعة ومطلقة، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بستة أسابيع أصـــدر الكـــونغرس الأمريكي قرارا تحت عنوان "القانون الوطني الأمريكي" ** US Patriot act يعطي قـــوى الأمـــن صلاحيات كبيرة، تصل حتى إلى حد تقييد الحريات العامة والفردية، وفـــي نـــوفمبر 2001 صـــدر قرار جمهوري تبعته تفسيرات من وزيري العدل والدفاع، يسمح للرئيس بـــأن يـــأمر باعتقـــال أي شخص مشتبه في اشتراكه في أعمال إرهابية موجهة ضد الولايات المتحدة، كما يجيـــز احتجـــازهم دون محاكمة، وإذا تقررت محاكمتهم فتكون أمام لجنة عسكرية، هذا إلى جانـــب اســـتخدام الأدلـــة السرية بهدف القيام بحملات واسعة حول التفتيش والاستجواب والاعتقال من طرف وكالـــة الأمـــن القومي[1].

وقد سعى الرئيس بوش الابن إلى إبراز الدور الأمني الأمريكي واسع النطاق الـــذي يســـتند بشكل كبير إلى النظام الدفاعي الذي جرى الإعداد له منذ سنوات، ويقوم على ما يلي:

*– ورقة قدمها بول ولفويتز تحت عنوان دليل التخطيط الدفاعي في 1992/02/15، للإدارة الأمريكية، جاء فيها أن الهدف الأول لنا هو تفادي ظهور منافس جديد كرؤية عامة تقع تحتها الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية.

**– قانون صادقت عليه السلطة التشريعية ثم وقعه بوش في أكتوبر 2001، حيث يعطي الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة يسمح لقوى الأمن حتى بالدخول خلسة إلى المنازل والمكاتب دون إعلام أصحابها خاصة بعدما حدث في 11 سبتمبر.

1– كمال مساعد، مرجع سابق. ص ص 45–83.

أ/ منظومة استطلاع وإنذار مبكر واتصالات فضائية، تعتمد على أقمار تجســـس وإنـــذار، تكشـــف لحظة إطلاق الصواريخ المعادية وتبلغه فورا إلى أقمار الاتصالات التي تنقلها إلى مراكـــز إنـــذار أرضية.

ب/ منظومة جوية للإنذار المبكر، تعتمد على طائرات استطلاع وقيادة مســـيرة، وأنظمـــة رادارات أرضية تعمل في الإطار نفسه.

ج/ منظومة قيادة وسيطرة وتحكم مركزية في الولايات المتحدة، تتبعها مراكز قيادة وسيطرة فرعية في دوائر عدة إقليمية، منها إسرائيل، ومنطقة الخليج، وشرق آسيا[1].

كما تبين أن إدارة بوش الابن منذ توليها السلطة، تسعى لان تظهر للعالم وكأنها حامية وراعيـــة لأمنه من خلال إزالة الأنظمة الاستبدادية، ضمن حملة تغيير النظام Regime change، وبنـــاء الأمـــة Nation building كما حدث في أفغانستان والعراق، وهذا ضمن تفكير بوش وعقيدته الدينية في سياسته الخارجية.

ففي الواقع يمكن ملاحظة أن وثيقة الأمن القومي تعكس روحا متميزة تعطي أهمية للعقيـــدة الفكرية والإيمان بمبادئ إيديولوجية واضحة، حيث تدافع عن ثلاث أفكار أساسية:

1/ أن القوة الأمريكية تتميز بتفوق غير مسبوق كما جاء في الوثيقة، فالولايات المتحدة تتمتع اليـــوم بموقع قوة عسكرية لا مثيل لها.

2/ أن المعضلة الأمنية الموجودة منذ ما قبل نهاية الحرب الباردة –أي الإرهاب–، أضحت التهديـــد الأساسي للأمن العالمي الراهن، فهي لا ترقى إلى مرتبة التهديد الرئيسي إلا لأنها تتوفر حسب نص الوثيقة على حلفاء في مرتبة دول مارقة، ومعادية للولايات المتحدة.

1– كمال مساعد، مرجع سابق. ص 101.

3/ المواجهة العسكرية ضد هذه المجموعات الإرهابية ليست هي الهدف العسكري، بل أن تحطـــيم السيطرة السياسية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية في مجالات جغرافية محددة ممثلة فـــي دول بأسرها –الدول المارقة–، تعد المهمة العسكرية الأكثر إلحاحا[1].

1– الطاهر الأسود، "نشأة وتطور إستراتيجية الحرب الاستباقية"، نوفمبر 2003. متوفر على الرابط:
http://taherlaswad.blogspot.com

الفصـــل الثانـي

الدراسة الميدانية للحرب الوقائية الأمريكية على العراق سنة 2003

- **المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الأمريكية على العراق**
- **المبحث الثاني: المبررات الأمريكية للحرب الوقائية على العراق**
- **المبحث الثالث: الأهداف الأمريكية من الحرب الوقائية على العراق**

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الأمريكية على العراق

قبل التعرض مباشرة للحرب الوقائية على العراق، التـــي صـــاغها العقـــل الإســـتراتيجي الأمريكي للمحافظين الجدد بزعامة بوش الابن، يتوجب في البداية تناول الملف العراقـــي بحيثياتـــه المختلفة، وهذا من منظور تاريخي، حيث يبرز أكثر بعد نهاية الحرب البـــاردة، وعلاقتـــه بـــدور الولايات المتحدة البارز في ظل أفول التهديد السوفيتي.

فمن المعروف في أدبيات العلاقات الدولية أن دراسة أي أزمة دولية وما تفضي إليـــه مـــن نتائج وآثار كالحرب مثلا، تقتضي الاعتماد على الخلفيـــة التاريخيـــة historical background، وفي إطار دراسة موضوعنا ينبغي العمل على إظهار السياسة الأمريكية تجاه العراق مباشـــرة بعـــد انتهاء حرب الخليج الأولى مع إيران، ثم غزو الكويت وما تبعه من تشكيل تحـــالف دولـــي بقيـــادة أمريكية ضده، إلى جانب ما قامت به الولايات المتحدة من سلسلة من الضغوطات والعقوبات، وكـــذا الغارات إلى غاية حلول العام 2002.

فقد شكلت الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 تطبيقا للحرب الوقائية التـــي أوضـــح أسسها الرئيس الأمريكي بوش الابن ضمن إستراتيجية الأمن القـــومي فـــي ســـبتمبر 2002، كمـــا عكست تبلور فكر عسكري أمريكي جديد، يقوم على الاستفادة من التطور التكنولوجي الضخم الذي تتمتع به الآلة العسكرية الأمريكية، فكانت ساحة الحرب في العراق بمثابة ميدان اختبار لتطوير بنية القوات المسلحة الأمريكية من جهة، ومن جهة أخرى تبني نظريات قتالية جديـــدة، حيـــث وجـــدت المؤسسة العسكرية الأمريكية في هذه الحرب فرصة لتطبيق أفكار رامسفيلد.

وهذا المبحث يعد إحاطة بمراحل تطور الأزمة العراقية، ودور الإدارة الأمريكية في ذلـــك وهذا ضمن مرحلتين أساسيتين، الأولى تبدأ منذ سنة 1979 حتى أحداث الحادي عشر من ســـبتمبر

التي تعتبر نقطة تحول حاسمة في السياسة الخارجية الأمريكية، والثانية تمتد من هذه الأحداث إلـــى غاية وقوع الحرب في مارس 2003، وبذلك يقسم المبحث إلى مطلبين:

أولا : السياسة الأمريكية تجاه العراق في الفترة 1979–2001.

ثانيا: تطور المسألة العراقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه العراق في الفترة 1979–2001

نظـــرا لأهمية دراسة الماضي في استقراء وفهـــم الحاضـــر والمســـتقبل، فمـــن الممكـــن استخلاص دروس مفيدة من استعراض السياسة الأمريكية تجاه العراق.

بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، اختارت الولايات المتحدة العـــراق ليكـــون منطقة عازلة Buffer zone* بين الخطر القادم من إيران، واحتياطات النفط في دول الخليج، هـــذا ما جعل له أهمية إستراتيجية لكل من الولايات المتحدة ودول الخليج على حد سواء، غير أن غيـــاب سياسة واضحة تجاه نظام صدام حسين في هذه الفترة، أدى إلى اتخاذ مواقـــف متضـــاربة وغيـــر مؤثرة ساهمت في تشجيع صدام على ممارساته العدوانية.

وقد ظهرت بدايات السياسة الأمريكية تجاه العراق في مسألة الحرب مع إيران بـــين 1981 و 1983، حيث ساعدت العراق ولكن بدرجة لا تحقق له النصر العسكري الحاســـم، وكـــان ذلـــك انعكاسا لسياسة هنري كيسنجر القائمة على ضرب كل خصم للآخر بصـــفة تتابعيـــة، مـــن خـــلال استنزاف كل دولة للأخرى اقتصاديا وعسكريا وإضعافهما الاثنتين بشكل مدروس، ضمن ما يعرف بسياسة الاحتواء المزدوج dual containment في منطقة الخليج[1].

وقد بدأت واشنطن تنظر للعراق كدولة معادية في مسار الحرب مع إيران، خصوصـــا مـــع شروع الرئيس العراقي صدام حسين في فترة ما بين 1980 و1990 في تطـــوير برنـــامج ســـري

---

*– من مفاهيم العلاقات الدولية التي يقصد بها وسيلة من الوسائل المتبعة في تحقيق مدى توازن القوى بين اثنتين من الدول القوية، مثلما كان الأمر مع الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحـــرب البـــاردة، وهنـــا أستخدم المفهوم ليعني العمل على وضع دولة محايدة كمنطقة فاصلة بينها بهدف التقليل من احتمالات الاحتكـــاك أو التصادم.

[1]– شريف بسيوني، (الحرب الأمريكية على العراق: مشروعية استخدام القوة)، السياسة الدولية، المجلد 38، العـــدد 151، جانفي 2003. ص 9.

لصنع أسلحة الدمار الشامل، وكذا تطوير قدرات التصنيع بالتعاون مع الدول الأوربية وعلى رأســـها فرنسا، ضمن خطة طويلة المدى تجعل من العراق قوة نووية في المنطقة.

زادت طموحات العراق الإقليمية أكثر حيث استهلها صدام حسين بغزو الكويـــت فـــي أوت 1990، بأمل وقوف القوى ذات المصالح بالعراق إلى جانبه مثل روسيا واليابان، غير أن الولايـــات المتحدة لم توافق على ذلك وأبدت عزمها على استخدام القوة العسكرية ضده، وتم بعد ذلك تشـــكيل تحالف دولي مضاد وفق القرار الأممي رقم 687 الذي أجاز استخدام القوة العسكرية ضد العـــراق، وتم إرضاخه للإملاءات الغربية و الأمريكية على وجه الخصوص ،والقائمة في الأساس على منعه من أن يصير قوة عسكرية واقتصادية إقليمية مؤثرة في المنطقة.

وفي أعقاب حرب 1991، تمكنت الولايات المتحدة من تحرير الكويت، كمـــا بـــدأت فـــي فرض سلسلة من العقوبات الاقتصادية تستهدف في خطة طويلة المدى إضعاف العراق، والقضـــاء عليه تدريجيا مع اقتناع الإدارة الأمريكية في عهد بوش الأب بنوايا صدام حسين القوية لأن يصـــبح قوة نووية، وهذا بطبيعة الأمر عبر سعيه لتصنيع الأسلحة الخطيرة، حيث كانت الرغبة آنذاك فـــي استنزاف موارد العراق، وبالأساس النفط لمصلحة الشركات الأجنبية.

مع وصول بيل كلينتون Bil Clinton للبيت الأبيض عام 1992، تغيرت النظرة عموما للملف العراقي، بحيث لم يكن للديمقراطيين في ظل إدارته سياسة واضحة إزاء مـــا قـــد يشـــكله النظـــام العراقي من تهديدات محتملة في المنطقة، خصوصا ما تعلق بالمصالح الأمريكية في مجال الـــنفط، فقد اكتفت واشنطن بسلسلة من الغارات الجوية باستخدام القنابل والصـــواريخ[1]، مـــع الملاحـــظ أن الرئيس كلينتون قد ركز جهوده أكثر على الوضع الداخلي لدولته، وبسعيه للتفوق في الفترة الجديـــدة

[1]– جيف سيمونز، مرجع سابق. ص ص 257–266.

التي أعقبت سقوط الإتحاد السوفيتي تركيزا على العولمة الاقتصادية كوسيلة أيديولوجيـــة تســـتطيع احتواء كل خطر يتهدد أمن العالم وأمريكا بدرجة أولى.

استمر الإيحاء إلى ضرورة إسقاط النظام العراقي لسنوات كلينتون، فقد كتـــب المحـــافظين الجدد عام 1996 ورقة بعنوان Clean Break مخصصة لإســـرائيل، يقترحـــون فيهـــا أن تعمـــل إسرائيل على إزالة جميع أعدائها من السلطة في المنطقة بداية بصدام حسين[1].

هذا وقد كتب نفس الفريق وهم قادة مشروع القرن الأمريكي الجديد مذكرة إلـــى الـــرئيس، تطالب بشن الحرب على العراق والإطاحة بنظام صدام حسين البعثي، جاء فيها:

«الولايات المتحدة لم تعد تستطع الاعتماد على شركائنا فـــي تحـــالف حـــرب الخلـــيج لمواصلة فرض العقوبات أو معاقبة الرئيس العراقي حينما يمنع مفتشي الأمم المتحـــدة أو يتملص منهم، وأن مقدرة الولايات المتحدة على ضمان أن لا ينتج الرئيس العراقـــي أسلحة دمار شامل قد تقلصت كثيرا، فإذا ما اكتسب الرئيس العراقي قدرة إطلاق مثـــل هذه الأسلحة، فإن سلامة القوات الأمريكية في المنطقة وسلامة أصدقائنا وحلفائنا مثـــل إسرائيل والدول العربية المعتدلة وقسم كبير من إمدادات النفط العالمية ستصـــبح كلهـــا في خطر»[(2)].

وعلى الرغم من رفض الرئيس كلينتون لهذه المذكرة إلا أنها كانت ذات مغزى أكبر، حيث أثبتت الإصرار المتواصل على الرئيس لبرهنته الاستعداد للقيام بعمـــل عســـكري ضـــد الـــرئيس العراقي، وهذا دليل أكبر على تشكل النزعة الحربية للإدارة الأمريكية تجاه ملف العـــراق، والتـــي

[1]– text of the paper « clean Break », available at :
http://www.israeleconomy.org/strat1.htm

[2]– جيف سيمونز، مرجع سابق. ص 34.

سرعان ما ظهرت جلية في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر تحت اســم ضـــرورة تغييـــر النظام.

المطلب الثاني: تطور المسألة العراقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

عندما تقلد الرئيس بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة عام 2000، استمر فـــي الإيحـــاء بالرغبة في إسقاط النظام البعثي بقيادة صدام حسين، وهذا ضمن العديد من المبررات التي أوضحها في سنوات كلينتون فريق المحافظين الجدد الذين أصبحوا بدورهم أعضاء بارزين في إدارته، حيث تصب كلها في إطار فشل الاحتواء السياسي للنظام العراقي منـــذ احـــتلال الكويـــت عـــام 1990، والانتقال بذلك إلى مرحلة الاحتواء العسكري مجسدة في شن حرب مسلحة تقضي على الخطر قبل وقوعه كما في نظر الإدارة الأمريكية.

وبحدوث هجمات الحادي عشر من سبتمبر على أهم مراكز السيادة الأمريكيـــة العســـكرية والاقتصادية، أبدى الرئيس موقفه ممثلا في إعلان حرب عالمية على الإرهاب، قائلا أنها القضـــية التي ستحدد سياسته الخارجية وعلاقاته مع العالم الخارجي وفقا لمبدأ من ليس معنا فهو ضدنا[1].

ففي اليوم التالي للهجمات، حصل الرئيس بوش الابن على موافقة الكونغرس كقرار مشترك يجيز له استخدام القوة العسكرية ضد من ساهم أو نفذ الهجمات، واستغلها في قوله بوجـــود ارتبـــاط بينها وبين النظام العراقي، حيث نجح في خلق ارتباط لاشعوري بين هذه الأحـــداث وبـــين النظـــام العراقي، وفي الحادي عشر من ديسمبر من نفس السنة، حذر الرئيس بوش من أن الـــدول المارقـــة التي تملك أسلحة الدمار الشامل ستكون أولويته التالية في الحرب على الإرهاب، مشيرا بحزم إلـــى نية استهدافه للعراق:

«إن الأولوية التالية لأمريكا في الحرب على الإرهاب هي الحماية ضـــد انتشـــار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، وتعرف كل دولة الآن أننا لا نســـتطيع أن

[1]– Pierre Hassner et Justin Vaisse, OP.cit. P 111.

نقبل ولن نقبل دولا تأوي أو تمول أو تدرب أو تجهز عملاء الإرهـــاب، ســـوف نعتبر تلك الدول التي تنتهك هذا المبدأ نظم حكم معادية، ولقد حذرناها، ولســـوف نراقبها وستعد مسئولة» [1].

وقد بدأت تتحدد عقيدة بوش حول الهجوم الوقائي بشـــكل أكبـــر، خصوصـــا فـــي كلمتـــه المشهورة عن حالة الإتحاد في 29 جانفي 2002، عندما أعلن أن العراق ضمن دول محور الشـــر* سيكون الخطوة الثانية للحرب بعد أفغانستان من ناحية مكافحة الإرهاب وانتشار الأسلحة الخطيرة:

«مثل هذه الدول وحلفائها الإرهابيين تشكل محور الشر، فهي تتـــزود بالأســـلحة لأجل تهديد السلم العالمي بالبحث للحصول على أســـلحة الـــدمار الشـــامل، هـــذه الأنظمة تشكل خطرا جسيما ومتزايدا، حيث أنه بإمكانها تزويـــد هـــذه الأســـلحة للإرهابيين بإعطائهم وسائل في مستوى كراهيتهم، بإمكانهم مهاجمـــة حلفائنـــا أو محاولة ممارسة ابتزاز بالتهديد على الولايات المتحـــدة، وفـــي كـــل مـــن هـــذه الاحتمالات فإن ثمن اللامبالاة سيكون كارثيا...»[2].

ويشير العديد من المختصين في الأزمة العراقية إلى أن العراق أصبح بمثابة الهـــدف الأول والأقرب في مثلث محور الشر لأسباب عديدة، فهو يقع في دائرة الحصـــار السياســـي والعســـكري بالفعل، ودولته مشلولة ومنكشفة عسكريا vulnerable أمام التهديدات الخارجية، وعلاقاته متـــوترة

---

[1]– جيف سيمونز، مرجع سابق. ص 60.

*– جاء مفهوم محور الشر كغطاء دعائي وإيديولوجي يغلف الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في العالم بعـــد إنتهاء الحرب الباردة، وذلك بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية تبني نظرية صراع الحضارات كموجه للعلاقـــات الدولية نظرا لما تثيره هذه النظرية من إمكانية صراع شامل مع العالم الإسلامي، في حين أن محور الشر يشكل إطارا محددا يمكن أن تندرج تحته أية دولة تعتبرها الولايـــات المتحـــدة بمثابـــة تهديـــد رئيســـي لمصـــالحها الإستراتيجية.

[2]– George W. Bush, "State of the Union address", 29 janvier, available at: www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html

ببعض دول الجوار، وقد صار التهديد العسكري الأمريكي واضحا ومعلنا بـــذرائع عديـــدة، وهـــو التهديد الأكثر جدية وخطورة منذ حرب 1991 على الرغم من غياب أي دليل على تورط العـــراق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي حين تقوم السياسة الأمريكية نحو إيران وكوريا الشـــمالية على أساس الاحتواء السياسي والردع، فإن العمل العسكري المباشر لتغيير النظام يعتبر مـــن أبـــرز عناصر السياسة الأمريكية تجاه العراق.

وقد أشار كولين باول إلى هذه الإستراتيجية في حديثه أمام لجنة الموازنة في مجلس النواب في 8 مارس 2002، عندما أكد أن الولايات المتحدة لا تخطط في الوقت الراهن لأي هجوم علـــى دول محور الشر باستثناء العراق، الذي أكد بوش انه لن يسمح له بتهديد مستقبل أمريكا[1].

على الرغم من عدم وجود صلة بين العراق وهجمات سبتمبر، فقد سعت بعض العناصر في الإدارة إلى عقد صلة بين نظام صدام حسين وشبكة القاعدة، واستطاعت إيهام الشعب الأمريكي من خلال كلمة بوش في موقع مركز التجارة العالمية في الحادي عشر من ســـبتمبر، وأمـــام الجمعيـــة العامة للأمم المتحدة في اليوم التالي، بأن الهجوم العسكري على العراق يعـــد أمـــرا مبـــررا لتلـــك الهجمات[2].

كما أدى فشل الجهود الأممية في إعادة إيفاد مفتشي الأسلحة إلى العراق عام 2001 ومطلع عام 2002 إلى تشجيع نزعة صدام حسين على التصدي لخطط واشنطن التي ســـعت منـــذ البدايـــة لاحتواء العراق عبر العقوبات الذكية ونظام التفتيش الدولي، وأصبح نظام العقوبات يلقى معارضـــة متزايدة في أنحاء العالم المختلفة، وأخذت دولا عديدة تتعامل مع العراق على إثر ذلك تجاريا خارج هذا الإطار.

---

[1]– التهامي أحمد، (الإستراتيجية الأمريكية تجاه محور الشـــر: مثـــال العـــراق)، الآداب، ســـنة 50، العـــدد 4/3– مارس/أفريل 2002. ص 82.

[2]– شريف بسيوني، مرجع سابق. ص 14.

أصبحت فكرة غزو العراق أمرا واقعا لدى المسئولين الكبار والعســكريين فـــي الولايـــات المتحدة، وفي هذا الصدد يمكن الاسترشاد بمجموعة من النقاط التي وضعت كخيـــار تعامـــل مـــع الأزمة العراقية ضمن الخطوط العريضة التي ميزت إستراتيجية الأمن القومي، وهي كما يلي:

- فشل احتواء صدام حسين، فمنذ اثنتي عشر سنة تقريبا، وبعد هزيمته في حرب الخلـــيج عام 1991 لم يكن بمكان اعتبار الاحتواء وسيلة ناجعة لإجبار النظام العراقـــي علـــى التنازل، كون الإرادة الدولية لإرغامه على الامتثال للقرارات الأممية قد تآكلـــت، ولـــم يصبح من الضروري إجراء تعديلات يمكن من خلالها إصلاح نظام الاحتواء[1].
- عدم كفاية عمليات التفتيش حول الأسلحة المزمع امتلاكها من طرف صـــدام حســـين، خصوصا في الفترة مابين 1991–1998، أين تحدى أعضاء فريق التفتيش، وقد عبـــر عن ذلك نائب الرئيس ديك تشيني في خطاب له في أوت 2002:

«يحق لأي أحد التساؤل عن أي اقتراح يمكننا من خلاله إرجـــاع المفتشـــين إلـــى العراق، وبالتالي تزول مخاوفنا على إثر ذلك... فعودة المفتشـــين لـــن تـــوفر أيـــة ضمانة مهما كانت درجة امتثال صدام للقرارات الأممية، بل بالعكس هنـــاك خطـــر كبير في أن صدام بطريقة أو بأخرى راجع إلى وضعه السابق» [(2)].

- إن انتشار أسلحة العراق يعد أمرا محتوما، وبالتالي يعتقد أنه بتوفير الفرصـــة لصـــدام بالبقاء في السلطة، فإنه سيستغل الوقت للحصول على قدرة إنتاج أسلحة نوويـــة، ومـــن

[1]– Steven E. Miller, "gambling on war: force, order and the implications of attacking Iraq", the American academy of arts and sciences, 2002. Available at:
www.amacad.org/pub/mong/war-whith-Iraq.pdf

[2]– Vice president speaks at VFW 103 RD convention, white house office of the press secretary, 26 august 2002. Available at:
http://www.whitehouse.gov/news/release/2002.

وجهة نظر الإدارة الأمريكية، تعد الحرب الوقائية الحل الأمثـــل للتعامـــل مـــع مســـألة الانتشار النووي.

وبذلك كان الهدف الأساسي المباشر للحملة الأمريكية البريطانية على العراق واضحا، مثلما أصدره الرئيس الأمريكي بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى قائد القيادة المركزية الأمريكيـــة الجنرال تومي فرا نكس Tommy Franks، الذي بدوره عكف على بلورة الهدف الأساســـي فـــي سبعة مهام محددة، وقام بإعلانها يوم 22 مارس 2003 في أول ظهور علني له بعد بدء العمليـــات، وتبدأ بمهمة أساسية هي إنهاء نظام حكم صدام حسين والقضاء عليه، ثم استكمال تنفيذ باقي المهام:

«أولا إنهاء نظام حكم صدام حسين، ثانيا تحديد أسلحة الـــدمار الشـــامل العراقيـــة، عزلها وإزالتها، ثالثا البحث عن الإرهابيين في ذلك البلـــد، إلقـــاء القـــبض علـــيهم وطردهم من هناك، رابعا جمع بعض المعلومات المرتبطة بالشبكة العالمية لأســـلحة الدمار الشامل المحظورة، سادسا إنهاء العقوبـــات والتقـــديم الفـــوري للمســـاعدات الإنسانية للمشردين والمواطنين العراقيين المعوزين، سابعا ضمان حماية مصـــادر وآبار النفط التي تعود للشعب العراقي، وأخيرا مساعدة الشعب العراقي على خلـــق ظروف الانتقال إلى الحكم الذاتي الانتقالي»[1].

[1]– General Tommy Franks, Briefing on military operations in Iraq, 22/03/2003. Available at: http://www.centcom.mil/centcomNews/transcrits/2003021.htm

المبحث الثاني: المبررات الأمريكية للحرب الوقائية على العراق

تعتبر الحرب الأمريكية على العراق عام 2003 بمثابة التطبيق الرئيسي والأكثـــر بـــروزا للمفهوم الإستراتيجي الجديد المتمثل في الحرب الوقائية، حيث بنت إدارة المحافظين الجدد للـــرئيس بوش الابن موقفها على فكرة أساسية مفادها أن ضرب العراق عسكريا، والإطاحة بنظـــام صـــدام حسين ترتبط ارتباطا مباشرا بالخشية من امتلاكه لأسلحة دمار شامل، وبالتحديد أســـلحة كيماويـــة وبيولوجية.

كما بررت الإدارة هذه المخاوف المزعومة بفكرة أن هجمات الحادي عشـــر مـــن ســـبتمبر أبرزت المخاطر التي يمكن أن تنجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل على الساحة الدولية عمومـــا، ولدى نظم حكم مناوئة ومعادية التي صنفها بوش ضمن محور الشر خصوصا، وهذا اســـتنادا إلـــى اعتبار أن الولايات المتحدة يمكن أن تتعرض مستقبلا لهجمات مماثلـــة، ولكـــن باســـتخدام أســـلحة كيماوية وبيولوجية.

في ذلك السياق زعمت إدارة بوش الابن أن وجود مثل هذه الأسلحة لدى نظم حكم معاديـــة ودول مارقة، ينطوي على خطورة متزايدة على الأمن القومي الأمريكي، وارتكزت سياستها علـــى اعتبار العراق واحد من الدول المهددة لها، والتي يناسبها شن حـــرب وقائيـــة باعتبـــار أن الخيـــار العسكري يمثل الخيار الفعال والوحيد لتدمير وإزالة المخاطر التي يطرحها النظـــام العراقـــي مـــن قدرات التسلح ودعم الإرهاب، لا سيما وأن الوسائل الأخرى من عقوبـــات، غـــارات أو عمليـــات تفتيش أثبتت –حسب رأي الإدارة– فشلها وعدم جدواها من الناحية العملية، ليتم بعد ذلك التفكير في وسيلة أفضل تجمع بين القدرة على إزالة التهديد من جهة، وتحقيق الأمن والمصالح الأمريكية مـــن جهة أخرى.

وبهذا يمكننا القول أن إدارة بوش الابن أقامت قضيتها للحرب على العـــراق وفقـــا لمفهـــوم الحرب الوقائية، على ثلاث مبررات تذرعت بها وهي:

- العراق امتلك أسلحة دمار شامل، وكان في طريقه إلى بناء المزيد.
- العراق ارتبط بالقاعدة وبالمنظمات الإرهابية الأخرى.

هذين المبررين قدما سببا وجيها من منظور النخبة الحاكمـــة فـــي البيـــت الأبـــيض مـــن المحافظين الجدد لتغيير النظام العراقي، ومن ثم القضاء على مصدر التهديد، ليبدو المبـــرر الثالـــث متمثلا في أن العراق كان ديكتاتورية مستبدة مطلقة تتطلب التحرر منها.

هذه المبررات كانت متأثرة تأثرا واضحا بهجمات سبتمبر، فعن طريق الإيحاء بأن أســـلحة الدمار الشامل العراقية قد تنتهي إلى الوصول إلى أيدي الإرهابيين، سعت الإدارة إلى بنـــاء الـــدعم للعمل العسكري من منطلق الخوف من أن العراق قد يهدد الولايات المتحدة تهديدا مباشرا.

وبذلك جاءت فكرة وضع ثلاث مطالب أساسية ضمن هذا المبحث:

المطلب الأول: ارتباط النظام العراقي بالإرهاب.

المطلب الثاني: امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثالث: ديكتاتورية النظام العراقي وضرورة إسقاطه.

المطلب الأول: ارتباط النظام العراقي بالإرهاب

استندت الإدارة الأمريكية في حربها على العراق على فكرة أساسية قائلة بأن وقوع أســلحة خطيرة في أيدي جماعات إرهابية يعد أمرا كارثيا من جهة، ويتهدد الأمن القومي الأمريكـــي مـــن جهة ثانية، وراحت تحضر حملتها العسكرية ضده بحجة تواطئه مـــع الإرهـــاب، وبالتـــالي كانـــت المبادأة بالضربة الأولى ضده في ذلك الظرف فرصة جيدة بالنسبة لفريق المحافظين الجدد الذين لم يلبثوا أن أعلنوا منذ فترة كلينتون ضرورة إسقاط النظام العراقي ذو العلاقة بالإرهاب.

منذ تولي الرئيس بوش الابن السلطة، وهو في اتهام مســـتمر لصـــدام حســـين بارتباطـــه بالإرهاب، حيث أنه تبعا لهجمات الحادي عشر من سبتمبر أعلن بوش اشتراك الـــرئيس العراقـــي فيها، وبدا واضحا وبصورة متزايدة أن الشخصيات الرئيسية في الإدارة معنية باســـتغلال الفرصـــة كذريعة للسعي في النهاية للإطاحة بالنظام البعثي[1]، وقد عبر بوش عن هذه الفكرة في قوله:

«نحن نعلم أن العراق والقاعدة لهما اتصالات ذات مستوى عال تعود إلى عقد ســـابق من الزمن، فبعض قادة القاعدة الفارين من أفغانستان قد ذهبوا للعـــراق ومـــن بيـــنهم زعيم للقاعدة على مستوى من الأهمية الذي تلقى علاجا طبيا ببغداد والـــذي خطـــط للهجمات ... لقد علمنا أن العراق عمل على تكوين أعضاء القاعدة لأجل صنع قنابـــل الغاز السامة والفتاكة... العراق يمكن أن يقرر في أي لحظة توفير سلاح بيولوجي أو كيماوي لجماعة إرهابية»[(2)].

[1]– David Ray Griffin, "Neocons imperialism, 9/11 and the attacks on Afghanistan and Iraq", information clearing house. Available at:
http://www.Informationclearinghouse.info/article17194.htm

[2]– Tohouindji G. Christian Hessou, le droit à la guerre préventive: essai de réflexion sur la légalité et la légitimité du concept, mémoire en diplomatie et relations internationales, Ecole nationale d'administration et de magistrature (ENAM), Benin, Promotion 2002-2005.

قام الرئيس الأمريكي بإعلان الحرب على هذا التحدي الأمني الخطير مع حصوله مباشـــرة على موافقة الكونغرس في 14 سبتمبر 2001، داعيا بشكل صريح إلى ضـــرورة اســـتخدام القـــوة الضرورية والمناسبة ضد الأمم، المنظمات أو الأشـــخاص الـــذين خططـــوا وارتكبـــوا الهجمـــات الإرهابية[1].

وبدأ النظر للعراق على أساس أنه الهدف القادم لهذه الحرب تطبيقا لعقيـــدة بـــوش، حيـــث توالت تصريحات كبار المسئولين في الإدارة حول ضرورة تغيير نظامه، ضمن رؤية إســـتراتيجية عميقة في المنطقة الشرق أوسطية، كما دعا بول ولفويتز نائب وزير الدفاع آنذاك إلى فكرة إنهـــاء الدول التي ترعى الإرهاب، وكان العراق على رأس قائمة النظم الحاكمة التي تستحق الإنهاء[2].

كما ظل نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع رامسفيلد يحثان على انتهاج سياســـة أكثـــر تشددا ضد العراق، إضافة إلى أن رئيس المكتب الاستشاري الدفاعي ريتشارد بيرل قد أعلن أنه من واجب واشنطن انتهاز فرصة هجمات سبتمبر لإبعاد صدام من السلطة، حتى إذا لم يكن قـــد لعـــب دورا في الهجمات الإرهابية[3].

ففي الأسبوع الذي تلا الهجمات كان مسئولو المخابرات الأمريكيون يزعموا أن محمد عطا الذي يعتقد أنه قاد طائرة البوينغ التي ارتطمت بالبرج الشمالي من مركز التجـــارة العالميـــة التقـــى برئيس المخابرات العراقية في أوائل عام 2001، غير أنه مع عدم تبين صحة هذا الإدعـــاء إلا أن الإدارة الأمريكية مضت قدما في حملتها العسكرية ، أين حسمت موقفها لصالح التخلي عن سياســـة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، وكذا اعتماد السياسة الانفرادية للقضاء على التهديد خصوصـــا

[1]– John E. Owens, "Big boss man", CSD Bulletin, Vol. 11. N° 02- Vol. 12 N° 01, winter, 2004-2005. P 29.

[2]– جيف سيمونز، مرجع سابق. ص 47.

[3]– جيف سيمونز، مرجع سابق. ص 47.

بعد تكييف العراق ضمن الدول التي تسبب البلبلة وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مثلما أفصـــح عن ذلك بوش في خطابه عن حال الإتحاد عام 2002:

«العراق يتواصل في إعلان عدائه للولايات المتحدة ودعم الإرهـــاب، فالحكومـــة العراقية تتآمر منذ أكثر من عشر ســـنوات لأجـــل تطـــوير الأنثـــراكس وغـــاز الأعصاب والأسلحة ... دول مثل العراق وحلفائها الإرهـــابيين يشـــكلون محـــور الشر، وتتسلح لأجل تهديد السلم في العالم من خلال سعيها للحصول على أســـلحة الدمار الشامل، تطرح هذه الأنظمة خطرا أكبر ومتزايد، حيث أنه بإمكانها تـــوفير هذه الأسلحة للإرهابيين ...»[1].

1– George W. Bush, "State of the union address", OP.cit.

المطلب الثاني: إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الإدارة الأمريكية إلا أنها أخفقت في إثبات وجود أية صلات بين النظام العراقي الحاكم وأي من القاعدة أو هجمات الحادي عشر من ســبتمبر، فلــم يكن بالإمكان استخدام الذريعة لشن هجوم عسكري جديد على العراق، وكان لابد من إيجاد ذريعــة أخرى، وبالفعل استندت الإدارة على موضوع التسلح العراقي لإثبات أهمية العمل الوقائي في إزالة مقدرات صدام لصنع أسلحة الدمار الشامل مع اتهامها له بامتلاكها.

من المعروف أنه كان على قمة أولويات إدارة بوش الابن منــذ وصــوله للبيــت البــيض التخلص من القيادة العراقية، انطلاقا من مبرر أنها حاولت منذ خمسة وعشــرين ســنة الماضــية تطوير أسلحة نووية، والجلي أيضا أن المشروع النووي العراقي كان من بين الأسباب والمبــررات التي اتخذت لمهاجمته على أساس امتلاكه أسلحة نووية لكنه لم يثبت ذلك، وإن كان العراق قد أشار في جويلية 1991 إلى وجود عدد من المنشات النووية غير المعروفة سابقا و 90 رطلا مــن مــادة اليورانيوم القابلة للانشطار عدا 90 رطلا معروفا عنها أصلا[1].

وفي إطار فهم الاتهامات الأمريكية للعراق بامتلاكه هذه الأسلحة، تتبين ضرورة التعــرض لملف التسلح عموما، فقد أطلق البرنامج النووي العراقي مع بداية الســبعينات، وكانــت البــدايات الأولى لذلك تتمثل في إنشاء العراق إلى جانب مصر لجنة الطاقة الذرية منذ 1956، أمــا البدايــة الحقيقة للبرنامج النووي فقد كانت في منتصف السبعينات بحكم الاعتبارات التالية:

[1]– يزيد الصايغ، الصناعة العسكرية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحــدة العربيــة، جــانفي 1992. ص ص 255–256.

- مجابهة التهديد الإيراني الذي أرهق نظام صدام حسين حتى تم التوقيع على معاهدة 1975، حيث اضطرت القيادة العراقية إلى تقديم تنازلات سياسية.
- انتعاش القدرة الاقتصادية للعراق نتيجة ارتفاع أسعار البترول عقب حرب أكتوبر 1973
- تطلع العراق ليكون دولة مؤثرة في إقليمها[1].

استعان العراق بخبرات العديد من الدول في مجال الصناعة العسكرية، وفي مقدمتها فرنسا والإتحاد السوفيتي سابقا في المجال النووي وإنتاج الغازات الحربية والمواد البيولوجية بمساعدة أوربا الشرقية، كما حرص عند بناء قاعدة أسلحة دمار شامل أن يوفر لها التكامل والانتشار، ونجح في فرض سرية كاملة عليها، إلا أن واشنطن تابعت العديد من برامجه وأهدافه، وما زاد من قلقها تجاه طموحات صدام حسين النووية هو أنها استطاعت وكالة الاستخبارات الخارجية للحكومة الألمانية أن تقدر في فترة سابقة أن تقدر بأن العراق سيكون قادرا على تطوير سلاح نووي في الفترة ما بين 2004 و2008[2].

وفقا لمفهوم الحرب الوقائية القائم على ضرورة القضاء على الخطر قبل استفحاله، عمل الرئيس الأمريكي على اتهام النظام العراقي بشدة لسعيه نحو امتلاك وإنتاج الأسلحة الخطيرة، مما يتطلب القضاء عليه في المهد قبل أن يتمكن لاحقا من تهديد الولايات المتحدة عسكريا بالأساس.

قامت إدارة بوش باتهام العراق انطلاقا من تحديدها لمجموعة من الأسلحة[3]:

---

[1]– عبد المنعم سعيد كاتو، (التقديرات السائدة لأسلحة التدمير الشامل العراقية)، السياسة الدولية، المجلد 37، العدد 148، أفريل 2002. ص 188.

[2]– برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: عماد فوزي شعيبي، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004. ص 39.

[3]– عبد المنعم سعيد كاتو، مرجع سابق. ص ص 189–191.

- **الصواريخ الباليستية**

بدأ العراق بامتلاكها في عقد السبعينات من خلال صفقات الأسلحة مع الإتحـــاد الســـوفيتي وجهود التصنيع والتطوير، وتبينت قبل حرب عاصفة الصحراء بعدد 819 صـــاروخ مـــن طـــراز سكود وصواريخ أخرى من طراز تموز التي تعمل بالوقود السائل بمدى 2000 كلم، واتهامه بإخفاء مصانع لمحركات الصواريخ عن لجان التفتيش الأممية.

كما سعى صدام حسين لإعادة بناء برنامج الصواريخ بعيدة المدى والتي لا يزيد مـــداها عـــن 150 كلم، إلى جانب حيازة معادن وأفران تستخدم في صنع سبائك الصواريخ، ويذكر تقرير حول أسلحة العراق بأن حجم الصواريخ التي قامت اللجنة بتدميرها أو الإشـــراف علـــى تـــدميرها نحـــو 131 صاروخ.

- **الأسلحة الكيماوية**

بدأ برنامج تصنيع الغازات الحربية في العراق في منتصف السبعينات من خـــلال مصـــانع المبيدات الحشرية ومنشات إنتاج أسلحة كيماوية، وتتهم لجنة التفتيش صـــدام حســـين نظـــرا لعـــدم إعطائه تفاصيل مقنعة حول حفظ الرؤوس الحربية التي كان مخطط تعبئتها بأسلحة كيماوية، ويذكر التقرير أنه حتى عام 1998 ، أشرفت اللجنة على تدمير حوالي 80000 قطعـــة ذخيـــرة كيماويـــة مصنعة، وكذا حوالي 4800 طن من مواد كيماوية أولية لتصنيع الغازات وأيضا 425 قطعـــة مـــن معدات الإنتاج.

- **الأسلحة البيولوجية**

بدأ برنامج العراق لتصنيع الأسلحة البيولوجية في منتصف الثمانينات، وأحيط بسرية كاملـــة حيث تمت إقامة منشاته ومعامله ومراكز أبحاثه في 18 موقع منتشر على أرض العراق بالكامـــل،

ولم تتوصل لجان التفتيش حتى عام 1998 إلى تحديد قـــدرة العـــراق فـــي صـــناعة الأنثـــراكس، البوتولينيم والأفلاتوكسين علاوة على استيراده 39 طن من مواد وسيطة لنمو المواد البيولوجية.

استغل الرئيس بوش الابن فرصة رفض الرئيس العراقي السماح لمفتشـــي الأمـــم المتحـــدة المنسحبين بالعودة إلى البلد عام 1998 ليبرر تصعيدا واسعا للحرب على العراق، وحتى فـــي ظـــل السماح للمفتشين بالعودة فإن بوش كان مصمما على تغييـــر النظـــام العراقـــي عـــاجلا أم آجـــلا، خصوصا وانه اتضح في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2002، أن الضغط الأمريكي لفحص مواقـــع الأسلحة العراقية إنما كان يتخذ كذريعة للحرب[1].

في 5 ماي 2002 قال وزير الخارجية آنذاك كولن باول، أن الولايات المتحـــدة يمكـــن أن تحاول إزاحة الرئيس العراقي من السلطة، وهذا حتى في حالة إذا تم الاتفاق على عمليات التفتـــيش على الأسلحة:

«إن سياسة الولايات المتحدة بغض النظر عما يفعله المفتشون هـــي أن شـــعب العـــراق وشعوب المنطقة ستكون في حال أفضل بقيام نظام حكم مختلف في بغداد، لهـــذا تحـــتفظ الولايات المتحدة بخيار أن تقوم بما تعتقد أنه قد يكون ملائما للتحقق من إمكانيـــة تغييـــر النظام»[(2)].

كما أضاف أمام مجلس الأمن في 5 فيفري 2003، محددا نية الولايات المتحدة في إســـقاط النظام العراقي:

«نحن نعلم أن صدام حسين مصمم على إبقاء أسلحة الدمار الشامل التي هي بحوزته، وهو مصمم على صنع المزيد، فإن الولايات المتحدة لا يمكنها المجازفة والمخاطرة بالشـــعب

[1]– جيف سيمونز، مرجع سابق. ص 78.

[2]– المرجع نفسه. ص 84.

الأمريكي، لأن ترك صدام يمتلك أسلحة الدمار الشامل لأكثر من شهور أو سنوات لـــيس بخيار، ليس بذلك في أعقاب هجمات سبتمبر»[1].

غير أنه من المفارقة أن امتلاك العراق لهذه الأسلحة لم يثبت مع إعلان مسئولين عـــراقيين أن حرب الخليج الثانية، والسنوات التالية من الحصار والعقوبات أجبرت صدام حسين على التنـــازل عن مخططاته العسكرية، خاصة مع صدور تقرير رئيس فرقة التفتيش الأمريكي عن أسلحة الدمار الشامل العراقية دافيد كاي الذي أكد فيه صراحة على عدم العثور على أية وثيقة تثبت علاقة العراق بتنظيم القاعدة في مجال أسلحة الدمار الشامل.

بعد تبين حقيقة ذلك قدم وزير الدفاع رامسفيلد تصريحا للكـــونغرس بتـــاريخ 11 جويليـــة 2003 بعد بداية العمليات العسكرية ، جاء فيه ما يأتي :

«إن التحالف لم يتحرك في العراق لأننا اكتشفنا دليلا على سعيه للحصـــول علـــى أسلحة القتل الشامل... لقد تحركنا لأننا رأينا الدليل المجسد في شكل آخر من خلال نظرة تجربتنا وخبرتنا حول الحادي عشر من سبتمبر»[2].

مع ذلك بقيت الإدارة الأمريكية مصرة على غزوها للعراق وتغيير نظامه انطلاقا من فكـــرة فشل صدام حسين من جهة، وعدم كفاية عمليات التفتيش في فترة ما بين 1991 و1998 من جهـــة ثانية، وفي إطار استخدام القوة دون وجود دليل حول الأسلحة الخطيرة في العراق،خطبت مستشارة الأمن القومي في تلك الفترة كوندوليزا رايس في هذا الصدد:

«حسب جماعة الاستخبارات، فإن صدام حسين كان يقوم بإنشاء برامجـــه مجـــددا وكذا يمتلك شبكة نشطة من الأعوان وخططا عديدة حول السلاح النووي، وقد كان

---

[1]– Colin Powell, "Iraq's failure to disarm", remarks to the UNSC, 05/02/2003. Available at: http://www.state.gov/secretary/RM/2003/17300.htm

[2]– Clair E. Rak, OP.cit. P 16.

يسعى لامتلاك الأسلحة النووية لفترة طويلة من الـــزمن، وهـــذا لـــم يحـــدث فـــي فراغ»[1].

مع فشل الولايات المتحدة في إثبات مبرراتها لغزو العراق المتعلقة بالإرهاب وخطر أسلحة الدمار الشامل في أيدي النظام العراقي، فإنها تراجعت إلى فكرة تغيير النظام الديكتاتوري كسند باق لتمرير سلوكها العسكري وتبريره للرأي العام الأمريكي والعالمي بحجة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم بصفة عامة.

[1]– Condoleezza Rice, from news maker: July 3, 2003. Available at: http://www.PBS.org/newshour/B/whitehouse/july-dec03/Rice7-30.htm

المطلب الثالث: ديكتاتورية النظام العراقي وضرورة إسقاطه

إن النظر إلى مسألة تغيير النظام العراقي بقيادة صدام حسين شكل هاجسا أكبر لدى الإدارة الأمريكية بعد سقوط الإتحاد السوفيتي وتتويج الولايات المتحدة للنظام الدولي الجديـــد، خصوصـــا بسبب الممارسات القمعية والعدوانية التي قام بها صدام، المتمثلة بالأساس في شن حربين إقليميتـــين كبيرتين الأولى ضد إيران والثانية ضد الكويت.

بدأ الكثير من مسئولي البيت الأبيض في فترة حكم بوش الأب ينظرون للنظام العراقي على أنه نظام غير مرغوب فيه، حتى من قبل بلدان الخليج نفســـها، فبالإضـــافة لاســـتخدامه الأســـلحة الكيماوية في الحرب العراقية الإيرانية، قام بتوظيف أسلحة محظـــورة ضـــد أفـــراد شـــعبه مـــن المعارضين في مارس 1988، إلى جانب توظيف القنابل الانشطارية وكذا غازات سامة من بينهـــا غاز الخردل ووسيط الأعصاب، بما في ذلك ملح الحمض الأزرق المعروف بالسيانيد، التي تســـببت في مقتل ما يقرب عن خمسة آلاف مواطن كردي[1].

ورد في مقال لبرهام فولر B. Fuller نائب رئيس مجلس الاستخبارات القومي فـــي وكالـــة المخابرات المركزية الأسبق ثلاث مسائل تتعلق بنظام صدام حسين:

- هل يريد الشعب العراقي رئيسه فعلا؟ ويؤكد أن صدام يضطهد شعبه بأسوأ طريقة أكثر من أي نظام عربي في التاريخ الحديث من حيث عدد المسجونين والذين أعدموا وقتلوا ، وهـــذه الحقيقة يعرفها غالبية العرب، ولذلك فإن الشعب العراقي في أحسن حال بوجـــوده خـــارج نظام حكم رئيسه وحزبه الشمولي.

[1]– عبد المنعم سعيد كاتو، مرجع سابق. ص 191.

- أن الرئيس جر بلده إلى حربين كبيرتين وغير مبررتين ضد جيرانه، مما أدى إلـــى مقتـــل مليون عراقي، فالشعب العراقي ليس بحاجة إلى هذا النوع من المغامرة.
- أن الرئيس منع العراق من القيام بدور رئيسي في العالم العربي، بحيث إن توفرت الظروف المختلفة من الحرية والانفتاح للشعب العراقي سوف تصبح دولتهم لاعبا مهما في العلاقـــات الدولية عسكريا وأيضا سياسيا واقتصاديا[1].

بخصوص الملف العراقي يلاحظ أن إدارة بوش قد وضعت تغيير النظام في المقدمة وفـــي المركز في سياستها الخارجية وتواصلت مع القوة العسكرية لتحقيق ذلك، وهذا الميـــل آو النـــزوع الشديد لإزالة أنظمة معينة بالقوة المسلحة إنما ينبع من تعاليم المحافظين الجدد، والجـــزء الصـــحيح لمضمون العمل الوقائي في نظرهم هو أن هناك مشكلات سياسية معينة لا يمكن حلها إلا من خلال تغيير نظام الحكم*، وبالتالي فان الجهود المبذولة من طرفهم لتغيير سلوك نظام الحكم البعثـــي فـــي العراق ذو الطبيعة الاستبدادية من خلال المكافآت والعقوبات الخارجية سوف يكون أقل فاعلية مـــن تغيير الطبيعة الساندة لنظام الحكم.

لقد بدأت أمريكا بالحديث عن أسلحة الدمار الشامل، وعلاقـــة العـــراق بالقاعـــدة، وذهبـــت لاحتلاله انطلاقا من هذين المبررين، غير أنه بعدما ثبت عدم صحة هذا الأمر تحولت إلى موضوع الديمقراطية، وزعمت أنها تريد أن تدخل الديمقراطية للعراق، فطبقا لنظرية ليدين حـــول الفوضـــى

[1]– براهام فولر، "طبيعة المشكلة العراقية"، 2002/07/30. متوفر على الرابط:
http://www.aljazeera.net/in.plethep/Iraq-countedown/2002/07/07-03-4.htm

*– يؤمن المحافظون الجدد بأن طبيعة الشخصية الداخلية لأنظمة الحكم تهم، ويجب علـــى السياســـة الخارجيـــة أن تعكس أعمق قيم المجتمعات، وأهمية طبيعة نظام الحكم بالنسبة للسلوك الخارجي هو رأي تمسك به المحـــافظون الجدد خصوصا التيار الشتراوسي نسبة لشتراوس الذي رأى أن نظام الحكم يمثل مبدأ مركزيا منظمـــا للسياســـة كما كان الحال خلال الحرب الباردة عندما افترضوا أن التحدي السوفييتي نشأ من طبيعة نظام الحكم، ولن ينتهي حتى يتم تبديل النظام نفسه، نفس الشيء بالنسبة للعراق.

الخلاقة، لكي تنتصر الديمقراطية، يجب أن يحصل التغيير فعلا، في كـــل مـــن العـــراق وإيـــران وسوريا.

المبحث الثالث: الأهداف الأمريكية من الحرب الوقائية على العراق

على الرغم مما يثار بشأن دور الولايات المتحدة في نشر الديمقراطية والحرية في الشـــرق الأوسط عبر احتلال العراق في إطار تطبيق مفهوم الحرب الوقائية في أعقاب هجمات ســـبتمبر، إلا أنه وبحكم الرؤية الإستراتيجية للولايات المتحدة كقوة عالمية كبرى في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، تبين أنها تلجأ كما كان الأمر في مراحل سابقة للقوة العسكرية لأجل الحفاظ على مصـــالحها ومكانتها المتفوقة ذات التأثير والنفوذ، وأيضا استدامتها بشكل يجعل من غير الممكن التحـــدث عـــن منافس محتمل لها.

أصبحت الولايات المتحدة تنظر لنفسها بمثابة القوة العظمى الوحيدة في العالم، حيث عملـــت عبر تشكيل تحالف الراغبين coalition of willing من الدول المؤيدة لتغيير النظام العراقي علـــى غزو العراق كخطة بعيدة المدى تستهدف تحقيق المصالح والأهداف الكبرى المسطرة منذ ســـنوات، خصوصا وأن ذلك يسري في سياق فكري وعملي يدعوا لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم علـــى كافة الأصعدة والميادين سياسية، اقتصادية وعسكرية.

انطلاقا من هذا التمهيد أمكن تحديد أهداف الحرب الوقائية على العراق في ثـــلاث مطالـــب أساسية، أولا حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج، ثانيا تدعيم الوجود العســـكري الأمريكي في الخليج وأخيرا تحقيق مشروع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج

برغم ثقل المبررات التي قدمتها إدارة المحافظين الجدد كأرضية مناسبة لاحتلال العـــراق، إلا أنه تبين أن واشنطن كانت تسعى من وراء الحرب للسيطرة على المنطقـــة بـــالنظر لأهميتهـــا الجيوإستراتيجية، وحيويتها الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد القومي الأمريكي والعالمي، خصوصا النفط الذي أتفق الكثير من الخبراء والمفكرين وحتى صناع القرار في البيت الأبيض على اعتباره الهدف المحوري لإستراتيجية الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي على وجه العموم.

كما تعتقد الإدارة الأمريكية أن المقاربة التي رسمها الـــرئيس بـــوش الابـــن فيمـــا يـــرتبط بالسيطرة على النفط العراقي، سوف تضعها على المسار الذي يوفر لها طاقة آمنة موثوقة بضـــمان إمدادات البترول إليها من خلال بناء الواجهة في المنطقة.

فالبعد الاقتصادي يكمن في سيطرة أمريكا على أكبر احتياطي للطاقة النفطيـــة فـــي العـــالم بعدما كانت قد سيطرت على نفط منطقة قزوين وأمريكا الجنوبية وإفريقيا، واستخدام هذه الســـيطرة على الطاقة كعامل ضغط وردع تجاه بقية الدول لإجبارها على الانصياع لمخططاتها الإســـتراتيجية العالمية[1].

يشير الكاتب شابمان Chapman في مقالة له بعنوان الأسباب الحقيقية لذهاب بوش إلى الحرب في 2004/04/28، وهو مساعد سكرتير سابق في الإدارة المدنية خـــلال الفتـــرة 1963–1996 إلـــى عاملين وراء غزو العراق: السيطرة على النفط، والمحافظة على الدولار كعملة الاحتياطـــات الدوليـــة، ويمضي إلى القول بأن الهيمنة على توريدات النفط العراقي، وربما قريبا التوريدات من بلـــدان خليجيـــة

[1]– طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004. ص 151.

أخرى، سيمكن الولايات المتحدة من استعمال النفط كقوة، ولذلك فإن تأييد بوش للحـــرب كـــان يمكـــن اعتباره لأجل تحقيق أهداف جيوسياسية[1].

وكما توقعت وزارة الطاقة الأمريكية فإن الاعتماد على النفط المستورد سيزيد لتصل نســـبته من الاستهلاك في عام 2010 إلى 65 بالمائة، وهذا ما يشكل خطـــرا علـــى الأمـــن الاقتصـــادي للولايات المتحدة، ولهذا كانت الحكومة الأمريكية قبل أحداث سبتمبر تشعر بقلق إزاء ضمان موارد الطاقة[2].

لم تمض أسابيع على فوز الرئيس بوش الابن حتى أمر بتشكيل مجموعة عمل برئاسة نائبه في تلك الفترة ديك تشيني، الذي قام مع مجموعة أخرى من المستشارين بتقديم دراسة للرئيس فـــي 17 ماي 2001، سميت بالإستراتيجية الوطنية للطاقة عرفت فيما بعـــد بتقريـــر تشـــيني، والفكـــرة الأساسية التي تضمنتها هي أن دعوة خطة واشنطن للطاقة إلى زيادة الاستيراد الأمريكي للنفط فـــي السنوات المقبلة يصعب أن يتحقق من غير أن تتورط الولايات المتحـــدة فـــي الشـــؤون السياســـية والاقتصادية والعسكرية للدول التي يتوقع أن يتدفق منها النفط، وأن هذا التورط يتطلـــب بالأســـاس عملا عسكريا[3].

ولفهم وتوضيح أهمية دور النفط في حرب العراق، ينبغي الإشارة للحقائق الآتية:

- يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية، والـــذي يقدر بنحو 115 مليـــار برميل وفقا لمجلة Gas journal and oil، ويقع معظمـــه أي حوالـــي 65 بالمائة جنـــوب

[1]– خير الدين حسيب، (المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق)، المستقبل العربي، العدد 307، السنة 27، ســـبتمبر 2004. ص

[2]– سني محمد أمين، "العقيدة الطاقوية لإدارة جورج ولكر بوش أو تقرير ديك تشيني"، 7 حزيـــران 2007، متـــوفر علـــى الرابط:

http://snimedamine.maktoobblog.com

[3]– سني محمد أمين، مرجع سابق.

العـــراق، وبحســـب بعض المؤسسات البحثية والجهات المختصـــة، فإن هـــذا الاحتيـــاطي قد يصل إلى حدود 215 مليار برميل أو أكثـــر إذا ما تم إجـــراء عمليـــات بحث وتنقيب، إضافـــة إلى ما يتميز به من خصائـــص منها:

- هو من أرخص نفط العالم، إذ تبلغ تكلفته بين 1 إلى 1 دولار للبرميل الواحد.
- أن كل دولار يتغير به سعر النفط ينعكس بما يعـــادل 4 مليـــارات دولار علـــى الاقتصـــاد الأمريكي.
- أن أمريكـــا لم تعد في مقدمـــة الدول ذات المـــخزون النفطي المرتفـــع، وتحـــول العديـــد من الدول المصـــدرة والمؤثـــرة في ســـوق النفط كبريطانيـــا وفنزويلا وليبيا إلـــى دول مستهلكـــة، ممـــا يجعل النفط العراقـــي مصدر انجذاب لدى الأمريكيين.
- الموقع الجغرافي للنفط العراقي الذي يقع شمال بترول الخليج، والـــذي تحـــتفظ واشـــنطن بعلاقات مميزة مع دوله، وجنوب نفط بحر قزوين[1].

وبناء على ذلك تبرز نية واشنطن في الاستيلاء على هذه الثـــروة، فقـــد كانـــت الشـــركات الأمريكية تشتري نحو 700 إلى 800 ألف برميل من النفط العراقي يوميـــا خـــلال عـــام 2001، ويلاحظ أن الولايات المتحدة كانت متخوفة من العراق بسبب سياسته العدوانية خصوصا بعد غـــزو الكويت عام 1990 انطلاقا من قيام نظام صدام حسين بالتحكم في الثروة النفطية تحت مياه الخليج، وكان ذلك سببا رئيسيا في الحرب الدولية ضده آنذاك[2].

---

[1]– أحمد علي الغامدي، "هل سبب الحرب اقتصادي، وما الآثـــار المترتبـــة علـــى دول المنطقـــة: العـــراق ودورة الاستعمار"، 2003/04/24، متوفر على الرابط

Http://www.albayan-magazine.com/iraq

[2]– خليل العناني، (دور النفط في الأزمة الأمريكية العراقية)، السياسة الدولية، العـــدد 151، المجلـــد 18، جـــانفي 2003. ص 36.

رغم ما قيل حول الدوافع الأمريكية التي تكمن وراء التهديد بضرب العراق، يظـــل الـــنفط عاملا محوريا في هذه الحرب، فالولايات المتحدة تستهلك وحدها ما يقرب مـــن 25 بالمائـــة مـــن الإنتاج العالمي من هذه المادة الأساسية، فضلا عن أنها تستورد ثلثي احتياطاتها وأغلـــب وارداتهـــا تأتي من الشرق الأوسط، وهذا ما عبر عنه الجنرال أنتوني زيني A. Ziny عندما كان قائدا للقيـــادة المركزية الأمريكية عام 1999، حيث ذكر أن منطقة الخليج بما فيها العراق وما تحويه من كميـــات هائلة من احتياطات النفط ، تجعل من الضروري أن تحتفظ واشنطن بحرية التـــدخل فـــي الإقلـــيم والاستفادة من هذه الثروة.

ويشير بعض الخبراء في الشئون النفطية إلى أن واشنطن عبر تســـريعها عمليـــة تحريـــر العراق في 2003، إنما سعت إلى التقليل من الاعتماد على النفط السعودي، الذي يشـــكل المصـــدر الثالث للنفط الأمريكي وإيجاد بديل له، وهو ما دفع بعض المحللين الأمريكيين لتأييد قيـــام العـــراق بهذا الدور الجديد.

بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة تملك شركات عالمية تحتل المرتبة الأولى في الصناعات النفطية وعلى رأسها اكسون موبيل و شيفرون تكساسو، تمتلك حوالي ثلاثة أرباع الإنتـــاج النفطـــي العراقي، وتسعى للحفاظ على هذا الوضع نظرا لتأثير ذلك على قدراتها العسكرية والاقتصادية.

يتبين في نهاية الأمر أن الحرب الوقائية على العراق ماهي إلا حلقة من حلقـــات الســـيطرة الاقتصادية على النفط خصوصا، وهذا ما يفسر حقيقة دور القوة العسكرية الأمريكية في الإطاحـــة بنظام صدام حسين بعيدا عن جميع الذرائع المصطنعة ضده ،على رأسها دعم الإرهاب وارتباطـــه بتنظيم القاعدة.

المطلب الثاني: تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج

إن من ركائز السياسة الخارجية الأمريكية الاعتماد على القوة العســكرية وإعطائهــا دورا أساسيا في الحفاظ على الأمن القومي، وقد كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خصوصا بعد انتهــاء الحرب الباردة تنظر للتدخل العسكري كأهم وسيلة لتحقيق مصالحها وأهدافها، وقد مثلــت الحــرب الأمريكية على العراق إحدى الحلقات في ضمان القوة العسكرية العظمى، وعدم منافستها في العــالم الذي بدأت تبرز فيه أقطاب اقتصادية وعسكرية كبرى كالصين، الهند والإتحاد الأوربي وغيرهــا، حيث تشير العديد من الوثائق الرسمية الممهدة لصياغة مفهوم الحرب الوقائية إلى هذا الهدف حتــى قبل دخول العراق.

فالتواجد العسكري الأمريكي وراء البحار هو أحد أعمق مرتكزات الإستراتيجية العســكرية الأمريكية, حيث تحتاج الولايات المتحدة إلى قواعد ومحطات في أوروبا وشــمال شــرق آســيا، وكذلك إلى تأسيس شبكة قواعد دائمة من أجل توفير الإمكانية العسكرية اللوجستية لتحريك القــوات الأمريكية لمسافات واتجاهات مختلفة ضمن الإطار الجيوعسكري الإستراتيجي بما يسمى بالهيمنــة الكونية، وكما تشير أبجديات القرن الأمريكي الجديد للتعبير عن الفكرة القائلة: "أن الجنود الأمريكان المنتشرين في كافة أنحاء العالم ليسو سوى "سلاح الفرسان المنتشر في الحدود الأمريكية الجديــدة"، وأن سلاح الفرسان يجب أن يصبح جيش احتلال دائم في الشرق الأوسط"[1].

[1]– مهند العزاوي، "القواعد والتسهيلات العسكرية أداة أساسية للهيمنة الشاملة الأمريكية"، مركز صــقر للدراســات العسكرية والأمنية والإستراتيجية، 2008/06/02. متوفر على الرابط:
http://www.alrafadean.org/2008/mohand-al3azawee2-6-2008%5b1%5d.doc

إن مثل تلك القواعد من وجهة النظر الأمريكية هي ذات قيمة فائقة، وبالتالي فإن الاحتفـــاظ بقواعد عسكرية متقدمة في المنطقة يظل عنصر ضروريا في إستراتيجية الأمن القومي الأمريكـــي للمحافظة على المصالح الأمريكية البعيدة المدى في المنطقة.

ففي وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد التي حررها فريق المحافظين الجدد، ينســـب هـــدف إبقاء القوات الأمريكية واسعة الانتشار في مختلف أنحاء العالم، حيث جاء فيها:

«... حاليا لا تواجه الولايات المتحدة أي منافس عـــالمي، وإســـتراتيجيتها الكبـــرى يجب أن تعمل على الحفاظ على هذا الموقع وتوسيعه أكبر قدر ممكن في المســـتقبل ... ودور القوة العسكرية ضمن هذه الإستراتيجية الكبرى هو تأمين ونشر منـــاطق السلام الديمقراطي، وردع صعود منافس قوي أكبر جديد»[1].

وقد جسدت إدارة بوش الابن هذا الهدف، حيث جعلت من حرب العراق مسألة تطويق نفوذ قوى كبرى يمكن أن تهدد مصالحها وأمنها في منطقة الشرق الأوسط، لهذا السبب الإستراتيجي كان لابد أن تبدأ بتنفيذ مخططها في السيطرة على دول المنطقة مبتدئة بالعراق لتغيير نظامه، ثم الاتجـــاه نحو إيران وسوريا لسببين:

أولا: تأمين العمق الإستراتيجي لعملياتها الإستراتيجية خاصة في مواجهة الصين،

ثانيا: تأمين الموارد اللازمة لتمويل تنفيذ هذا المخطط الإستراتيجي[2].

يرى الكثير من المحللين أن تبني الولايات المتحدة لمفهوم الحرب الوقائيـــة وتطبيقـــه ضـــد العراق، إنما يمثل سابقة جديدة في القانون الدولي، وإشارة لقدرتها على التغلغل في المنطقة الشـــرق أوسطية بحكم مقدراتها العسكرية والتكنولوجية، وقد تجسد هذا الطموح الأمريكي جيدا فـــي وثيقـــة

[1]– The report of the project for the new American century, OP.cit.

[2]– طه نوري ياسين الشكرجي، مرجع سابق. ص 30.

الأمن القومي الصادرة عام 2002، عندما جاء فيها ضرورة مواجهة أعداء أمريكا بتبيـــان ودعـــم القوة العسكرية، كما تحذر الإستراتيجية أية امة من محاولة امتلاك القوة لمعاداة الولايـــات المتحـــدة ومحاربتها:

«ليس لدى الرئيس النية بالسماح لأية امة باللحاق بالزعامة التي حققتهـــا الولايـــات المتحدة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ... ستكون قواتنا على ما يلزم من القوة لمنـــع أي عدو محتمل من تحقيق قدرة عسكرية تطمح إلى تجاوز قدرة الولايات المتحـــدة أو مضاهاتها»[1].

فبالإضافة إلى الأسباب التي تطرحها الإدارة الأمريكية علنا لإطاحة النظام العراقي، ينظـــر الكثير من الخبراء في مجال الإستراتيجية إلى أن سلطة الاحتلال سعت من وراء الحـــرب لإقامـــة قواعد عسكرية وإستخباراتية على أرض العراق، لأنه عندما يتم إنشاء هذه القواعد فـــإن حكومـــة موالية لأمريكا في أعقاب الحرب يعتبر أمرا ضروريا للمحافظة على هذه المنشات، ويقدم للولايات المتحدة تواجدا دائما في المنطقة[2].

من جانب آخر ترى إدارة بوش الابن أن هذه القواعد العسكرية التي تجـــري إقامتهـــا فـــي العراق، ستكون مفيدة في مواجهة إيران التي تراها واشنطن أكبر مساند للإرهاب، وتمتلك برنـــامج تطوير أسلحة نووية، ويقول أحد المفكرين أن جميع الأسباب التي توفرت لإدارة بوش الابـــن لكـــي يهاجم العراق تنطبق بشكل أكبر على إيران، إذا كانت هذه الأخيرة هي الدولة الثانيـــة التـــي ســـتتم مواجهتها، فلا بد من قواعد عسكرية واسعة الانتشار في العراق.

[1]– The national security strategy of the United States of America, OP.cit. P 09.

[2]– برادلي أ. تاير، مرجع سابق. ص ص 42–43.

المطلب الثالث: تحقيق مشروع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط

بعد النجاح الذي حققته الولايات المتحدة في حرب الخليج الثانية عام 1991، وبعـــد انهيـــار الإتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وما تبع ذلك من فقدان التوازن الدولي، وتحوله نحو ســـيادة القطب الواحد الأمريكي، بدأت تتكشف الإستراتيجية الأمريكية الهادفة للهيمنة المطلقة على العالم.

كما جاءت تحركات الولايات المتحدة في الإعداد لحرب الخليج الثالثة ضد العراق كمرحلـــة أولى ضمن هذا السياق، وكلحظة تجسيد لذلك الميل الأمريكي الهادف لتحقيق السيطرة الكلية علـــى المنطقة الشرق الأوسطية بادئ ذي بدء، وهذا في إطار ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير.

فمنذ انهيار الإتحاد السوفيتي في أوائل التســـعينيات، وجـــدت نخـــب السياســـة الخارجيـــة الأمريكية نفسها أمام مهمة وضع واعتناق نظام عالمي جديد، وهذا يتوقـــف علـــى دور الولايـــات المتحدة في ظل هذا النظام، وقد أوحى العديد من خبراء الإستراتيجية والشئون العســـكرية إلـــى أن تجاوز الولايات المتحدة لسياسات الردع والاحتواء تجاه العراق يمثل حلقة من حلقات تطور فكرهـــا الإستراتيجي الهادف إلى إبقائها القوة العظمى ضمن التوجه الأمريكي القوي الذي بدا بالدعوة إلـــى تبني وتزعم نظام عالمي جديد في أعقاب حرب الخليج عام 1991.

تمثِّل إستراتيجية أمريكا الكبرى لغزاً ظاهريًّا حيث أن انهيار الإتحاد السوفييتي قام بتبديل النظام الدولي تبديلاً كبيراً، لكن لم يطرأ تبدل مواز على إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى، فلا تزال الولايات المتحدة تتبع في مجال الطموحات والمصالح والتحالفات الإستراتيجية الكبرى ذاتها التي كانت تتبعها منذ 1945 حتى 1991، والتي تتمثل في إستراتيجية الهيمنة.

والحقيقة أن صانعي السياسة الأمريكية سَعَوا بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلـــق نظـــام عالمي تتزعمه الولايات المتحدة يعتمد على قوة عسكرية واقتصادية وسياسية أمريكية متفوقـــة، وعلى قيم أمريكية، وقد كان ذلك جوهر سياسة الهيمنة ولا يزال كذلك.

فمن المؤكد أن إستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى مرَّت بعد الحرب الباردة بعدة مراحل. ففي أثناء الحرب العالمية الثانية كانت خطة واشنطن لما بعد الحرب تقوم على أن هيمنتها يجـــب أن تعتمد بالدرجة الأولى على قوتها المالية والاقتصادية الكبرى –التي عبّرَ عنها نظـــام بريتـــون وودز الدولي– وعلى التأثير السياسي والدبلوماسي الذي تمارســـه عبـــر المنظمـــات المتعـــددة الأطراف والدولية –لا سيما الأمم المتحدة–.

ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة قد استفادت بشكل كبير من بيئة ما بعد هجمات الحـــادي عشر من سبتمبر لحد أنها اعتبرت العراق المهدد الأساســـي لاســـتقرارها و ديمومـــة مصـــالحها الاقتصادية في المنطقة، وهذا ما يقتضي القيام بعمل عسكري لإزالة التهديد، وقد اســـتطاع فريـــق بوش من المحافظين الجدد أن يحددوا المخاطر الجديدة المواجهة للولايات المتحدة ، واعتبـــروا أن الهيمنة والتفرد بحل قضية الملف العراقي كحل أنجع لهذه المخاطر.

من خلال نشر الإدارة الأمريكية لوثيقة الأمن القومي عام 2002 وإشارة كبـــار مســـئوليها للتهديد العراقي المزعوم بارتباطه بالإرهاب ، ارتأى الكثير من المحللون إلى اعتبار أن هذه الحرب الوقائية تدخل ضمن محاور المشروع الإمبراطوري الأمريكي الذي بدأت ملامحه تتشـــكل بشـــكل قوي عقب انتهاء الحرب الباردة[1]، ويؤكد نعوم تشو مسكي في كتابه الهيمنة أم البقـــاء أن سياســـات أمريكا في أفغانستان والعراق أساسا لم تكن ردا على أحداث سبتمبر، بل هـــي اســـتمرار لسياســـة

[1]– David Ray Griffin, OP.cit.

خارجية مستمرة منذ نصف قرن، وهي إستراتيجية إمبريالية كبرى ، تسعى الولايات المتحـــدة مـــن خلالها إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية من خلال استخدام القوة العسكرية[1].

فالهدف الحقيقي من الهجوم العسكري على العراق في مارس 2003، لم يكن إلا توضـــيحا عمليا لجدية مبدأ الهيمنة الأمريكية Pax Americana، الذي يقضي بأن أمريكا كقوة عظمى ستقوم فعلا بالهجوم على أي بلد في العالم حتى من دون ذرائع معقولة أو مقبولة.

ويقول الباحث الأمريكي برادلي تاير Bradley Thayer في هذا الصدد أن الحرب علـــى العراق كمثل الحروب السابقة التي أطلقتها إدارة بوش في أعقاب الحادي عشر مـــن ســـبتمبر، قـــد خلقت فرصة للولايات المتحدة لتحقيق مصالحها في الشرق الأوسط، كما يرى الباحث نفسه في هذه الحرب فرصة لإعادة تشكيل خريطة المنطقة من منظور أمريكي، فالظروف في نظره مهيأة لتقوية النفوذ الأمريكي مع دخول العراق.

يضيف الباحث مورافيسك Moravisk كذلك أن الحرب ينبغي أن تبدأ بهجوم على العراق، والسبب الحقيقي لذلك هو أن هذا الهجوم سيجعل من أمريكا القوة المهيمنة في المنطقة.

هدف رئيسي أهم ما تزال القيادات الأمريكية تتحدث عنه منذ عقود، وهو ضـــمان التفـــوق الأمريكي المستمر على القوى الدولية الأخرى، هذا الهدف هو تأكيـــد إنفـــراد الولايـــات المتحـــدة الأمريكية بالقيادة العالمية ، أو فرض هذه القيادة بالقوة ومن دون مشورة أو مشـــاركة أو تعدديـــة، وهنا تكمن نقطة الخلاف الحقيقية.

فالسيطرة على العراق والتحكم في احتياطات النفط الكبرى في الخليج ، وترتيب الأوضاع الشرق أوسطية من قبل واشنطن وحدها ومن دون مشورة شركائها ولا تعاونهم، لا يمكن أن ينـــتج

[1]– نعوم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة: سامي الكعكـــي، بيـــروت، دار الكتاب العربي، 2004.

شيئاً آخر سوى تعزيز مواقع الولايات المتحدة الإقليمية والدولية في أهم مناطق العالم إســـتراتيجية، ولا يمكن لمثل هذا الموقف إلا أن يزيد من ميل الولايات المتحدة إلى الإنفراد بالقرار الدولي ومـــن مقدرتها على المناورة الدولية والتدخل معاً، كما حصل حتى الآن فـــي الشـــؤون العالميـــة، وذلـــك بغرض خدمة مصالحها القومية.

خاتمـــــــــــــــــــة

يتبين مما سبق دراسته أن الحرب الوقائية الأمريكية وتطبيقاتهـــا تمثـــل واحـــد مـــن أهـــم المواضيع حيوية لارتباطها بالفكر الإستراتيجي من جهة، وتداولها كمفهوم جديد في الأدبيات الدولية المعاصرة من جهة أخرى، خصوصا بعدما جرى في أفغانستان والعراق على وجه الخصوص، كما يتضح أنه وقع تحول عميق في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب البـــاردة، ولاســـيما بعـــد الإعلان عن حرب عالمية على الإرهاب، هذه الأخيرة التي ولدت انطباعا قويا يوحي بتغير مصادر التهديد والأمن خلافا لما كان سائدا في مراحل سابقة من تطور العلاقات الدولية، وانعكـــاس ذلـــك على رؤية الولايات المتحدة الفريدة لدورها في العالم.

اعتبرت إدارة بوش الابن تلك التهديدات خصوصا الإرهاب العابر للحدود وعلاقته بالـــدول المارقة ، حالة ملحة لتبني إستراتيجية هجومية أحادية الجانب، تكون قائمة علـــى تجـــاوز مفـــاهيم الردع والاحتواء التي سادت فترة المواجهة مع الإتحاد السوفيتي سابقا، بحيث تقضي على كـــل مـــا يهدد الأمن القومي من جانب، والمصالح الحيوية الكبرى لها من جانب آخر، خصوصا فيما يتعلـــق بموقع العراق في الشرق الأوسط، وقد كانت الحرب الوقائية الوجه الحقيقي للدور الذي كان علـــى واشنطن أن تلعبه باعتبارها القوة العظمى في العالم.

فقد أعتبر العراق طيلة سنوات خطرا ماثلا من قبل الإدارات الأمريكية، خصوصا إدارة بوش الابن التي ارتأت إلى تفعيل دور القوة العسكرية لإزالة نظام صدام حسين، فكانت الحرب الوقائية ضـــده التعبير الأمثل لتغير التوجه الإستراتيجي للعقل الأمريكي في مجال الأمن والدفاع.

يمكن ذكر أهم ما توصلنا إليه من وراء التطرق لموضوع الحرب الوقائية على العراق فـــي النقاط الأساسية التالية:

- يفسر لجوء إدارة بوش الابن للقوة العسكرية بصفة وقائيـــة، النزعـــة الشـــديدة للغطرســـة الأمريكية، التي من بين أمور أخرى تعني قدرة وإصرار الولايات المتحدة على اســـتعراض واستخدام قوتها بشكل إنفرادي في تغيير الأنظمة،و فـــي أي منطقـــة تراهـــا ذات العلاقـــة الوطيدة بمصالحها ونفوذها، فالهيمنة الأمريكية بحق تعد التعبير الأمثـــل لمفهـــوم الحـــرب الوقائية وتطبيقها على العراق.
- أعطت التهديدات الأمنية الجديدة في السياسة العالمية، لاسيما في بيئـــة مـــا بعـــد هجمـــات الحادي عشر من سبتمبر، وعلى رأسها الإرهاب عبر قومي والأسلحة الخطيرة فرصـــة، لا بل هامش مناورة أكبر لإدارة بوش الابن للإفصاح عن سياســـة خارجيـــة كبـــرى ونيـــو إمبراطورية على حد تعبير الكثير من المنظرين في المجال، تعطي الأولوية لدور المتغيـــر العسكري في تحقيق المصلحة القومية للدولة، والحفاظ على مصالحها المختلفة، وهذا بعيـــدا عن كل الاعتبارات الأخلاقية والقانونية المتعلقة بالسلام والقانون الدولي وغيرها.
- كانت الحرب الأمريكية على العراق مثلما توقع فريق المحافظين الجدد فـــي إدارة بـــوش الابن، التطبيق الميداني والمناسب لعقيدة بوش حول الحرب الوقائية، حيث استغلت إدارتـــه كل الذرائع والمبررات بخصوص علاقة النظام العراقي بالإرهاب وامتلاكه لأسلحة كيماوية وبيولوجية خطيرة، لإعطاء الضوء الأخضر لاستخدام القوة العسكرية بالنحو الـــذي صـــدر في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الصادرة في سبتمبر 2002.

قائمـــــة المراجع

أولا : الكتـــــب

باللغة العربية

1. بوادي حسنين المحمدي، الإرهاب النووي لغة الدمار، الإســكندرية، دار الفكــر الجــامعي. 2007.
2. تاير ا. برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة عماد فوزي شعيبي، بيروت، الدار العربية للعلوم. 2004.
3. تشو مسكي نعوم، الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم، ترجمة ســامي الكعكي، بيروت، دار الكتاب العربي. 2004.
4. حميد شهاب احمد، العراق: المشكلة والحل دراسات نقدية في ظل المتغيرات الحالية، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية. افريل 2007.
5. سلامة غسان، أمريكا والعالم: إغراء القوة ومداها، ترجمة مصباح الصمد، الطبعــة الثانيــة. بيروت، دار النهار. 2006.
6. سيمونز جيف ، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الأمريكية ، الطبعة الثانية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. ماي 2004.
7. الشكرجي طه نوري ياسين، الحرب الأمريكية على العراق، بيروت، الدار العربيــة للعلــوم. 2004.
8. الصايغ يزيد، الصناعة العسكرية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيــة. جــانفي 1992.
9. صلاح الدين احمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام، الجزائر، دار الهــدى للطباعــة والتوزيع. 2002.
10. عارودي نصير، العراق والغزو والاحتلال والمقاومة، بيــروت، مركــز دراســات الوحــدة العربية. ديسمبر 2003.
11. عبد العزيز حمودة ، صناعة الكراهية في العلاقات العربيــة الأمريكيــة، الطبعــة الثانيــة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. أوت 2004.

12. فورسبرج ران دال وآخرون ، منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية: مقدمة في وسائل الانتشار، ترجمة سيد رمضان هدارة ، القاهرة ، الجمعية المصـــرية لنشـــر المعرفـــة والثقافة العالمية . 1998.

13. فوكوياما فرنسيس ، أمريكا على مفترق الطرق: ما بعد المحافظين الجـــدد، ترجمـــة محمـــد محمود التوبة، الرياض، العبيكان . 2007.

14. قبيسي هادي ، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظيـــة الجديـــدة والواقعيـــة، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون . 2008.

15. كارتر ب. اشتون وبيري ج ويليام ، الدفاع الوقائي: إستراتيجية جديدة للأمن ، ترجمة اســـعد حليم ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر . 2001.

16. محمد خليل الموسى، استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر، عمـــان، دار وائـــل للنشـــر والتوزيع. 2004.

17. مساعد كمال ، الحرب الوقائية الأمريكية ومنظومة البنتـــاغون العســـكرية والتكنولوجيـــة ، بيروت ، (د.د.ن) . 2004.

18. مصباح زايد عبيد الله، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، بيروت، دار الرواد، 2002.

19. مقلد إسماعيل صبري، الإستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، بيـــروت، مؤسسة الأبحاث العربية، سبتمبر 1979.

20. مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريـــات، الطبعـــة الثالثة. الكويت، منشورات ذات السلاسل، أفريل 1984.

21. ناير سمير، الإمبراطورية في مواجهة التنوع، ترجمة علي المخلبي ، طرابلس ، منشـــورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة الجماهيرية . 2006.

22. يسين السيد، الإمبراطورية الكونية: الصراع ضد الهيمنة الأمريكية، القاهرة، نهضـــة مصـــر للطباعة والنشر والتوزيع. جانفي 2004.

باللغة الفرنسية

1. Chomsky Noam, la doctrine des bonnes intentions : entretiens avec David barsamian, paris, fayard. 2005.
2. Chomsky Noam, le profit avant l'homme, paris, fayard. 2003.
3. David Charles-Philippe, la guerre et la paix : approches contemporaines de la sécurité et de la stratégie, 2ed. Paris. Presses de sciences politiques. 2006.

4. Frédéric Charillon, politique étrangère : nouveau regards, paris, presses de sciences politiques. Avril 2002.
5. Hassner Pierre et Vaisse Justin, Washington et le monde : dilemmes d'une superpuissance, paris, autrement. 2003.
6. Jean Claude Barreau et Guillaume Bigot, Toute l'histoire du monde de la préhistoire à nos jours, Février 2007.
7. Jean j. Roche, théories de la sécurité : définitions, approches et concepts de la sécurité internationale, paris, Montchrestien. Décembre 2002.
8. Jean j. Roche, théories des relations internationales, 5ed. Paris, Montchrestien, eja. Juin 2004.
9. Mathey Jean-Marie, comprendre la stratégie, paris, economica. 1995.
10. Mouelle Kombi narcisse, la guerre préventive et le droit international. Paris, dianoia. Septembre 2003.
11. Philipe Braillard et Mohammad-reza djalili, les relations internationales, 8 éd. Paris, presses universitaires de France. 2006.
12. Senarclens Pierre et Ariffin Yohan, la politique internationale : théories et enjeux contemporains. 5 éd. paris, Armand colin. 2006.
13. Smouts Marie Claude, les nouvelles relations internationales : pratiques et théories, paris, presses de sciences politiques. 1998.

باللغة الانجليزية

1. Galbraith w Peter, the end of Iraq : how American incompetence created a war without end, London, Pocket books. 2007.
2. John Baylis and Steve Smith, The globalization of world politics : an introduction to international relations, third edition. Oxford, University press, 2001.

ثانيا: المجلات والدوريات

باللغة العربية

1. بايلز أليس جي كي، "الأمن العالمي في عـــام2005 ودروس العـــراق"، المســـتقبل العربـــي، العدد323، المجلد28. 2006.
2. بسيوني شريف، "الحرب الأمريكية على العراق: مشروعية استخدام القوة"، السياسة الدوليـــة، العدد151، المجلد38. جانفي 2003.
3. بغزوز عمر، "فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات فـــي إطار العولمة"،الفكر البرلماني،مجلس الأمة، الجزائر، العدد6. جويلية 2004.
4. تشو مسكي نعوم، "المشهد الأمريكي"، المستقبل العربي، العدد297. نوفمبر 2003.
5. التهامي احمد، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه محور الشر: مثال العـــراق"، الآداب.العـــدد3/4 مارس– افريل ، السنة 50، بيروت. 2002.

6. سليمان منذر، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي"، المستقبل العربي، العـــدد325، سنة 28. مارس2006.

7. سويلم حسام، "الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة"، السياسة الدولية، العدد150، المجلد27. أكتوبر 2002.

8. شلبي السيد أمين، "هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط"، شؤون عربية، العدد109. ربيع 2002.

9. صلاح الدين عامر، "القانون الدولي في عالم مضطرب"، السياسة الدولية، العدد153، جويلية 2003.

10. عار ودي نصير،"حملة جورج و بوش المناهضة للإرهاب"، المستقبل العربـــي، العـــدد284. أكتوبر 2002.

11. العربي غسان، "ندوة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي"، شؤون الأوسط، العدد110 .ربيـــع 2003.

12. علوي مصطفى، "الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحو المجهول"، السياسة الدولية، العدد151، المجلد38. جانفي 2003.

13. العناني خليل، "دور النفط في الأزمة الأمريكية العراقيـــة"، السياســـة الدوليـــة، العـــدد151، المجلد18. جانفي 2003.

14. كاتو عبد المنعم سعيد، "التقديرات السائدة لأسلحة الدمار الشامل العراقية"، السياسة الدوليـــة، العدد148، المجلد37. أفريل 2002.

15. محمود احمد إبراهيم، "حرب العراق وتحولات الفكـــر الاســـتراتيجي الأمريكـــي"، السياســـة الدولية، العدد153، المجلد38. جويلية 2003.

16. الهزاط محمد، "إستراتيجية الحرب الاستباقية الأمريكية : الجذور والأهداف"، شؤون عربيـــة، العدد123. خريف 2005.

باللغة الانجليزية

1. Luban David, « preventive war», philosophy and public affairs, vol23, n3. 2004.
2. Owens E.john, « big boss man », CSD bulletin, vol11-12 n1-Winter 2004-5.
3. Rose Gideon, « neoclassical realism and theories of foreign Policy », world politics, n51. October 1998.

4. Russell A. James, « strategy, Security and war in Iraq, the United states and the Gulf in the 21 Century ». Cambridge review of international affairs, vol18, n02. July 2005.

ثالثا: الأبحاث والرسائل العلمية

1. Mathias Engo, (le concept de guerre préventive), mémoire de 3 année, promotion-b-, section diplomatique, ENA, Alger. 2004-5.
2. Rak E. Claire, (counterproliferation strategy : the role of preventive war, preventive strikes and interdiction), thesis from postgraduate school, montery, california. 2003.
3. Tahouindji G. Christian Hessou, (le droit a la guerre préventive : essai sur la légalité et la légitimité du concept, filière diplomatie et relations internationales, ENAM, Benin, promotion 2002-5.

رابعا: مواقع الانترنيت

باللغة العربية

1. أمين سني محمد، "العقيدة الطاقوية لإدارة جـــورج والكـــر بـــوش أو تقريـــر ديـــك تشـــيني"، 7جوان2007، متوفر على الرابط:

http://snimedamine.maktoobblog.com

تاريخ الدخول 5 جوان 2008

2. باكير علي حسين، "سيطرة الولايات المتحدة على النفط العراقي"، متوفر على الرابط:

http://www.albayan-magazine.com/iraq-file/144.htm

تاريخ الدخول 5 جوان 2008

3. بول ماري دولاغورس، "الحرب الوقائية مفهوم استراتيجي خطير"، متوفر على الرابط:

http://www.icaw.org/site/modules.php?name=news and file=article &Sid=2269.

تاريخ الدخول 6ماي 2008

4. حسين غازي، "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والامبريالية الأمريكية"، متـــوفر على الرابط:

http://www.awu-dam.org/book/05/318-a-h/book05-sd604-htm.

تاريخ الدخول 3 ماي 2008

5. حنا ميشيل، "الضربة الاستباقية"، متوفر على الرابط:

http://www.boswtol.com/5gadd/alfbaa-5

تاريخ الدخول 14 فيفري 2007

6. الزعبي موسى، "الإستراتيجية الشاملة للولايات المتحـــدة"، 12 ســـبتمبر2003، متـــوفر علـــى الرابط:

http://www.awu-dam.org

تاريخ الدخول 5 جويلية 2008

7. الطاهر الأسود، "نشأة وتطور استراتيجيا الحرب الاستباقية"، أوت 2003. متوفر على الرابط: http://www.al-moharer.net/moh156/taher_elaswad156.htm

تاريخ الدخول: 12 جوان 2007

8. العزاوي مهند، "القواعد والتسهيلات العسكرية أداة أساسية للهيمنة الشاملة الأمريكيـــة"، مركـــز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية، 2جوان2008. متوفر على الرابط :

Alrafadean.org/2008/mohand-al3azawee2-6-2008%5b1%5d.doc

تاريخ الدخول: 3 سبتمبر 2008

9. الغامدي أحمد علي، "هل سبب الحرب اقتصادي وما الآثار المترتبة على دول المنطقة: العراق ودورة الاستعمار"، 24افريل2003، متوفر على الرابط:

http://www.albayan.magazine.com/iraq.

تاريخ الدخول 20 فيفري 2008

10. كاخيا إبراهيم بن إسماعيل، "الحرب الوقائية والإستراتيجية العســـكرية المعاصـــرة والمـــذاهب العسكرية العالمية السائدة"، مجلة خالد العسكرية، 1 نوفمبر 2002، متوفر على الرابط:

http://www.al-difaa.com

تاريخ الدخول 14 فيفري 2008

11. كاخيا إبراهيم بن إسماعيل، "في المفهوم الاستراتيجي الأمريكي المعاصر: الحـــرب الوقائيـــة، مجلة خالد العسكرية"، 1 مارس 2006، متوفر على الرابط:

http://www.kkmaq.gov.sa/detail.asp?innew item id=209151.

تاريخ الدخول 10 مارس 2008

12. نور الدين عواد، "الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية وتجلياتها الراهنة تجاه الشرق الأوسط"، 4 أوت 2005، متوفر على الرابط:

http://www.rezgar.com/debat/show-art-asp.

تاريخ الدخول 5 جوان 2008

باللغة الأجنبية

1. Brimmer Esther, "l'action préventive selon George w bush", disponible sur : www.diplomatie-gouv.fr/fr/img/pdf.
   Page consulté le : 11janvier 2007
2. Brodie Bernard, "strategy in the missile age, rand corporation", january 15,1959, available at : http://rand.org/pubs/commercial-books/cb137-1/.
   Page consulté le : 02 février 2008
3. Bush w George, "graduation speech at West point", june 1, 2002, available at : http://www.hti.org/e-research/official-does/pres/bush-wp-prestrike.pdf
   Page consulté le 5 juin 2007
4. Bush w George, "remarks by the president at 2002 graduation exercise of the US military academy", West point, NY june 01, 2002, available at : www.whitehouse.gov/news/release/2002/06/20020601-3.htm
   Page consulté le : 14 mars 2007
5. Bush w George, "state of the union address", 29 janvier, available at : www.whitehouse.gov/news/releases/2002/01/print/20020129-11.html
   Page consulté le : 14 mars 2007
6. Complet Text of bush' West point address, june 2002, available at : http://www.newsmax.com/archives/articles/2002/6/2/81354.html
   Page consulté le : 13 décembre 2007
7. Crawford C.Neta, "the slippery slope to preventive war, ethics and international affairs", vol13, issue1, NY, available at : www.ceia.org/viewmedia.php/ppmid/868.
   Page consulté le : 22 mars 2008
8. Franks R. Tommy, "briefing on military Operations in Iraq", 22/03/2003, available at : http://www.cetcom.mil/centcom.news/transcripts/2003022.htm
   Page consulté le : 6 mars 2007
9. Freedman Lawrence, "prevention, not preemption", Washington quarterly, vol.26, n2 (spring2003), available at : www.twq.com/03spring/docs/03spring-freedman.pdf
   Page consulté le : 13 décembre 2007
10. Gentil P. Gian, "planning for preventive war, 1945-1959", jfq, spring 2000, available at : www.dtic.mil/doctrine/jel/jfq-pubs/1421.pdf
    Page consulté le : 11 février 2007
11. Gray S. Colin, "the implications of preemptive and preventive war doctrines : a reconsideration", strategic studies Institute, July 2007, available at : http://www.strategicstudiesinstitute-army-mil
    Page consulté le : 8 septembre 2007
12. Griffin ray David, "neocons imperialism, 9/11 and the attacks on Afghanistan and Iraq", information clearing house, available at :

http://www.informationclearinghouse.info/article17194.htm
Page consulté le : 20 avril 2008-08-27

13. Heisbourg François, "a work in Progress : the bush doctrine and its consequences", washington quarterly, vol.26, n-2(spring2003), available at :
www.twq.com/03spring/docs/03spring.heisbourg.pdf
Page consulté le : 4 avril 2007
14. Iscara Carlos Juan, "why preventive war Is immoral", May 2003, available at :
www.sspx.org/against-the-sound-bites.
Page consulté le : 16 juin 2005
15. Krauthammer Charles, "The Unipolar moment revisited", the National interest, winter, 2002/3, available at:
http://www.belfercenter.ksg.harvard.edu/files/ Krauthammer
Page consulté le : 20 janvier 2008
16. Laver s.Hary, "preemption and the evolution of america's strategic defense", parameters, 109(summer2005) available at :
http://www.carlisle-army-mil/USAWC/parameters/05summer/contents.htm
Page consulté le : 11 janvier 2008
17. Levy S. Jack and gochal R.Joseph, "democracy and preventive war : israel and the 1956 Sinaï war", Security studies, 11n 2(winter2001/2), available at :
http://www.ciaonet.org/isa/lej01/.
Page consulté le : 20 janvier 2008
18. Mearsheimer J. John, "structural realism", 31july2007, available at :
www.oup.com/uk/orc/bin/9780199298334/dunne-chap04.pdf
Page consulté le : 11 mars 2008
19. Miller E. Steven, "gambling on war : force, order and the implications of attacking Iraq", the American academy of arts and sciences, 2002, available at :
www.amacad.org
Page consulté le : 20 mars 2007
20. Mueller P. Karl and others, "striking first : preemptive and preventive attack in US. National Security Policy", rand corporation, 2006, available at :
www.rand.org/pubs/monographs/2006/rand-mg403.pdf.
Page consulté le : 16 novembre 2007
21. National Security Strategy of the USA, september 2002, available at :
www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf
Page consulté le : 10 avril 2007
22. Powell Colin, "Iraq's failure to disarm, remarks to the UNSC", 5 february 2003, available at :
http://www.state.gov/secretary/rm/2003/17300.htm
Page consulté le : 10 avril 2007
23. Reiter Dan, "preventive war and its alternatives: the lessons of history", strategic studies institute, april 2006, available at :

http://www.strategicstudiesinstitute-army-mil.
Page consulté le : 10 avril 2007

24. Renshon Jonathan, “the psychological origins of preventive war”, 12/4/2006, available at :
www.gov.harvard.edu/student/renshon
Page consulté le : 12 avril 2007
25. Report of Project for the new American Century, available at :
http://www.newamericancentury.org/rebuildingamericasdefenses.pdf
Page consulté le : 10 avril 2007
26. Rice Condoleezza, “from news maker”, 3july2003, available at :
http://www.pbs.org/newshour/b/whitehouse/july-dec03/rice7-30-htm
Page consulté le : 10 avril 2007
27. Rumsfeld Donald, “the Price of inaction Can Be truly catastrophic”, Asahi Shimbun, Japan, 10 september2002, available at :
http://ebird-dtic.mil/sept2002/e20020910price.htm
Page consulté le : 12 avril 2007
28. Steinberg James, “preventive force in US National Security strategy”, survival, 47(winter2005-06), available at :
http://www.comw.org/qdr/preventivewar.html.
Page consulté le : 19 avril 2008
29. Text of the paper, clean break, available at :
http://www.israeleconomy.org/strat1.htm
Page consulté le : 15 janvier 2007
30. Trachtenberg Marc, “a wasting asset : American strategy and the shifting nuclear balance, 1949-1954”, international Security, 13, n3 (winter1988/89), available at :
http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/trachtenberg
Page consulté le : 20 mars 2007
31. Trachtenberg Marc, “preventive war and US Foreign Policy”, Security studies 16, n1 (january-march2007), available at :
http://www.sscnet.ucla.edu/polisci/faculty/trachtenberg
Page consulté le : 20 mars 2007
32. Vice president speaks at vfw103rd convention, white house office of the press secretary, 26 August 2002, available at :
http://www.whitehouse.gov/news/release/2002.
Page consulté le : 20 mai 2007
33. Walt M. Stephen, “la guerre préventive : une stratégie illogique”, disponible sur :
http://www.afri-ct-org/la-guerre-preventive-une-strategie
Page consulté le : 20 mai 2007

خامسا: الحصص والبرامج التلفزيونية:

1. قناة العربية، حصة مشاهد وأراء: الفيلم الوثائقي الحرب الاستباقية .. حقائق وذرائـــع، تـــاريخ البث: الخميس 2006/03/30.
2. قناة الجزيرة الوثائقية، حصة حول جنود الحرب الوقائية، تاريخ البث: الثلاثاء 2008/01/29.

الفهـــــرس

الفهـــــــرس

مقدمـــــــــة

الفصـــل الأول: الإطـــار المفاهيمـــي والنظـــري لدراســـة الموضـــوع 009

المبحث الأول: الإطـــار المفاهيمـــي للدراســـة 009

المطلب الأول: تعريف الحرب الوقائية 010

المطلب الثاني: التمييز بين الحرب الوقائية وبعض المصطلحات المرتبطة بها.....016

المطلب الثالث: مسألة عدم مشروعية الحرب الوقائية من زاوية القانون الدولي.....022

المبحث الثاني: التفسير النظري لموضوع الدراسة.....031

المطلب الأول: التحليل النظري الواقعي لظاهرة الحرب والأمن في العلاقات الدولية 032

المطلب الثاني: تفسير المقاربة الواقعية الهجومية لظاهرة الحرب.....036

الفصـــل الثانـــي: خلفية وتطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.....038

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لمفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي..... 038

المطلب الأول: بدايات التأسيس لفكرة الهجوم الوقائي الأمريكي 039

المطلب الثاني: تبلور إستراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية أثناء الحرب الباردة.....041

المطلب الثالث: مبررات عدم تبني الحرب الوقائية أثناء الحرب الباردة.....045

المبحث الثاني: تحول النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتأثيره على الفكر الإستراتيجي الأمريكي.....050

المطلب الأول: التحولات الجيوسياسية والعسكرية 051

المطلب الثاني: التحولات الاقتصادية والتكنولوجية.....057

المطلب الثالث: التحولات القيمية.....060

المبحث الثالث: تطور مفهوم الحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد أحداث 11سبتمبر2001 ...063

المطلب الأول: خلفية إعداد مفهوم الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002 ...063

المطلب الثاني: تحديد مفهوم وأسس الحرب الوقائية ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية 2002..068

المبحث الرابع: الأهداف المعلنة والخفية للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي 076

المطلب الأول: الأهداف المعلنة للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي.....077

المطلب الثاني: الأهداف الخفية للحرب الوقائية في الفكر الإستراتيجي الأمريكي 083
الفصـــل الثالـــث: الدراسة الميدانية للحرب الوقائية الأمريكية على العراق سنة 2003.....090
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للحرب الأمريكية على العراق.....090
المطلب الأول: السياسة الأمريكية تجاه العراق في الفترة 1979–2001 092
المطلب الثاني: تطور المسألة العراقية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.....095
المبحث الثاني: المبررات الأمريكية للحرب الوقائية على العراق 100
المطلب الأول: ارتباط النظام العراقي بالإرهاب 102
المطلب الثاني: امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل 105
المطلب الثالث: ديكتاتورية النظام العراقي وضرورة إسقاطه 111
المبحث الثالث: الأهداف الأمريكية من الحرب الوقائية على العراق 113
المطلب الأول: حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية في منطقة الخليج 114
المطلب الثاني: تدعيم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج 118
المطلب الثالث: تحقيق مشروع الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط 121
خاتمـــــة.....125
قائمـــة المراجـــــع.....127